الفكر العربي التنموي في ظل العولمة

Arab Developmental Thought in the Contexts of Globalization

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

عدنان حسين عطية سالم

إشراف الدكتور:

كمال عبد الفتاح

بير زيت –فلسطين

2010م

الفكر العربي التنموي في ظل العولمة

Arab Developmental Thought in the Contexts of Globalization

اعداد

عدنان سالم

إشراف: د. كمال عبد الفتاح

"قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت،فلسطين"

2010

الفكر العربي التنموي في ظل العولمة

Arab Developmental Thought in the Contexts of Globalization

اعداد

عدنان حسين عطية سالم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 6/كانون ألأول /2010

أعضاء لجنة المناقشة : ألتوقيع

د.كمال عبد الفتاح/رئيسا ومشرفا : ______________________

د.عبد الكريم البرغوثي/عضوا : ______________________

د.عبد الرحيم الشيخ/عضوا : ______________________

2010

الإهداء والشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور كمال عبد الفتاح الذي كان عونا ومشجعا لي في هذا الظرف الحالك، والشكر والتقدير أيضا للدكتور عبد الكريم البرغوثي الذي لم يتوان عن التوجيه وإثارة الأسئلة الهامة بالاضافة الى جهوده في تسهيل الوصول الى هذه المرحلة كما اتقدم بجزيل الشكر للدكتور عبد الرحيم الشيخ بملاحظاته الدقيقة والى زميلي الكاتب نصار ابراهيم الذي قام بدور المشجع والمراجع والعون في كل وقت

وأقدم هذا الجهد المتواضع هدية إلى روح والدي رحمهما اللة والى زوجتي الغالية إيمان وأبنائي يارا ويزن وسامر.

عدنان سالم

ألإقرار

أنا ألموقع أدناه /قدم هذه ألرسالة ألتي تحمل العنوان

الفكر العربي التنموي في ظل العولمة

أقر بما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص ، باستثناء ما تمت ألإشارة إليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة ككل،أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى .

Declaration

The work provided in this thesis ,unless otherwise referenced, the researchres own work ,and has not been submitted elsewhere for any degree or qualification.

Researcher,s Name:	اسم الباحث:
Adnan Hussien Atteyah Ramadan	عدنان حسين عطية رمضان
Signature:	التوقيع:
--------------------------------	------------------------
Date:6/December/2010	التاريخ:6/كانون الاول/2010

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي

تتعامل هذه الدراسة مع مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي تطرح نفسها على الفكر التنموي خاصة بعد المتغيرات التي حدثت أواخر القرن العشرين ومحاولة التعرف على التغيرات التي فرضتها العولمة وكيف تعامل الفكر العربي التنموي معها؟

تحاول الدراسة من خلال منهج التحليل (تحليل المضمون الكيفي) لعدد من الدراسات والأبحاث والكتب والمقالات المتعلقة بموضوع البحث والمختارة بشكل اقرب ما يكون إلى العشوائية الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتغيير وكيف يحدث في الفكر والمجتمع ؟ وما هي الاتجاهات الفكرية في الفكر التنموي العربي؟ وهل حققت التنمية العربية انجازات جدية؟ وكيف تؤثر العولمة في الفكر التنموي العربي؟ وهل حدث تغيير جدي في ذلك الفكر ؟

لقد عملت الدراسة على محاولة الإجابة على السؤال الأساسي حول ما إذا كانتالأفكار التنموية العربية ما هي إلا صدى مشوها لما يطرح في الغرب وتسهيل عمليات الإلحاق والتبعية التي تعيشها البلدان العربية ، وهل تهز العولمة الأسس التي قامت عليها التوجهات التنموية باتجاهاتها المختلفة؟

لقد وجدت الدراسة، التي راجعت العديد من الكتابات في مجال الفكر منذ أواخر الستينات والسبعينات، أن تلك الكتابات نقلت المفاهيم الغربية للتنمية بما فيها من شرح وتوضيح للنظريات والمفاهيم، أما في مرحلة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين فلمتازت الكتابات بعمليات تقييم للأفكار والتجارب التنموية في العالم العربي، وحاليا ، أي المرحلة الحالية الممتدة ما بعد أحداث 11 سبتمبر وحقبة الحرب على الإرهاب، فقد ارتبطت التنمية كعملية بمحاربة الإرهاب وليس تمكين الأفراد ومحاربة الفقر.

لقد أظهرت الدراسة أن السياق التاريخي لحركة تطور المجتمع والفكر العربي منذ عصر النهضة وحتى وقت قريب يظهر عجزا عن تجاوز الأزمة ومواجهة التحديات وعدم القدرة على إنتاج نموذج تنموي ناجح واحد، من الواضح أن الفكر العربي كان في اغلب الأوقات فكرا يستهلك وينقل ويشاهد ويعلق أحيانا أكثر مما هو فكر قادر على تقديم آليات واضحة تعبر عن هوية عربية في عصر جديد، هناك شبه

إجماع على أن الفكر العربي التنموي قد انغمس بالايدولوجيا والوعظ وبقضايا التحديث أكثر من التعامل مع أسئلة الواقع العربي الملحة.

لقد وجد البحث، بالاستناد إلى ما سبق، أن الأفكار التنموية العربية ليست عربية خالصة بل هي في معظمها، إن لم نقل كلها، صدى للأفكار الغربية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية، كما أن معطيات الواقع تشير وبجلاء إلى إخفاق التنمية العربية في إحداث نقلات جدية وتغيرات تؤشر للنجاح، فمؤشرات الواقع توضح بما لا مجال للشك فيه أن من الصعب على الدول العربية منفردة مجابهة التحديات دون تعاون وتكامل من الدول العربية الأخرى، فالثغرات والاحتياجات تجد أجوبتها بسهولة من خلال خطط التكامل والانفتاح العربي .

لقد خلص البحث إلى إن الإنسان في الوطن العربي تتهدده الكثير من المخاطر على رأسها النظام السياسي ونظام القوة وفلسفة التعليم والنزاعات والحروب والاحتلالات العسكريةِ وعدم سيطرته على مقدراته وتنحيته عن المشاركة في القرار السياسي الاقتصادي مما يحد من كونه أهم الموارد، وهكذا فللفكر التنموي العربي لم يقدم تفسيرات دقيقة وواضحة لهزيمة وتخلف الدول والمجتمعات في ضوء الواقع الراهن، ولهذا يصعب القول أن الدول العربية مؤهلة لمواجهة مخاطر العولمة بمختلف أشكالها وتجلياتها وحقولها وتتراجع فرصها في استغلال ما تقدمه من إمكانيات

Abstract

This study deals with a range of fundamental questions that present themselves in development thinking- particularly after the changes that took place in late twentieth century- and tries to identify the changes imposed by globalization and how Arab thought dealt with these developments.

The research utilizes (through the analysis of qualitative content analysis approach) a variety of study and research materials; books and articles on the subject of this thesis have been selected at random, this thesis will try to answer questions surrounding the shift in popular thought within society, primarily: what are the trends in Arab thought on development? Are the achievements of Arab development serious? What is the impact of globalization on Arab thoughts on development? Have there been any serious changes in Arab thinking on the issue development?

This study has tried to address the question of if Arab ideas on development are a distorted echo of popular thought in the West, and, effectively acting as a tool to facilitate the placement and dependency of Arab countries; and also if globalization is shaking the foundations of and ultimately shaping thought in all the various fields of development.

This study has reviewed many of the writings in this field of thought since the late nineteen sixties and seventies, quoting Western concepts of development, and found that the focus shifted from thought experimentation seeking to explain and clarify these theories and concepts; to, later in the eighties and nineties focusing more on the assessments of ideas and experiences of development in the Arab world. Currently in this stage after September 11th and the era of the war on terrorism, development has been used as a tool to fight terrorism, rather than empowering individuals and fighting poverty.

The study analyses the historical context of the development process of Arab society and thought from the Renaissance to current times, and highlights an inability to overcome crisis and meet challenges,

culminating in the inability to produce a single model of successful development. Instead, the Arab states took the role of global consumers rather than producers; beyond this, Arab thought focused on copying, consuming and commenting on the Western model of development rather than forming a new model of development tailored to the developmental issues faced in the region. There is almost unanimous agreement that Arab developmental thought has emerged from and reflects ideological beliefs and the dialogue of religious rhetoric on issues of modernity, rather than dealing with the pressing questions of Arab reality

The study concludes on the basis of the above ideas, that Arab thought on development is not purely Arab, but mostly, if not in its entirety a distorted reflection of Western ideas, whether capitalist or socialist, and the data actually refers clearly to the failure of Arab development in making gears and serious changes that indicate successful developmental advance. The facts on the ground indicate that there is no room for doubt that it is increasingly difficult for the Arab states to meet and deal individually with challenges without the cooperation and integration of other Arab countries.

The research found that the individual in the Arab world is at high risk from its ruling political and power systems, the philosophy of education, conflicts and wars, military occupations and lack of self determination, and removal from participation in the political economy. The lack of access and control to these economic and political resources cause severe limitations in the possibility for development.

Arab development thinking has not provided precise and clear explanations for the big defeats and failures of the Arabic states and societies at large; in the light of current realities, it is difficult to say if Arab countries are able to face the risks of globalization and declining opportunities with their inability to exploit the possibilities provided by globalization.

الفكر العربي التنموي في ظل العولمة

مقدمة

يبرز التنظير التنموي كأحد الركائز الأساسية لصياغة المخططات والتوجهات التي تؤسس لمستقبل الشعوب وانجازاتها، وفي هذا الإطار كانت قضايا التنمية في الوطن العربي من القضايا التي تثير جدلا واسعا وتساؤلات مهمة مرتبطة بحاضر الوطن العربي وماضيه ، فقد مر العرب في القرن العشرين بمتغيرات كثيرة، ولعل أهم تلك العوامل والمتغيرات التي ساهمت في التأثير على حاضر الوطن العربي وتاريخه على امتداد القرن العشرين ثلاثة عوامل :-

أولا: ازدياد وتيرة الهجمة الاستعمارية التي تعرض لها الوطن العربي مطلع القرن العشرين وتقسيمه إلى دول، مما أدى إلى خوض الشعوب العربية حروب التحرير التي كان من نتائجها الاستقلال الرسمي لغالبية الدول وان كان هناك اعتقاد سائد أن الاستعمار لا زال جاثما على صدور الشعوب العربية بوسائل وطرق عديدة مباشرة في بعض المواقع وغير مباشرة في اغلب البلدان؛

ثانيا: إنشاء الكيان الصهيوني وزرعه في المنطقة العربية كامتداد للاستعمار الغربي مما خلق صراعا مستمرا على الأرض العربية واثر على مسيرة التنمية فيها وعمل باستمرار على تغريب المواطن العربي عن قضاياه وإبقائه أسير الشعور بالهزيمة؛

ثالثا: استغلال الثروة النفطية في بلدان الخليج العربي الأمر الذي دفع الاستعمار لخوض اعنف الحروب في المنطقة بهدف نهب خيراتها ومصادرها الطبيعية وهدد استقرارها وهويتها من جهة، ومن جهة أخرى عززت تلك الثروة التوجهات الفردية للتنمية وخلقت فروقات واضحة في مستويات العيش ومعدلات الدخل.

أما في القرن الحالي، ، فإننا ندخل نحن والعالم مرحلة نوعية جديدة من مراحل التطور تطال مختلف جوانب الحياة حيث ثورة الاتصالات والآلة الإعلامية الضخمة التي تفرض سطوتها وهيمنتها على المعرفة والثقافة والتوجهات على المستوى العالمي، وكذلك الانقلابات الخطيرة في الهندسة الجينية على المستوى الطبي والزراعي والتطور المتسارع للتكنولوجيا والاستغناء المتواصل للشركات المتعددة والمتعدية للجنسية عن دور

الدولة وعودة عقيدة السوق الحرة مدعمة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتوجهات نحواستخدام حلف شمال الأطلسي كأداة تهديد بيد القوى الكبرى ومصالحها مما حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أدوات للاختراق والإلحاق وتبرير التدخلات العنيفة في أكثر من موقع مما فتح مجال التساؤل في إطار المشروع الرأسمالي العولمي – مشروع القرية الكونية الصغيرة أو ما اصطلح على تسميته مجتمع الخُمس ألعولمي والذي عمل على زيادة وتعميق التبعية والتهميش والإقصاء لدول(العالم الثالث) ورفع من حدة الفروق بين دول الشمال والجنوب، وكما يبدو فقد وضع هذا الموضوع كل التنظيرات التقليدية فيما يخص التنمية في دول الأطراف أوالعالم الثالث محل تساؤل، كما أثار تساؤلات جدية عن مصداقية نظريات النمو الطبيعي الناتج عن زيادة الاستثمار والاستهلاك.

في ظل هذه العوامل وغيرها من العوامل المحلية، بالإضافة إلى التاريخ والثقافة المتميزة والموقع الجغرافي الاستراتيجي، نشأ واقع عربي فريد ومتشابك افرز ظواهر عديدة من ضمنها انقسام الوطن العربي على نفسه واختيار بعض أنظمته لمسارات خاصة قد تكون سارت باتجاه تكوين هويات ثقافية واجتماعية خاصة يوما بعد يوم متأثرة بالمحلي والضيق والخاص، وخاصة الرؤى والمصالح السياسية لأنظمة الحكم المختلفة.

لقد كان من نتائج هذه المتغيرات تخلف المجتمع العربي ومحاولته الخروج من منها بشتى الطرق سواء العنيفة أو الثورية أوالمخطط لها في إطار العمل التنموي، حيث يعيش المجتمع العربي حاليا مرحلة انتقالية، وتختمر في داخله تناقضات عديدة بعضها تاريخي وحاد وبعضها نابع من تأثره بما يدور حوله في العالم، وبعضها الآخر نابع من بنيته الداخلية الاجتماعية والثقافية والسياسية. وبعبارات أخرى، المجتمع العربي متخلف لاتصافه بالتبعية ولأنه لا يسيطر على جزء كبير من موارده ويتعرض للهيمنة الخارجية كما أن ظاهرة الفقر لا زالت منتشرة فيه ومؤشرات الصحة والدخل متدنية ومعدلات ونسب انتشار الأمية مرتفعة بالمقارنة مع المعدلات الدولية، وذلك بالرغم من امتلاك الوطن العربي لثروات هائلة في الأرض والسكان هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا

زالت الأنظمة ذات طبيعة سلطوية وعشائرية بالرغم من التغير الشكلي في عدد من الدول،

ورغم أن بلدان الوطن العربي اختطت سبلا مختلفة للتطور والتنمية للحاق بركب "الحضارة " إلا أن هناك الكثير مما يجمعها ويربطها ويفرض عليها مستقبلا يكاد يكون واحدا، مما جعل ويجعل من قضايا التغيير على المستوى القومي في صلب اهتمامات الجميع ومن ضمنها قضية التنمية وفكرها وهي إحدى القضايا الهامة والمركزية المطروحة للنقاش والبحث والتي تعيش حاليا إشكالات كبرى مع المتغيرات الكبيرة المتسلرعة والجديدة.

هدف الرسالة

هدفت الدراسة إلى رصد المتغيرات التي يعيشها الفكر التنموي العربي والتعرف على التغيرات التي طرأت عليه وطبيعة هذه التغيرات وكيف تعامل ذلك الفكر معها، وما هي إشكالاته في ظل هذه التغيرات، كما حاولت هذه الدراسة استشراف الاتجاهات المستقبلية للفكر التنموي وتطمح أن تساهم جديا في الجدل الكبير المفتوح حول هذا الموضوع من خلال الإجابات التي تطمح أن تقدمها ومن خلال التساؤلات التي اثارتها في إطار رؤيتها الحداثية للمعرفة.

أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة في انها تساهم في القاء الضور على المسار الذي تسير فيه الكتابات العربية في موضوع التنمية والمحاولة الاولية لتصنيف هذه الكتابات من ناحية تاريخية وفكرية كما تكمن اهمية البحث في انه حاول اظهار التداخل ما بين موضوع التنمية

و المشاريع الغربية التي تطرح على مستوى دولي من خلال استغلال التطور العلمي والتكنولوجي والدعاية المستمرة للمفاهيم والثقافة الكولونيالية ومن ضمنها ثقافة الاستهلاك وعقيدة السوق الحرة.

وكيف ان هذا الفكر كان النتيجة الطبيعية لحالة الإلحاق والتبعية والديون المتراكمة لسنوات طويلة على بعض البلدان ذات الاقتصاديات الناشئة ترك الباب مفتوحا لتدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات عالمية أخرى في صياغة فلسفة وخطط التنمية تحت مسميات التصحيح الهيكلي والخصخصة وغيرها .

كما حاولت الدراسة ان توضح ان قضايا التنمية والاتجاهات الفكرية فيها رغم أنها تعتمد وتصاغ على أساس محلي وقطري إلا أنها قضايا مشتركة يتأثر بها الجميع سواء كان قريبا أو بعيدا ، وان

الفكر التنموي العربي اقتصر في الغالب على اتجاهين هما التطور التكيفي والفكر التنموي الإصلاحي بشقيه الرأسمالي والاشتراكي العربي وتم إهمال نظريات المركز والمحيط ونظريات التنمية والتخلف[1] ولا زالت النظريات التقليدية تطرح نفسها بمسميات جديدة مثل تنمية الموارد البشرية.

العالم تتم إعادة صياغته من خلال القوى الكبرى سواء أكانت تجمعات اقتصادية أوسياسية أو ما اصطلح على تسميته بالحكومات الخفية وفقا لرؤى ومصالح هذه التجمعات وفي إطار رؤيتها لعالم باتجاه واحد، يظهر ذلك على المستوى النظري أوالفكري في أطروحات نهاية التاريخ وعلى المستوى العملي من خلال ممارسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفي طبيعة رأس المال العالمي.

---

[1] – برز مفهوم التبعية في عقد الستينيات من القرن الماضي، وهومفهوم محوري أو مركزي في مدرسة التبعية التي قامت عليه وسميت به وهذه المدرسة إذ نشأت في أميركا اللاتينية وانتشرت فيما بعد إلى كل من آسيا وإفريقيا، قد حاولت تفسير واقع التخلف الذي تعاني منه معظم بلدان هذه القارات تمهيدا منهجيا ضروريا للشروع بمشروع تنمية فعلية تعمل على تغيير الواقع القائم وتفضي إلى إنتاج واقع آخر جديد مختلف بنيويا.هذا، وقد جاءت مدرسة التبعية ردا على النظريات الغربية التي اهتمت بمسألة تخلف البلدان المتخلفة وزعمت بأن سبب تخلف هذه البلدان يكمن في داخلها، وبالتالي، فإن استئصال هذا السبب يفترض تطوير علاقاتها الخارجية مع البلدان المتقدمة، وطبعا بصورة العلاقة بين التابع والمتبوع. وبالنتيجة، فقد ركزت مدرسة التبعية على العامل الخارجي كعامل أساسي، أو وحيد في تخلف بلدان القارات الثلاث، وأفادت بأن العلاقات القائمة بين هذه البلدان والبلدان الغربية المتقدمة هي في الوقت نفسه، سر تخلف البلدان الأولى وتطور البلدان الثانية، هذه هي الأطروحة الأساسية لمدرسة التبعية التي يعبر عنها رموز هذه المدرسة من أمثال مانويل فلنرشتاين و أندريه فرانك بقولهما: (العملية التاريخية التي ولّدت التخلف في مكان ما هي نفسها التي ولّدت التطور في مكان آخر) وأوسفالد زونكل عندما يقول: (التأخر هو جزء لا يتجزأ من الصيرورة التاريخية للبلدان الغربية)، وسمير أمين بتأكيده على أن: (تاريخ التطور الرأسمالي ليس، فقط، تاريخ التطور الذي أحدثه، وإنما هوكذلك تاريخ التدمير الوحشي الذي بني عليه).

موضوع البحث) وإشكالية الدراسة

حاولت الدراسة أن تتعامل مع مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي تطرح نفسها على الفكر التنموي وخاصة بعد المتغيرات التي حدثت أواخر القرن العشرين والتي هزت الأسس التي قام عيها التفكير التنموي ما بعد الاستقلال باتجاهاته المختلفة (التنمية لم تحقق النتائج المعول عيها منها ولم تخرج العالم العربي من مآزقه).

ومحاولة التعرف على التغيرات التي فرضتها العولمة وكيف تعامل الفكر العربي التنموي معها؟ وإلى أين يسير هذا الفكر في ظل طروحات "نهاية التاريخ" والقرية الكونية الصغيرة؟ ولهذا تقوم أسئلة الدراسة على :

أسئلة الدراسة

1 - ما لمقصود بالتغيير؟ وكيف يحدث في الفكر والمجتمع ؟ وما الفرق بين التنمية والنمو والتحديث والحداثة والنهوض الحضاري ؟

2 - ما هي الاتجاهات الفكرية التي سادت في الفكر التنموي العربي منذ الاستقلال وحتى العام 2000؟ وكيف حاول العالم العربي اللحاق بالغرب؟ وهل حققت التنمية العربية انجازات جدية؟

3 - ما هي العولمة؟ وهل أثرت أو تؤثر على مسيرة التنمية وفكرها في الوطن العربي؟ وكيف تؤثر العولمة في الفكر التنموي العربي؟ وما هي التحولات التي طرأت عليه ؟

4 - هل حدث تغيير جدي في الفكر العربي التنموي وما هي طبيعة هذا التغيير وآثاره الممكنة على الواقع التنموي العربي؟

فرضية الدراسة

الأفكار التنموية العربية صدى مشوها لما يطرح في الغرب وهي تسهيل عمليات الإلحاق والتبعية التي تعيشها البلدان العربية، فقد عجزت أوفشلت التنمية العربية عن تحقيق انجازات جدية . كذلك فأن

هناك علاقة بين العولمة وما تفرضه على المفكرين والمنظرين من وقائع جديدة تهز الأسس التي قامت عليها التوجهات التنموية باتجاهاتها المختلفة وتطرح أسئلة وجودية تتعلق بجوهر التكوين والهوية المستقبلية للوجود العربي وموقعه على خارطة المستقبل

حدود الدراسة

1 -حاولت الدراسة النظر لموضوع الفكر العربي التنموي منذ الاستقلال ولغاية نهاية القرن العشرين مستندة إلى الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع مستعينة بوقفات مهمة للمفكرين العرب بين الحين والآخر في إطار المعالجات التقييمية ومن خلال رؤية الاتجاهات الفكرية المختلفة التي سادت وبعض ممثليها ورؤية المتغيرات التي طرأت على هذا الفكر في الفترة الزمنية مجال البحث .

2- حاولت الدراسة ان تعرض للفكر العربي – أي ما كتبه المنظرون والمفكرون العرب بالعربية أوبغير العربية وترجم لها في الإطار الزمني المحدد ولن تعمد إلى مسح كل ما كتب بل إلى الكتابات الأكثر بروزا وتمثيلية، ومن جهة أخرى فان الدراسة لا تتناول ما كتب حول قضايا قطرية خالصة، لأنها تنطلق من معيار يعالج الفكر العربي في إطار الوحدة.

3- حاولت الدراسة التعامل مع التنظيرات والأسس التي قامت ويقوم عليها الفكر مستعينة ببعض الأرقام والإحصائيات والمؤشرات في إطار توضيح وفهم الرؤى والتنظيرات، مبتعدة عن المجالات الاقتصادية الخالصة مثل البنوك وإدارتها والمجالات الاجتماعية الخالصة مثل قضايا التعليم والصحة وستهتم الدراسة بالكتابات التي انطلقت من أن قضايا التنمية هي قضية الوحدة العربية والنهضة والخروج من حالة التخلف والتبعية والإلحاق، وبناء الكيان القادر على صياغة مستقبل أكثر استقلالية ومشارك فعال في القضايا الكونية.

4-اعتمدت لدراسة الى العودة الى تقارير التنمية الانسانية في الاعوام الاخيرة وكذلك بعض الكتابات المميزة وخاصة تلك التي صدرت من كتاب فلسطينيون حول هذا الموضوع في السنوات الاخيرة

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على مراجعة عدد من الدراسات والأبحاث والكتب والمقالات المتعلقة بموضوع الرسالة والمختارة بشكل اقرب ما يكون إلى العشوائية مراعية الحدود سابقة الذكر وان تكون ممثلة للاتجاهات الفكرية السائدة في التفكير العربي، كما ستلجأ الدراسة ولغايات البحث النظري استخدام المنهج التاريخي لرصد المتغيرات ودراسة الموضوع في إطار حركته، ومن جانب آخر دراسة الموضوع في إطار ترابطه مع غيره من الظواهر والعلاقات التي لا تلغي خصوصيته ولا تعزله عن محيطه وعن العوامل التي تتداخل معه لتشكل جزءا مهما منه.

كذلك فان الاعتماد الأساسي لهذه الدراسة على مراجعة بعض الكتابات الأساسية العربية ومحاولة الإحاطة بوجهات النظر التي تمثل الاتجاهات المختلفة وعلاقة هذه الكتابات بالمتغيرات والوقائع.

لقد واجهت الباحث العديد من لاصعوبات اهمها

أولا: كثرة ما كتب في هذا الموضوع، فقد كتب الكثير فيه وحوله لارتباطه بكل قضايا الإنسان العربي وهمومه، فقد تحولت التنمية إلي قضية الاستقلال والنهضة والهوية والعدالة الاجتماعية وبهذا فقد تشابك هذا الموضوع مع الكثير من الموضوعات وأصبح من الصعب حصره والتنظير لجانب فيه دون فهم تأثيرات بقية الجوانب أوالتطرق لها.

ثانيا: موضوع العولمة ورغم انه متغير حديث نسبيا إلا أن هناك تنظيرات عديدة ومختلفة بشأن تشخيصه ووصفه وكيفية التعامل معه وبذلك فان الخوض في هذا الموضوع هو دخول في حالة كبيرة من التشابك مع معظم قضايا ومتغيرات الساعة ومع ماضي ومستقبل الأمة العربية.

ثالثا: لا زال عدم الوضوح الفكري والأكاديمي يشوب الكثير من المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في هذا المجال حيث لا زال فيها الكثير من عدم الوضوح والاختلاف في رؤيتها وتفسيرها واستعمالها مما يزيد من الصعوبات المتوقعة.

رابعا: رغم كثرة الكتابات في موضوع التنمية وحول موضوع العولمة إلا أن الدراسات التي عالجت موضوع الفكر العربي هي دراسات قليلة جدا.

مراجعة الأدب

على الرغم من الاختلاف والتباين في المعالجات الفكرية لقضايا التنمية في الوطن العربي إلا أن أغلب تلك المعالجات تعاملت مع قضية التنمية كقضية تتقاطع فيها قضايا الأمة المحورية من تحرر واستقلال ناجز ووحدة ونهضة وخروج من حالة التخلف والأزمة، وبهذا نجد أن الكتاب الذين ناقشوا أية واحدة من هذه القضايا قد ناقشوا أيضا التنمية واشكالياتها ومستقبلها، لهذا فان موضوع هذه الدراسة الأساسي هومراجعة الأدبيات التي تعاملت مع تلك القضايا. في هذا السياق فإن التطرق للأدبيات هومحاولة لتسليط الضوء على أهم تلك الأدبيات أو تلك التي تعتبر مفصلية وتعبر عن الاتجاهات الأساسية للفكر العربي التنموي في إطار عام، أما الهدف الأبعد فهو رصد المتغيرات التي يعيشها الفكر التنموي العربي والتعرف على التغيرات التي طرأت عليه وطبيعتها وكيف تعامل ذلك الفكر معها، وماهية إشكالاته في ظل هذه التغيرات ومحاولة استشراف اتجاهاته المستقبلية.

في البداية لا بد من التطرق إلى المقصود بمفهوم الفكر، من ناحية اللغة، لقد عرف ابن منظور في لسان العرب الفكر بقوله : الفكر، والفكر: إعمال الخاطر في الشيء والتفكر اسم التفكير، ومنهم من قال فكري. وقال الجوهري: التفكر: التأمل (ابن منظور، مادة فكر) أما الفكر في المعاجم الحديثة والمعاصرة فيقول جميل صليبا: "وجملة القول أن الفكر يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أو يطلق على المعقولات نفسها، فإذا أطلق على فعل النفس دل على حركتها الذاتية، وهي النظر والتأمل، وإذا أطلق على المعقولات دل على المفهوم الذي تفكر فيه النفس (صليبا، 1982، ص156) والفكر أو التفكير هي مجموع العمليات الذهنية التي تمكن الإنسان من

وضع العالم الذي يعيش فيه في نماذج محددة وبالتالي يمكنه من التعامل معه بفعالية أكبر لتحقيق أهدافه وخططه ورغباته.

وهناك العديد من المصطلحات المرتبطة بمفهوم الفكر: أهمه الإدراك والوعي والخيال، أما صاحب الموسوعة الفلسفية فقد ذكر عدة تعريفات منها : [الفكر] هوالنتاج الأعلى للدماغ كمادة ذات تنظيم عضوي خاص، وهوالعملية الايجابية التي بواسطتها ينعكس العالم الموضوعي في مفاهيم وأحكام ونظريات وهوالشرط الجوهري لأي نشاط آخر، طالما أن هذا النشاط هونتيجته المجملة والمتمثلة، والكلام هوصورة الفكر (نخبة من الباحثين السوفييت، 1987، ص333)

والفكر التنموي ما تعرفنا عليه مكتوبا ، أي ما كتبه المنظرون والمفكرون العرب بالعربية في مجال التعبير عن كيف يرى الكاتب واقع التنمية أو كيف تنعكس مفردات الواقع في مفاهيم تعبر عن اتجاهات في رؤية وتفسير الواقع التنموي في البلدان العربية، وقد يكون هذا التعبير مكتوبا بغير العربية وترجم لها في الإطار الزمني المحدد، وهنا لن نعمد إلى مسح كل ما كتب بل إلى الكتابات الأكثر بروزا وتمثيلا وقد تترجم في اختيارات لتوجهات عن نهج محدد في التفكير تتقاطع فيه مجموعة من الأفكار بش أن التنمية بشكل كبير وهي تتشكل في مجموعة مبادئ قد يطلق عليها اتجاه فكري.

ومن جهة أخرى فان الدراسة لا تتناول ما كتب حول قضايا قطرية خالصة، لأنها تنطلق من معيار يعالج الفكر العربي في إطار الوحدة ، وبعد الاطلاع على عدد كبير من الأدبيات التي عالجت هذا الموضوع أوتعاملت مع جانب من جوانبه المختلفة، يمكن تصنيف المعلومات التي شكلت الأفكار الأولية حول الموضوع كالتالي:

الكتب

وهي إما إنتاجات فكرية معمقة ومفصلة تعالج قضية التنمية في الوطن العربي وتعتبر مرجعا أساسيا في التعرف على فكر التنمية العربية واتجاهاته والتي قد يصل البعض منها إلى مرتبة المصدر مثل كتاب التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي للمفكر الدكتور يزيد صابغ والذي كتب أصلا باللغة الانجليزية وترجمه كاتبه إلى اللغة العربية وقام مركز دراسات الوحدة العربية بنشره في العام 1992 ويعتبر هذا الكتاب محاولة لتأسيس تيار فكري جديد يتخطى الرؤى التقليدية والأيدلوجية التي سادت وغلبت على الفكر التنموي العربي، حيث عالج

هذا الكتاب كما يقول ناشره مسألة محورية في الفكر العربي التنموي عبر اعتماد نظرية الاعتماد على النفس كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

والكتاب دراسة شاملة للعوائق وتوصيف للواقع الاقتصادي العربي ومحاولة لطرح بعض الحلول الممكنة على المستويين القومي والقطري.

الكتاب يقع في خمسة فصول، يحاول الكاتب من خلالها أن يجيب على سؤالين مركزيين هما: ما هي دلالات انهيار النظام الشيوعي والاشتراكي وتبني الدول الاشتراكية لنسق ليبرالي، حيث يدعو المفكرين العرب في هذا المجال (إلى التبصر المتأني في طبيعة الدروس التي يمكن استخلاصها مما حدث من تحولات نسقيه وما توحي به من توجهات ومواقف بالنسبة إلى المجتمع العربي) (صايغ، 1992، ص15) مؤكدا على أهمية الإبقاء على القيم التقدمية للاشتراكية من عدالة واستهداف للخير العام وتوفير الفرص للجميع، وتعرض لفكرة آدم سميث "اليد الخفية" التي اظهر إنها ليست قوى السوق وإنما تجمعات من رجال الأعمال والشركات التي تسعى وتسارع إلى الاستفادة القصوى من هذه المتغيرات، كما يبرز هذا الأمر أهمية المشاركة الشعبية والحريات الأساسية وأهمية الاستفادة من الدفق العالمي بهذا المنحى ليترجم إلى مشاركة سياسية عربية.

أما التساؤل الثاني الذي طرحة يوسف صايغ في كتابه المذكور فهو : في ضوء متغيرات الواقع ما هي مصداقية النموذج الأساسي للتبعية كأداة لتفسير التخلف في السياق العربي الراهن، وهل هناك مجال لغير المنظرين الذين يرفعون المناهج والسياسات والمفاهيم الأمريكية القائلة بفضائل اقتصاد السوق والاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي سبيلا وحيدا للنمو والإنماء؟ (المصدر السابق، ص151) لقد أصبح أي حديث عن مراكز وتخوم وكأأن هذه المفاهيم مستمدة من مخلفات الماركسية، وقد ميز الكاتب بوضوح بين التطور الرأسمالي بالمعنى الاقتصادي وتكوين رأس المال وبين التطور الرأسمالي بمعنى التحولات الاجتماعية والسياسية المرافقة للتطور الاقتصادي ، حيث وضح أن الأول أمر لا بد منه ولكن الثاني هو آلية لتعزيز تبعية اشد خطورة، وان مقولة التبعي ة لا زالت صالحة للاستخدام باعتبارها عاملا معطلا للتنمية الحقيقية مقابل التبشير بالاعتماد على النفس كمضاد للتبعية حيث حدد الكاتب جملة اشتراطات لا بد من توافرها لنجاح النقلة المعتمدة على النفس وتتمثل تلك الاشتراطات بحاجة الفكر العربي إلى تحرير نفسه من

النموذج النيوكلاسيكي وكذلك السوسيولوجي وضرورة تحقيق التمازج بين قيم التحديث وقيم الأصالة والإدراك السليم للتبعية وتطوير مسارات ملائمة لظروف الوطن العربي.

الكتاب الثاني على هذا الصعيد هو كتاب الدكتور إبراهيم مشورب "قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث" الصادر عن دار المنهل اللبناني في العام 1997 ويقع في ثلاثة فصول، ويحاول فيه الكاتب توضيح المسار التاريخي لظهور مفهوم التخلف وعلاقة الاستعمار بهذا المفهوم موضحا أن النظريات التي تحاول تحميل الدول الفقيرة المسؤولية عن فقرها هي استمرار لنهج الاستعمار، ويعالج الكاتب الخواص التي تتميز بها دول العالم المتخلف على المستويات الاجتماعية والسياسية حيث يطرح وضعها الحرج عليها وعلى مفكري التنمية السؤال حول قدرة تلك البلدان على الخروج من حالة التخلف خصوصا أنها تملك من الإمكانيات الشيء الكثير الذي يذهب هدرا بسبب موقعها الضعيف في سلسلة الاقتصاد العالمي.

حيث أن هذه الدول تواجه تركة الاستعمار وتخلف وسائل الإنتاج وانخفاض الكفاءة وتشوه الهياكل الإنتاجية وبالتالي فإن إستراتيجيتها في الخروج ترتبط بمدى قدرتها على مواجهة سياسات التكيف الهيكلي وليس مجرد التغيير في أنماط الاستهلاك والتوزيع والتصنيع الموجه للداخل بل تحويلها إلى (نسق اجتماعي سياسي متكامل يهدف إلى الارتقاء بدول العالم الثالث إلى مصاف الدول المتطورة والمستقلة) (مشورب، 1997، ص 203-204) ولهذا يوضح الكاتب شروط تحقيق إستراتيجية الاعتماد على النفس والتي تتلخص في تحرير الثروات وتطوير نمط إنتاج خاص وملائم لقدرات البلاد وإصلاح مؤسسات الدولة وتهيئة الكادر وتعبئة الفائض ومحاربة الهدر والفساد وضرورة المشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية والتصنيع الموجه لإشباع الحاجات الأساسية وتطوير آليات التعاون وتوسيع السوق العربية المشتركة.

يعتبر هذا الكتاب نموذجا للكتابات الأكاديمية التي حاولت التوفيق بين الخطاب الرسمي التقليدي للتنمية وبين مقولات التنمية بالاعتماد على النفس باتجاه يطمح للوصول إلى نماذج تنمية على غرار ما حدث مع بعض النماذج الأسيوية، وهونموذج للكتابات غير الواضحة فكريا التي تميل إلى التوفيقية، وقد تكون أهميتها في انها تحاول تقديم بعض

أدوات القياس وتقديم توصيات عملية تهدف للإصلاح التدريجي كآلية للخروج من حالة التخلف.

أما كتاب الدكتور عبد الحسين وداي العطية "الاقتصاديات النامية أزمات وحلول" الصادر بطبعته العربية الأولى عن دار الشروق في رام الله في العام 2001 فهو نموذج أكاديمي للبحث في السياسات والفكر الاقتصادي للدول النامية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وفي عصر الخصخصة والعولمة وزمن الأزمات الاقتصادية الكبرى ، يقع الكتاب في خمسة فصول تعالج ملامح النظام الاقتصادي الجدي والفكر الاقتصادي المعاصر من حيث الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا النظام والاتجاهات في التعامل مع هذا النظام أكانت حلول قومية أو عالمية ورأي المدارس الفكرية سواء كانت محافظة أو تقدمية كما يراها الكاتب ، ثم ينقل الكاتب ما يراه من حقائق يجب أخذها بعين الاعتبار في التخطيط الاقتصادي التنموي وهي تحقيق الازدهار في الدول الصناعية وتراجع النموالاقتصادي في العالم بعد العام 1970 وانتهاء الحرب الأيدلوجية والنقل العكسي للعناصر النادرة أو(نزيف العقول وهجرة الأدمغة من انتقال للخبرة الفنية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة) (العطية، 2001، ص 59) وانفصام قمة الهرم الاقتصادي للعالم عن قاعدته كما يناقش الكاتب أيضا الدعوات لتقليص النموالاقتصادي أو الدعوات لتنمية الجنوب من خلال نظام عالمي جديد ومدى جدوى هذه الدعوات مستنتجا أن الاقتصاد المستقبلي (عصر الكلينتونية) (المصدر السابق، ص 68-76) سيكون مرتكزا إلى الدمج بين عناصر الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي القادر على أخذ أفضل ما في الرأسمالية وأفضل ما في الاشتراكية لافتا الانتباه إلى إنشاء مجلس الأمن الاقتصادي في ظل إدارة الرئيس كلينتون طارحا رؤية كلينتون كنموذج.

أما في الفصل الثاني فإن الكتاب يتناول أبعاد مفهوم الخصخصة ودوافعها الحقيقية وترتيباتها المؤسسية عارضا سلبيات الخصخصة وايجابياتها في التجربة التونسية والمصرية منتقلا إلى الفصل الثالث الذي يدرس العولمة من حيث الأسس التي تقوم عليها وآثارها السلبية وما نتج عنها من أزمات في المكسيك وماليزيا وتركيا والاتحاد الأوروبي ودور الولايات المتحدة في دعم أدوات العولمة منتقلا إلى الفصل الرابع والخامس اللذان يناقش فيهما الشراكة العادلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كحل ممكن لصالح الطرفين محاولا تقديم رؤيته الخاصة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية التي

تنطلق من مبادئ توفير الفرص وإعطاء الأولوية للعنصر البشري ودور الدولة وتدخلها والتعاون بين القطاع العام والخاص والتخطيط العلمي ومبدأ الاعتماد على الذات وحماية ثمار التنمية.

من الواضح أن الكاتب ينطلق من فرضيات أن الاقتصاد العالمي والتنمية هي وحدة واحدة لا تنفصم عراها ، وأن أي تغيير أوتنمية يجب آن تنطلق من فكرة الاقتصاد الكلي العالمي وهي فرضية من السهل دحضها وتفنيدها كما إن رؤيته الفكرية تقتصر على مدرستين فكريتين عموميتين هما المدرسة الليبرالية الرأسمالية والمدرسة التقدمية الاشتراكية ويرى أن الأفكار المطروحة على المستوى الفكري العالمي تنسحب دونما على شكل نقاش في العالم العربي والفكر العربي التنموي ، وهذا أيضا مثار جدل ونقاش كما أن رؤيته التوفيقية تقوم على قاعدة أن القرار العالمي والاتجاهات الفكرية والسياسية تفعل فعلها في إطار الصواب والخطأ والمصالح الجماعية بعيدا عن الصراعات والمصالح والعالم الواقعي ، فمثلا يكفي أن نطور نموذجا للتبادل المتكافئ كبديل عن النموذج اللامتكافئ للتبادل بين دول الجنوب والشمال حتى نحدث التوافق بين المدرسة الكلاسيكية لهكشر وأولين ومدرسة التبادل اللامتكافيء التي يمثلها راؤول بربيش وامانويل الفرنسي أو سمير أمين (المصدر السابق، ص 226-227-) يحمل هذا الكتاب الكثير من الاحلام والأفكار التي قد تكون صالحة للهيئات الدولية التي تشغل نفسها في تطوير أبحاث واستراتيجيات وأدوات في إطار ما هوموجود ويخضع للتوافق العالمي وليس محاولات جدية لاجتراح آليات عملية وحقيقية قادرة على إخراج الأمة من أزماتها.

أما الكتب التي اهتمت بالعولمة فهي كثيرة حيث جرى نقاش هذا الموضوع على مستويات مختلفة ومن جوانب عديدة ذات صلة بالهوية والاقتصاد والثقافة والدولة والحريات والتقدم والهيمنة وغير ذلك من الجوانب، ولكننا سنعرض هنا وباختصار بعض النماذج ليس إلا منها مثلا كتاب بيار الجميل "العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم " الصادرعن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت في العام 1997 والكتاب يقع في 268 صفحة من القطع المتوسط ويتضمن مقدمة وسبعة فصول وخاتمة . الكتاب محاولة لاستشراف مصير العالم عموما والعرب والمسلمين خصوصا بعد تكريس ظاهرة العولمة والاتجاه إلى ترتيب مشاريع

التسوية الإقليمية في الشرق الأوسط لتحقيق بعض المصالح الدولية بالابتعاد عن مصالح الشعوب والمجتمعات، وفي هذا السياق يتعرض الكتاب إلى المفاهيم والتصورات التي تشكل قوام التفكير الاستراتيجي والفكري الراهن في العالم ومحاولة تقديم طريقة للتعامل مع العولمة والعالم والمستقبل.

يركز الكاتب في الفصل الأول على العولمة واختراق الغرب للقوميات الآسيوية، فهو يرى أن العولمة هي آلية النظام الدولي الجديد للقرن الواحد والعشرين في ربط جدلي للاستراتيجيات السياسية والعسكرية بالاستراتيجيات الاقتصادية والبشرية (الجميل،1997، ص40)، أما في الفصل الثاني فيناقش تأثير التغييرات الدولية نهاية القرن العشرين وتحوله من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات، والتحديات الكتلوية في ضوء مشاريع الشرق الأوسط والأوسطية وعلاقتها بعولمة النظام العالمي مركزا بشكل واضح على البترول ودوره في الفصل الثالث مع تحليل لمستقبل الخليج العربي منتقلا في الفصل الرابع للحديث حول عولمة التكتلات في النظام الدولي مع التركيز على العنصر الذي يراه الكاتب خطيرا وهو التجزئ والتفتيت كتحد عولمي في المنطقة العربية ثم ينتقل إلى معالجة مواضيع التكتلات الشرق أوسطية كآلية لدمج إسرائيل في المنطقة والمواقف العربية التائهة والممزقة تجاه هذا المشروع الإقليمي. في الفصل السادس يناقش الكاتب المشروع الأورومتوسطي كمشروع كتلوي دولي ثم ينتقل إلى الرؤية المستقبلية وبرامج الخصخصة وعوامل نظامها الاقتصادي والرؤية المستقبلية للتجارب العربية . وفي الخاتمة يتوقف الكاتب أمام انعكاسات كل ما سبق على عالمنا العربي والإسلامي وردود الفعل المختلفة تجاه العولمة منتقلا إلى طرح مشروع مستقبلي عربي إزاء العولمة ومواجهة أسئلتها وتحدياتها المختلفة.

أهم ما يميز هذا الكتاب هو جمعة بطريقة شيقة وجدلية بين أكثر من علم وزاوية تجاه رؤية العولمة وآثارها على العالم العربي مبينا كيف رآها بعض المفكرين العرب وغيرهم طارحا نماذج وطرق وتجارب مختلفة من آسيا والدول العربية متدرجا فيها عبر مراحلها التاريخية المختلفة في محاولة لاستشراف المستقبل بطريقة غير سلبية تتخذ من الرؤى الإستراتيجية آلية لطرح المستقبل بتحدياته المتنوعة التي تطرح نفسها على المنطقة العربية وترجماتها سياسيا واقتصاديا عبر المشاريع المطروحة

والمحاولات الجدية لتقييم الفكر الذي يتعامل مع هذه المشاريع بما يتخطى رد الفعل إلى محاولات الفعل المنطلق من المصالح الواضحة والمحددة للدول العربية.

أما كتاب جلال أمين "عولمة القهر: الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001" الصادر عن دار الشروق في العام 2002 فيوضح نتائج أحداث الحادي عشر من سبتمبر من زيادة حدة القهر ضد العرب والمسلمين حيث يناقش الكاتب إمكانيات التحول في الأنظمة وصولا إلى الفرصة الحقيقية للتعبير عن الحضارة، ينطلق الكاتب من فهم خاص للعولمة على أنها (تضاؤل المسافات الفاصلة بين الأمم) (أمين، 2001، ص129) والانتقال الحر للسلع والأفكار والخدمات ورأس المال وأنماط السلوك والقيم —وهناك عدد من المفكرين تطرقوا إلى هذا الأمر ومنهم من فرق بين العالمية والعولمة– وقد اعتبر أمين أن العولمة بهذا المعنى ظاهرة قديمة جدا لها مضارها ومنافعها و قد ناقش التحولات التي طرأت عليها، أي العولمة، بعد سبتمبر 2001 مفرقا بين ما تلا ذلك التاريخ عن ما قبله ، في سياق مراحل تطور العولمة تاريخيا واثر هذه المرحلة التاريخية الجديدة من العولمة على العرب ذلك لأنها عندما تأتي عن طريق الاستعمار فأنها تسير باتجاه واحد دون الآخر (المصدر السابق، ص129) وتعزز الأفكار والتوجهات العنصرية خصوصا ضد العرب والمسلمين .

الكاتب منير شفيق تعرض في كتابه "الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات" الصادر في تونس عن دار البراق في العام 1991 يناقش في فصوله التسعة مس ألة تخلف المسلمين والنهوض بهم والاتجاهات الفكرية في الفكر الإسلامي المعاصر التي قسمها إلى اتجاه صولي يرفض التوفيق ويتخذ مواقف جازمة تجاه الغرب والموقف الأصولي الذي يحاول التوفيق والانفتاح على الغرب (منير،1991، ص28) متدرجا في مراحل تطور الفكر، كما ناقش في كتابه المذكور نماذج الفكر الغربي من منظور إسلامي والتحديات التي تواجه الفكر الإسلامي في العديد من القضايا ، ومنها الفكر الإسلامي وإشكالية التنمية عارضا لأفكار علي محمد الصوا في ترشيد الاستهلاك والدكتور سمير استيتية الذي عالج فلسفة التنمية الإسلامية، كذلك يناقش الكتاب عدد ا من الآراء الإسلامية التي تعالج جوانب مختلفة من قضايا التنمية.

كما لا يجب أن نغفل عن مجموعة من الكتب التي عالجت هذا الأمر لكتاب ومفكرين عرب مثل محمد عابد الجابري في أكثر من كتاب أهمها "إشكاليات الفكر العربي

المعاصر" أو كتاب "الخطاب العربي المعاصر"، أوفهمي جدعان في كتابه "الطريق إلى المستقبل"، وكتاب الأنصاري "تجديد النهضة" وغيرهم ممن تطرق إلى موضوع التنمي ة المعاصرة في إطار معالجات فكرية فلسفية أو اجتماعية للقضايا الشاملة والأعم في الفكر العربي.

الدراسات والأبحاث والندوات

وهي كثيرة قام بتنظيم أهمها مركز دراسات الوحدة العربية وفيها العديد من القضايا التي تم التعامل معها من أكثر من تيار واتجاه فكري، وتناولت قضايا التنمية والاستقلال أومشروعات التكامل أو آثار العولمة.

التنمية البشرية في الوطن العربي وهوعبارة عن بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يناقش قضايا الموارد البشرية والتنمية في الوطن العربي وغير ذلك من البحوث والندوات التي شملت أحد عشر محورا تناولت الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية ومراجعات نقدية لمفهوم التنمية البشرية ومضامينها وانعكاسات أنماط الإنتاج السائدة في الوطن العربي على التنمية ومسارات التنمية المختلفة وغير ذلك الكثير من أوراق العمل المتنوعة والغنية بالمعلومات والحقائق والمراجعات الفكرية التي شارك فيها أكثر من 22 من علماء التنمية وفكرها في الوطن العربي وصدرت في كتاب واحد عن مركز دراسات الوحدة العربية في العام 1995.

كما صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية أيضا الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة وهي الندوة الفكرية التي اشتملت على بحوث وأوراق عمل قدمها 15 من الباحثين وبمشاركة أكثر من 55 من دكتور متخصص من مختلف البلدان العربية حيث عالجت الندوة موضوعات التكامل من ثلاثة محاور رئيسية هي : محور عام ، محور الموارد، المحور القطاعي وذلك في ضوء ما تعرضت له المنطقة والعالم من تغيرات ونشر في كتاب من 695 صفحة حيث جرى تسليط الضوء على المشروعات الإقليمية المطروحة كالشرق الأوسطية والمتوسطية وأسباب تعثر المشروع العربي والوعي لإحياء هذا المشروع.

كما نظم مركز دراسات الوحدة العربية أيضا ونشر بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي بمشاركة أعلام عربية فكرية مثل أحمد صدقي الدجاني وسمير أمين وإسماعيل صبري عبدا لله ومحمود عبد الفضيل وغسان سلامة وغيرهم ممن يمثلون مدارس فكرية مختلفة وقد نشرت نتائج الندوة في كتاب في عام 1994.

"العرب والعولمة" وهو أيضا من إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية ويضم هذا الكتاب قسمين وثمانية فصول تشكل رصدا تحليليا لأهم ملامح ظاهرة العولمة كا يضم تسعة أوراق عمل مع عدد أكبر من التعقيبات والمناقشات التي تتعامل مع مفهوم العولمة والتطور التقاني والعولمة والدولة، العولمة والهيمنة والصهيونية وغير ذلك من القضايا التي تعالج العولمة والوطن العربي من حيث الهوية والاقتصاد و آليات العمل الممكنة، شارك في هذه الندوة السيد يس ومحمد عابد الجابري، إسماعيل صبري، عبداللة محمد الأطرش وغيرهم، وتحتوي على مادة فكرية تعتبر من المصادر الأساسية لأي باحث وكاتب في شؤون العولمة وتحديات الوطن العربي،

وهناك أيضا دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق وهوكتاب يعال ج مفهوم التنمية العربية ويستعرض عددا من تجاربها في التطبيق والكتاب يضم عشرة فصول تركز على جوانب التنمية المختلفة وتتعلق بالفكر الاقتصادي وكذلك دور مختلف القطاعات فيها، ومن أهم الأوراق التي قدمت في هذه الندوة ورقة عارف دليلة وورقة سمير أمين.

ومن خلال إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية في سلسة نشراته حول الثقافة العربية طرح الدكتور أسامة عبد الواحد مجموعة من الأسئلة الجوهرية المتعلقة بقدرة التنمية العربية وفكرها على اقتراح آليات محددة للتنمية المستقلة وإدارة التنمية في الوطن العربي ومى قدرتها أيضا على تحقيق المرجو منها في ظل معطيات الواقع والتبعية التي تحكم هذا الواقع.

وفي نفس السلسة قدم الدكتور سعد حسين فتح الله دراسة حول متطلبات و استراتيجيات ونتائج التنمية المستقلة من خلال دراسة مقارنة نشرت عام 1999 حيث انتقل الباحث

من نقاش الرؤى الفلسفية والأسس إلى محاولة وضع هذه النظرية في إطار واع مقدما دراسة مقارنة لأربعة نماذج تنموية اثنتان منها في الوطن العربي.

المقالات في الصحف والمجلات وعلى الشبكة الالكترونية

وهي غزيرة ومتنوعة سواء من حيث تمثيلها لآراء ومواقف وتيارات مختلفة أو من حيث معالجتها للقضايا الجزئية، وهي على هذا الصعيد متنوعة ومتباينة من غناها وأهمية الأفكار والقضايا التي تتناولها أو من حيث سطحية بعضها وعدم قدرتها على إثبات شيء، فمثلا يقول أحد الكتاب في معرض نقاشه للفكر العربي مطلقا هذه الأحكام " فالفكر العربي بصفة عامة هو فكر شمولي فلسفي عاطفي وغير واقعي. وبالتالي فإنه ليس فكرا تنمويا بطبيعته " (الرواف، على أي أساس نطلق هذه الأحكام، وهنا أنا لا أخطيء أو أوافق أو اعترض ولكن ألفت الانتباه إلى أن الكاتب أطلق حكما بصفة عمومية عن الفكر العربي ووصفه بأنه شمولي وفلسفي وعاطفي وغير واقعي ، واستنتج بناء على ذلك أنه ليس فكرا تنمويا دون توضيح ما الذي يقصده بالفكر وما هوالفكر العربي وعن أية حقبة زمنية وعن أية تيارات يتحدث، أو ما هي المسوغات التي اعتمدها للحكم على ذلك الفكر ووصفه بأنه فكر شمولي- وما الذي يعنيه بأنه فلسفي عاطفي وغير واقعي.

الباحث أو القاري لا يستطيع أن يناقش أو يحاجج فإما أن يأخذ العبارة ويكررها أو يرفضها دون مناقشة. إنها فقرة قصيرة من ثلاث جمل قصيرة ، ثمانية عشرة كلمة أطلقت كل هذه الأحكام دون مقدمات أو دلائل أومسوغات، فهو يقول أيضا: "لكن الفكر العربي غير مؤهل لمواجهة تحديات ومشاكل التنمية. و يقسم الفكر العربي إلى (فكر عربي لامسؤول). (فكر عربي تقليدي). (فكر عربي لاواقعي). فللفكر العربي الديني لم يتمكن حتى الآن من معالجة مسألة الجمود في الاجتهاد، والفكر العربي الاقتصادي ما زال يبالغ بقدرات وطاقات وثروات العالم العربي، أما الفكر العربي السياسي فما زال تائها حائرا ينتقل من مشروع إلى مشروع، من المشروع العلماني إلى المشروع القومي فالمشروع الإسلامي ثم المشروع الديمقراطي وهكذا.

وفي سياق هذا العرض المكثف يجدر التنويه إلى أن بعض الكتابات حول حركة الفكر واتجاهات تطوره وأشكال تعاطيه مع القضايا المطروحة على طاولة الفكر التنموي قد

وفرت وفتحت أبواب ومنتديات النقاش والتواصل، الدكتور مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري يقول: «إن هناك مفهوما خاطئا في العالم العربي هو أنه عندما نتحدث عن التنمية فإننا نتحدث عنها باعتبارها عملية اقتصادية، والأمر نفسه بالنسبة للحديث عن عملية الثقافة التي نتعامل معها على أنها معرفة خاصة يستأثر بها بعض الناس دون غيرهم. أما الواقع فيؤكد على أن مفهوم التنمية هومفهوم أوسع من ذلك بحيث يشمل كافة نواحي التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية فيما يمتد مفهوم الثقافة ليمتد ليشمل كافة النواحي الحياتية، ومن منطلق فهمنا الصحيح لهذين المعنيين يمكننا التعامل مع بواطن الإيجابيات والسلبيات في الثقافة العربية السائدة في عالمنا العربي».

إننا كعرب ماضويون إلى حد كبير ونلوك تاريخنا ونستعيده، لكننا لا نعيش الواقع، وأصبحنا نعيش في حالة اتكالية حتى أصبحنا عالة على العصر، نقول ما لا نفعل، ونفعل ما لا نقول، ونتهم الغرب بالازدواجية بينما نعاني نحن من تلك الاتكالية، وفي مصر على سبيل المثال تحدثنا عن ثورة صناعية وثورة خضراء وثورة فضائية، لكننا للأسف بدأنا دون أن ننهي ما بدأناه، هذا الرأي يجد مباشرة وبمجرد نشره الالكتروني عشرات بل مئات المعنيين بدخول النقاش والتعليق عليه مع إمكانيات التواصل مع الكاتب في بعض المنتديات والمواقع الالكترونيةٍ.

وقد تميزت في هذا المجال بعض المجلات الرصينة ، مثل مجلة "المستقبل العربي" الصادرة في بيروت عن مركز دراسات الوحدة العربية ونشرت مقالات وأبحاث عديدة لكتاب ومفكرين أمثال جلال أمين وسمير أمين محمد عابد الجابري وماهر الشريف وغيرهم من المفكرين الكبار في هذا المجال، كما أن مجلة "شؤون عربية" كما أن مجلة "الكرمل" الفلسطينية عرفت بنشرها ومعالجتها العميقة لملفات الفكر والتنمية والعولمة وغيرها من القضايا والمستجدات بأسلوب شيق وعميق، ولكنها في اغلبها تمثل التيار التقدمي وأحيانا التيار الليبرالي ونادرا ما تعكس وجهة النظر الإسلامية، أما المواقع التي عالجت قضايا التنمية من وجهة نظر إسلامية فنادرا ما عكست رؤى غير تقليدية مثل مقالة محمد أبورمان: الفكر الإسلامي في زمن العولمة والذي يعرض فيه للتيارات الفكرية الاقتصادية مثل التيار الإصلاحي والفكر الإحيائي عارضا وموضحا أن أغلب ما يميز المدرسة الإصلاحية/ النهضوية السابقة عن المدرسة الإحيائية في مواجهة

النظم العلمانية؛ أنّ المدرسة الإصلاحية لم تشهد صعود التيار العلماني بشكله الف ظ الرافض للقبول بالمنطلقات الإسلامية في السياسة والمجتمع والمعرفة والثقافة، وكذلك لم يشهد الفكر الإصلاحي الصراعات السياسية الحادة على هوية الدولة بين الحركات الإسلامية والنظم السياسية القائمة، الأمر الذي تطوّر إلى معارك دموية وحالة أمنية متعسرة واضطراب سياسي شديد، مما جعل الفكر الإحيائي أكثر تشددًا في مسألة الانفتاح، وأقل حرصًا على التجديد والتفاعل مع الحضارة الغربية، ودفع بالبعد الأيدلوجي ـــ السياسي إلى الأمام، على حساب البعد المعرفي في محاولة الإجابة عن سؤال النهضة في الفكر ومعضلة التخلف في الواقع العربي الحديث والمعاصر عارضا لبعض المشكلات وبناء الخطاب الحضاري الإسلامي بما يستبطنه أيضًا من أسس ومفاهيم وقيم تميزه عن الخطاب الغربي، والتي تستند على الاعتراف بالوحي كأحد أبرز وأهم مصادر التنظير الإسلامي. جماعات الغلو الفكري والتشدد الديني، وبناء الرؤية الحضارية الإسلامية في الفقه العام للتدين، ودور الدين في الممارسة السياسية، والعلاقة بين الشعب والسلطة..إلخ.– بناء الرؤية الاجتهادية الإسلامية في التعامل الواقعي مع المشاكل والقضايا الداخلية. كذلك نجد عرض السيد دسوقي حول إستراتيجية العمل المدني في الأمة في [قضايا الأمة] – أما بعض الأبحاث التي عرضت لبعض التيارات الشيعية في الإسلام كتيار الصدر ورؤيتهم التنموية التي ترى في التنمية معركة لا تقل أهمية عن معارك التحرر والاستقلال والنهوض الحضاري ، ويرى الصدر أن الفكر الإسلامي التنموي يعاني من مشكلات تقديس الذهن بوصفه المصدر واختصار معطيات الواقع لذلك " اضطلع الشهيد الصدر بمنازلة فكرية حضارية مع هذا التحدي تعد من أجرأ وأنبل ما عرفه الفكر الإنساني في هذا المجال وهي متضمنة في أربعة كتب هي "فلسفتنا" و«اقتصادنا» و«البنك اللاربوي» و«الأسس المنطقية للاستقراء" عدا عشرات المقالات والأبحاث والدراسات المتفرقة. وهذه الكتب والأبحاث ادخلت الفكر الإسلامي إلى قلب العصر وساهمت في تحرير الفكر الإسلامي من أزمته تجاه المعاصرة، ولهذا الإسلام النوعي الذي قدمه فكر الشهيد دور في بلورة مفهوم الحداثة الإسلامية وإرسائه إزاء تخبط مسألة الحداثة في العقل العربي والإسلام المعاصر.. أي بين من يدعو من المسلمين إلى الالتحاق بالحداثة بمفهومها الغربي بالكامل وبين من يدعو إلى حداثة إسلامية بنهج انتقائي يلاءئم بين خصوصية الإسلام وضرورة الانفتاح على الغرب وبين من يشجب مفهوم

الحداثة بالكامل ويصر على أقامة النظم السلامية بمعزل كامل عن التجارب الحضارية الأخرى".

أما المواقع الالكترونية فهي أيضا كثيرة وموقع الحوار المتمدن ومؤسسة الفكر العربي وموقع التنمية العربية وغيرها نشرت العديد من الأبحاث والمقالات وحاولت أن تجاري التطورات وتواكبها بحيث ساعدت المهتمين على المتابعة.

أما من حيث درجة تخصص المراجع في الموضوع مثار البحث فقد تعاملت الأدبيات مع هذا الموضوع بأشكال مختلفة ومن زوايا مختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن بين المصادر التي تعاملت مع الموضوع بشكل مباشر:

1 -دراسات وأبحاث وأوراق عمل قدمت في مؤتمرات أونشرت في كتب ومجلات وتعاملت مع موضوع التنمية والفكر التنموي مثل مقالة إسماعيل صبري عبد الله "العولمة والاقتصاد والتنمية العربية :العرب والكوكبة" وهويرى أن العولمة أوالكوكبة كما يسميها هي الرأسمالية ما بعد الامبريالية (صبري عبدالله، 1998، ص361–386) وتطرق فيها إلى تفسير التطور التاريخي لهذه المرحلة الرأسمالية طارحا التحديات والنتائج وعارضا من منطلق فكري تقدمي آليات بناء التنمية في عصر الكوكبة القادرة على تحقيق الوحدة والتكامل والاستقلال والتوحد الذي أصبح ضرورة بقاء وليس خيار .

هذا المقال من المقالات الأكثر وضوحا وصرامة في تفسيرها للمتغير الجديد وآثاره على الواقع، والكاتب ليس باحثا ومفكرا فحسب بل ناشطا شغل منصب رئيس منتدى العالم الثالث كما عمل كوزير للتخطيط في مصر .

وهناك أيضا ورقة عارف دليلة وورقة سمير أمين حول انعكاسات البعد الاقتصادي للوحدة العربية في الفكر الاقتصادي العربي المعاصر حيث يرصد دليلة في ورقته تطور الفكر الاقتصادي العربي خلال ربع القرن الأخير من القرن العشرين حيث يوضح أن النقاشات العربية حول أنماط التنمية احتلت مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي العربي ، وقد عكس ذلك الفكر التطورات التي عاشها الوطن العربي من تركيز التحول إلى

الصناعة في الخمسينات إلى الاستقلال في الستينات ثم قضايا الوحدة ثم قضايا التنمية القطرية بعد ذلك على اثر الطفرة النفطية (دليلة، 1998، ص28).

أما سمير أمين فقد تناول في ورقته المهمة شروط إنعاش التنمية في الفصل السادس حيث دعا إلى ضرورة تعزيز موقف الفاعلين الضعاف في النظام وأهمية التحرر من الكولونيالية لبناء بديل إنساني قادر على تحقيق التنمية واحترام الإنسان في زمن العولمة وأزماتها (سمير امين، 1998، ص176)، في حين ناقش يوسف صايغ محددات التنمي ة المستقلة ويعتبر هذا الكتاب احد المراجع الغنية حول موضوع التحديات وقضايا التنمية في زمن العولمة إلا أن درجة رصده للتطور الفكري العربي غير شاملة وتهمل التيارات الإسلامية وتنقصها الوضوح والتخصص وعدم التصنيف وغياب التسلسل التاريخي،

(صايغ ، 1997، مجلة الكر مل، ص)

2 -دراسات تعاملت مع موضوع العولمة بأبعادها المختلفة ونشرت في كتب مثل كتاب سيار الجميل، العولمة الجديدة، الصادر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق في العام 1977. وكتاب عبد الحي زلوم، نذر العولمة، وكذلك الأبحاث المنشورة في مجلة المستقبل العربي ومجلة الطريق حول هذا الموضوع .

3- دراسات تعاملت مع موضوع الفكر التنموي في عصر العولمة ونشرت في بعض المجلات العربية مثل دراسات إسماعيل صبري عبد الله وكتابات سمير أمين، وتركي على الربيعو، والكاتب السوري عدنان سليمان والتي اهتمت بهذا الموضوع بطريقة علمية رصينة.

أما الكتب التي تعاملت مع الموضوع بشكل مباشر غير متخصص فهي:

كتب عالجت الموضوع من خلال معالجتها لهموم العالم العربي وتشخيصها للواقع العربي وإشكالاته وأزماته مثل كتاب عبد الحليم بركات، المجتمع العربي المعاصر وهوبحث استطلاعي اجتماعي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية وهومحاولة جادة لتقديم مرجع علمي شامل لقضايا المجتمع العربي بهدف المعرفة والتغيير، ويقع

الكتاب في أربعة أقسام واثني عشر فصلا منها فصلين لمناقشة قضايا الفكر العربي وقضايا التنمية فيه، وفي ذات السياق تأتي كتابات هشام شرابي عن المجتمع العربي الحديث . حيث يتناول هشام شرابي سمات المجتمع البطركي من خلال مواجهته مع مفهوم الحداثة، ومع ذلك لم يتمكن المنظور الذي يحكم خطاب الكاتب من أن يخلص إلى مميزات للمجتمع البطركي وتمييزها عن المجتمع التقليدي، ولم نتمكن من التقاط هذه الخصائص المميزة لدلالة المصطلحين (التقليدي ــ البطركي) ويستند الكاتب إلى رؤية مهمة وحاسمة في صياغة التمايز بين بنيتين: بنية المجتمع الحديث، وبنية المجتمع التقليدي (النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي ويناقش مقولات: الحداثة، النظام البطركي «التقليدي». المعرفة: الفكر/العمل، الأسطورة/ الإيمان. الحقيقة: علمية/ نقدية، دينية/ تعليمية اللغة: تحليلية، بيانية، النظام: ديمقراطية/اشتراكية، سلطة/ بيروقراطية، التركيب الاجتماعي: الطبقة، العائلة/ القبيلة/ الطائفة ويخلص إلى أن الحداثة بهذا المعنى هي نتاج أوروبا والثورة البورجوازية.

وهناك دراسات تعاملت مع الموضوع في إطار معالجتها لقضايا الحضارة والنهضة والرؤى الفلسفية للحياة مثل كتابات محمد عابد الجابري التي أثارت جدلا حيث اعتبر البعض أن كتاباته ومراجعاته في بعض الأمور المتعلقة بالمعاصرة ورؤيته الخاصة للقران تجاوزا على الدين ونسخ للنص، وقد قام الكاتب في سلسلة نقد العقل العربي بإعادة شرح العلمانية عبر دراسة المكونات والبنى الثقافية واللغوية التي بدأت من عصر التدوين ثم انتقل إلى دراسة العقل السياسي ثم الأخلاقي وهومبتكر مصطلح "العقل المستقيل" وهوذلك العقل الذي يبتعد عن النقاش في القضايا الحضارية الكبرى. وفي نهاية تلك السلسلة يصل المفكر إلى نتيجة مفادها أن العقل العربي بحاجة اليوم إلى إعادة الابتكار.

يضاف لما تقدم كتابات فهمي جدعان وخصوصا في كتابه الطريق إلى المستقبل حيث انه فصول كتابه الموسوم "الطريق إلى المستقبل: أفكارٌ– قوىً للأزمنة العربية المنظورة" (جدعان، 1996،343–430) ينتقد تلك النظرة التي أصبحت تقليدية لمسألة الوحدة العربية، وأن إعادة بناء الأمة العربية وتأسيس وحدتها المفقودة تستندان إلى مبدأ بعث الحياة في هذه الأصول وتلك العناصر والمكونات.

إن الأمور –بكلمات جدعان– لم تعد بهذا القدر من البساطة الذي تصوره القوميون الرومانسيون منذ عقود عدة. لأن التطورات التي اجتاحت مجمل الكون البشري، وبخاصة في المرحلة الراهنة، قد زعزعت كل المبادئ التي كانت الآمال معقودة عليها من أجل إعادة اللحمة إلى بناء "الأمة العربية"، ومن أجل إحياء الرسالة المتجددة لهذه الأمة في ظل واقع ظل يتسم بالتجزؤ منذ فترة ما بعد الاستقلال، التي أفرزت في النهاية أكثر من عشرين دولة، ويحدد فهمي جدعان مظاهر الضعف والاختلال الذي أصاب أسس التوحد جميعها: اللغة والتاريخ والمشاعر والآمال والمصير والدين، وهو ما يمكن تلخيصه في الفقرتين التاليتين.

بالنسبة للغة فالحقيقة هي أن اللغة لن تصبح حية فاعلة مجدية إلا إذا جسدت فعلاً حضارياً وإبداعياً ذاتياً. وطالما أننا لا "ننتج" أدوات ووسائل ووقائع حضارية خاصة بنا، فإن دورنا وتأثيرنا سيبقى هامشيا.

أما عامل التجربة التاريخية والآمال والطموحات المشتركة، فقد انقطعت هذه التجربة منذ زمن بعيد؛ والعرب في أحسن الأحوال لا يمكن يذهبوا إلى أبعد من التضامن أوالتعاون أوالتكافل المعنوي أوالمادي في القضايا والمشاكل التي تعترض هذا البلد أوذاك. ويؤكد جدعان أن لا أحد ينكر مكانة الفاعل الديني حين يكون مشتركاً وسوياً في عملية التوحيد المجتمعية والإنسانية. وحين يتعلق الأمر بدين الإسلام بالذات فإن كل القرائن التاريخية تنهض لتعزيز الاعتقاد بأن هذا الدين كان المبدأ الأساسي في بزوغ الدولة العربية وفي تشكيل الحضارة العربية الإسلامية وتطورها، وقد أتبع جدعان إقرار إمكانية أن ينهض الفاعل الديني/ الإسلامي ليلعب دوراً حيوياً في عملية النهضة العربية الإسلامية مع عدد من التحفظات، فالتعددية الدينية في العالم العربي أصبحت اليوم أكثر عمقاً وتأثيراً، وفي بعض المناطق ذات تأثير معوق جسيم؛ وانتهى جدعان إلى أن الفاعل الديني الإسلامي يتطلب تجديداً في خطابه حتى ينهض لتجاوز تلك المعوقات المذكورة. كذلك فان كتابات محمد جابر الأنصاري، والطيب تيزيني وغيرهم من المفكرين والفلاسفة العرب، استطاعت ان تنقل مجالات التفكير لى مستويات اعمق وفي اطار الاسءلة الاساسية كذلك ساهمت هذه الكتابات في وضع الارضية التي ينطلق منها الكتاب العرب في رؤيتهم ومعالجتهم لقضاياهم

الفصل الأول
التغير الاجتماعي والحداثة

العودة إلى الحاضنة الفكرية التي أسست وسبقت ظهور فكر التنمية، تعتبر مدخلا ضروريا إذا لم يكن شرطا أساسيا في دراسة موضوع الفكر التنموي العربي في الوقت الراهن.

دون أن يعني ذلك نسيان السياق الحضاري والتاريخي الذي ترجم نفسه سياسيا بخضوع المنطقة العربية، بمعظمها، للاستعمار الأمر الذي تجلى اقتصاديا عندما بدور أوروبا كمركز للثقل الحضاري في مرحلة ما بعد الدولة القومية والنمو الرأسمالي وتوسعه ليتفاعل مع أنماط إنتاج مختلفة ومتخلفة عنه في البلدان المستعمرة وتجلى فكريا بسيادة المدرستين الفكريتين: الليبرالية أو الرأسمالية والاشتراكية.

يستهدف هذا الفصل تقديم تمهيد فلسفي عام لمسألة التغيير الاجتماعي كجوهر عملية التطور على العموم وأساس فلسفة التنمية على الخصوص، وذلك كمحاولة لمعالجة الأساس الفلسفي والنظري الذي مهد لظهور فكر التنمية الذي اثر في الاتجاهات الفكرية العربية التي ظهرت لاحقا، تلك الاتجاهات التي انقسمت إلى ثلاثة تيارات: دينية إسلامية، وتيار ليبرالي، وثالث قومي ولاحقا اشتراكي أوتقدمي.

هذه التيارات الثلاثة عبرت عن نفسها فكريا في مرحلة تاريخية مبكرة بمواقف مختلفة تجاه قضايا النهضة والحداثة، وعند الإجابة عن لماذا تأخر العرب وتقدم غيرهم وكيف سادت هذه التيارات متتابعة ومتداخلة من الليبرالي فالقوم ي فالإسلامي وهي نفسها التي قدمت إجابات مختلفة حول قضايا التنمية لاحقا وأيضا عبر ثلاثة اتجاهات عامة متتابعة ومتداخلة تعكس ذات المنطلقات بصورة ما .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذا الفصل يظهر أن قضايا الفكر كما هي قضايا النهضة والحرية والوحدة لم تتم صياغة فكرها بعيدا عن العلاقة بالغرب بغض النظر أكانت نلك العلاقة تعبيرا عن الرفض والصراع أو تعبيرا عن الإعجاب أو ما بينهما.

لقد مر الفكر العربي في هذا الإطار بمرحلتين، هما مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، هذه المرحلة التي ناقشت قضايا الحرية والنهضة والحداثة، وذلك لأن قضايا بناء الدولة والتنمية لم تكن آنذاك مطروحة لأن غالبية الدول العربية كانت تخضع للاستعمار والانتداب، ولم يكن أصلا مفهوم التنمية على العموم قد ظهر، وقد أسست هذه المرحلة للتيارات الفكرية العربية التي تعاملت مع قضايا التنمية لاحقا، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد الاستقلال حيث عالجت الكتابات الفكرية والفلسفية قضايا الأمة كامتداد للتيارات الفكرية التي ظهرت سابقا ومهدت لمفهوم التنمية ومدارسها التي تعالج هذه القضية في مراحل متأخرة من القرن العشرين.

في التوالي الحضاري، قانون التغير الاجتماعي

يعتبر التغير من أبرز خصائص حركة الأشياء في الكون على العموم وما يميز البشر هوالتغيرات الكبيرة التي طرأت على مسيرة تطورهم منذ وجودهم حتى الآن ، حيث أن هذا التغير يسير بتسارع مع الفعل البشري المتواتر القائم في إطار الزمان والمكان، لقد أنشا الإنسان عبر هذا الحراك تاريخا بشريا في أطر حضارية مختلفة ، بعضها اندثر وبعضها لا زال قائما ، ورغم أن "التغير هونمط وجود الحضارة " (الحبابي، 23،1991)، ورغم أن هذه الحضارات تحاورت وتصارعت بأشكال متعددة وفي ظروف وأزمان مختلفة، إلا أنها، أي الحضارات، حافظت على شخصيتها وهويتها النسبية الواضحة وسمات تميزها عن غيرها.

كل ذلك لا يتناقض مع أن الحضارات المختلفة في سياق حركة تطورها شكلت على العموم "حضارة إنسانية عامة" (مؤنس، 1998، ص52)، في هذا الإطار العام نشأت الحضارة العربية الإسلامية التي سادت لفترة من الزمن واستطاعت أن تستفيد مما سبقها، وان تقدم لما لحقها، وذلك بما شكلته من حالة حداثية في الفكر والممارسة في حينه، حيث نقلت المجتمعات العربية آنذاك من مجاهيل التخلف والضعف والتجزئة إلى عالم الريادة، وقد استندت عناصر مجد هذه الحضارة كما يقول غالي شكري "إلى الوحدة والتنوع في إطار الوحدة و أن الشورى والعدل الاجتماعي هو من فتح الطريق للإبداعات الفلسفية والمنجزات العلمية والحوار الحر مع الحضارات " (شكري، 1994، ص125).

غير أن هذه الحضارة تراجعت ولم تستطيع التواصل لأسباب عديدة أهمها (نقصان الرؤى النقدية وانعدام القدرة على اختبار الواقع .... وعدم قدرتها على إيجاد قيم

تطويرية وخضوعها للقيم المطلقة) (شكري، 1994، ص14) وإغلاق باب الحوار من خلال اعتبار أن المعرفة ليست للعامة وأن الإيمان هوالشكل الذي يجب أن يشكل مصدرا ومرجعا للقيم والممارسة "إن القيم المطلقة في الإطار المجتمعي هي مصدر الجمود والقضاء على الحرية فالمجتمع جسم حي يحتاج إلى التطوير باستمرار ، والحضارة القوية هي التي تستند إلى نظام قيم قابل لمواكبة التطور، هكذا كان حال الحضارة الإسلامية في أوج قوتها" (قرم، 1985، ص72) وعندما فقدت إيمانها بضرورة التغيير فإنها بالتالي فقدت قدرتها على التحكم في البيئة واستغلالها أكبر استغلال بدأت الأيدولوجيا الإسلامية تفقد قدرتها التطويرية التي مكنتها من الريادة "فالحضارة الرائدة تبقى الأكثر عصرية ما دامت المجتمعات المنضوية تحت لوائها قادرة على الاستمرار في تطوير إمكانيات تحكمها بالبيئة أكثر من غيرها من المجتمعات " (الجرباوي، 1985، ص245) وهكذا صاغ من اعتبروا في وقت ما رواد الحضارة والمجتمع وقادته السياسيين والاجتماعيين والدينيين مقدمات انهيار هذه الحضارة والتهيئة لسباتها الذي امتد على مدى قرون طويلة ولا زال.

في هذه الأثناء انتقل مركز الثقل الحضاري إلى الغرب حيث نشأت الحضارة الغربية الحديثة وكانت وليدة الاختراع والعقلنة وسيادة التفكير الوضعي بدل التفكير الغيبي، وسيادة العقد الاجتماعي وسيطرة الإنسان القلق الحر المسئول عن وجوده وعن تاريخه، وارتبط نمو وازدهار هذه الحضارة بانتصار البرجوازية وسيطرة النظام الرأسمالي وتوسعه خارج بلدانه (الاستعمار) مما سمح له أو ساعده في عملية مراكمة الثروات عبر نهب ثروات الأمم والشعوب الأضعف من خلال الاستعمار المباشر في ذلك الوقت والاستعمار غير المباشر في أوقات لاحقة.

كان التقاء الحضارتين، العربية والغربية من جديد في مواجهة حديثة عام 1798 في إطار حملة نابليون على مصر، فتعرف العرب على تأخر حالهم عبر هزيمتهم وتفاعلهم مع منجزات نهضة الغرب الحديثة، ويشير كثير من الباحثين أن المواجهة وما نتج عنها من صدمة حضارية للعرب لا زالت تترك آثارها على العرب في ممارساتهم وسلوكهم وأنماط تفكيرهم، ومنذ ذلك الحين ومحاولات النهوض والثورة والتقدم تعاني من عثرات "وترزح تحت نموذج مسبق من نماذج التقدم خارج السياق التاريخي لها " وقد يكون ذلك نتاج الفكرة القائلة ب (إن ما يسمى عصر النهضة لم يكن ثمرة عطاء

حضاري جديد بل لقاء غير متكافئ بين القاهرين والمقهورين) .(شكري، 1994، ص 105- 156).

منذ ذلك الوقت والجدل يدور حول طبيعة التغير الجاري في الوطن العربي وعلاقته بالتغير الحضاري والنهضة من جانب وبالتنمية والتحديث من جانب آخر ، وما هوالمقصود بمفهوم التحديث والحداثة - تلك القادمة من الغرب المستعمر- وما علاقتها بالتنمية؟

وما هي الأرضية الحضارية التي يجب أن يستند إليها فكر التحديث والحداثة والتنمية؟ وما هي طبيعة التغير الذي يجري في المجتمعات العربية وما الذي يحكمه وما هي مضامينه؟.

التغير الاجتماعي والنهضة العربية

يتعاون البشر ويتصارعون في علاقتهم ببعضهم البعض وبالكون ويشكلون العلاقات الاجتماعية اللازمة لاستمرارهم والآليات التي تمكنهم من التواصل والارتقاء وهم بذلك يغيرون ويتغيرون ويصنعون التاريخ ويعبرون عن رؤيتهم وأفكارهم وأحلامهم ومصالحهم تجاه بعضهم البعض وتجاه الماضي والحاضر والمستقبل ، إن التغير هوالسمة الأساسية لحركتهم، فهي تعبر عن حالة مستمرة وضرورية وشمولية عامة تصل إلى حد اعتبارها قانونا "لأنها تعكس الروابط الأساسية بين ظواهر حياة الإنسان " (غليزرمن، 1978، ص5) وفي تفسير التغير الاجتماعي هناك العديد من النظريات ، فقضايا "التغير والثبات قضايا مثارة فلسفيا منذ القدم " (عيوش،1982، ص81) وقد أرجعت الغالبية من المفكرين والفلاسفة التغير إلى الصراع، على أنه المصدر الأساسي والرئيس للتغير في المجتمع وفي ظواهر الطبيعة.

كما أكد الكثير من الفلاسفة على أن التغير هوسنة الحياة ومن أبرزهم المفكر العربي ابن خلدون الذي يعتبر من أبرز من تحدث عن دورات الولادة والنمو والتدهور الحضاري، وكذلك الكثير من منظري الغرب الذين قالوا بأن المجتمعات تمر بمراحل تطور من الأقل والأقل تعقيدا إلى المعقد والمتباين وأكدوا على دورة التغير في الحياة البشرية والمجتمعية.

أما عن مصدر التغير فقد اختلف المفكرون والفلاسفة خول ذلك، وقد لخص ذلك الباحث الفلسطيني دياب عيوش من خلال عرض ما قاله ماركس من أن العلاقات بين عناصر الإنتاج والصراع الطبقي تشكل أساسا للتغير الاجتماعي ، وما قاله ماكس فيبر بتأثير الأشخاص والجماعات، أما أوغست كونت فقال بالطابع الحتمي للتاريخ مشتركا في ذلك مع ماركس مقسما مراحل التطور البشرية إلى مراحل من اللاهوتية فالميتافيزيقية فالوضعية والعلم الحديث، أما سبنسر فارجع التغير إلى التزايد في الوظائف نتيجة التزايد في حجم السكان، فمن تجانس مطلق وغير مستقر إلى تباين محدد ومستقر أما هوبس فقال إن المجتمعات تتغير عبر انتقال الحضارة إلى مراكز فمن مرحلة ما قبل العلم إلى العلم البدائي إلى التأمل في الشرق ، ومن ثم إلى التفكير النقدي في اليونان ثم التفكير العلمي في الغرب وهوبذلك ربط أنماط التغير بانتقال مركز الثقل الحضاري (عيوش،1982، ص 81).

وبينما قسم ماركس التاريخ إلى تشكيلات اقتصادية اجتماعية تنتقل عبر الصراع من المشاعة البدائية إلى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية العبودية إلى القطاعية فالرأسمالية وأخيرا الشيوعية رابطا ذلك بحتمية تاريخية كضرورة تشمل كل المجتمعات حتى وان كان ذلك بطرق مختلفة تختلوها كل مجموعة بشرية بشكل يتناسب وخصوصيتها، إلا أنها في النهاية تسير وفقا للضرورة والحتمية التاريخية "فالضرورة تتحقق من خلال إمكانيات مختلفة ولكن ذلك لا يلغي الضرورة " (غليزرمن، 1978، ص82) وكذلك ظهرت بعض النظريات التي تتحدث عن دورات التاريخ للحضارات والمجتمعات ومنها نظرية ابن خلدون كما سبق وذكرنا وباريتو وشبنجلر وتوينبي وسوركين.

وقد لاقت نظريات الصراع رواجا عبر التاريخ كما يقول فهمي جدعان وعيوش، فمن هرقليس إلى ابن خلدون فالفارابي القائل ب "إن اجتماع البشر وعمران العالم لا يمكن أن يتما إلا بفعل وازع يدفع بعضهم بعضا لما في طبائعهم الحيوانية من العدوان والظلم " (جدعان،1996، ص32) وكذلك ميكافيلي صاحب كتاب الأمير وجيمس بودبين ومالتوس وداروين وماركس القائل (أن الصراع هوالمحرك البنيوي الأول للتاريخ والمجتمعات وباجوت حول مفهوم القوة والانتخاب الطبيعي وهيجلوفيتش القائل بالأساس الأخلاقي للصراع ورانزهوفر القائل بأن المصالح أساس الصراع (المصدر السابق، ص331) إلى دارندورف القائل بارتداد الصراع إلى الأدوار وسوء توزيع السلطة

باعتباره المحرك البنيوي الأول للتاريخ والمجتمعات وان الأبنية (الهياكل) الاجتماعية قادرة على إنتاج عناصر تغييرها (عيوش، 1982 ،145).

التغير والنهضة العربية

إذن التغير هو سمة وقانون ملازم لوجود البشر والمجتمعات ، وسواء كان مبعث التغير التوازن أوالصراع فان المجتمعات لا تبقى على حالها، فمنذ المواجهة الحضارية الحديثة على اثر حملة نابليون على مصر ، والمجتمعات العربية تسعى جاهدة لإحداث هذا التغيير الاجتماعي، والخروج من حالة التخلف وإعادة بناء ذاتها من جديد، فمن إصلاحات محمد علي باشا في مصر التي قمعتها أوروبا بالحديد والنار إلى إصلاحات محمود الثاني في سوريا وفلسطين وإصلاحات داوود باشا في العراق ومن بينها تطبيق التنظيمات والحركة الوهابية في الحجاز، إلى نضال الشعوب العربية للخلاص من الاستعمار الفرنسي والانجليزي والإيطالي وحركة النهضة في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين (لوتسكي، 1985،ص) إلى مرحلة الاستقلال وبناء الدول العربية وحتى كيانات التوحد المختلفة، وتطبيق برامج التنمية المختلفة في كافة الدول العربية على اختلاف أوضاعها وتوجهاتها والتبديلات التي طرأت عليها.

إن الناظر إلى هذا السياق التاريخي يستطيع أن يرى بوضوح أن محاولات وأفكار النهضة العربية الحديثة لم تكن وليدة تطور طبيعي داخلي في المجتمعات العربية ، بمقدار ما كانت إما نتيجة لحالة صراع مع عنصر خارجي، وفي إطار ونتيجة المقاومة الوطنية، أو متأثرة ومعجبة بها أي العناصر الخارجية (الغرب في هذه الحالة) لدرجة التماثل أو الشعور العارم بالنقص، ولهذا كانت ولادتها عسيرة ومشوهة وفي ذلك يقول الأنصاري "أن النهضة الحديثة بدأت بشكل مفاجئ واضطراري فكانت كالجمرة التي تصيب جسما باردا جمده الجليد فانقسم إلى خلايا ساخنة ملتهبة وأخرى محتفظة بجمودها وثالثة مشدودة بين الثلج والنار" (جابر الأنصاري،1998 ، ص66) ولذلك كانت هناك ولا زالت حالة ازدواجية في التعامل مع الغرب ، فهومن جهة العدوالغازي، ومن جهة نموذج التقدم العلمي والحداثة، وفي هذا يرى الجابري بأن الغرب لم يقدم نفسه في صورة واحدة بل كان تعامل مع مشروع النهضة العربية بمظهرين متناقضين، مظهر يمثل العدوان ومظهر يمثل الحداثة، ولهذا كان ولا يزال بالنسبة إلى العرب العدو

الذي يجب االحذر منه والوقوف ضد مطامعه وسيطرته فهو من جهة النموذج الذي يغري بالاقتداء ومن جهة أخرى الاتباع (الجابري، 1990، ص27).

إذن استيقظ العرب من سباتهم رافعين شعار النهضة راغبين وعاملين باتجاه التمدن ومواكبة العصر من جانب ومقاومة الاستعمار من جانب آخر، وبذلك أصبح المشروع الحضاري العربي نَزوع نحوالوحدة ونزوع نحوالتمدن ومجتمع المدينة ونزوع نحوعقلنه الدين والفلسفة والعلم والحياة الاجتماعية والسياسية (الجابري،1990، ص102) وصورة المأزق الحضاري تتمثل بانهيار تركيا وصعود الغرب ونجاح الصهيونية وعجز القومية عن إبداع تركيب جديد، والتجزئة المنتشرة بين المجتمعات والدول في ظل غياب الديمقراطية (شكري، 1994، ص129) ومنذ ذلك الوقت والحركة والتغيرات الاجتماعية وما يتخللها من أفكار وأطروحات و آليات للخروج من المأزق الحضاري وتحقيق النهضة تعيش ردة الفعل وتتفاوت في رؤيتها وتراوح ما بين المطالبة بالتغيير ورفضه قطعيا وتقصر اعترافها على تفوق الغرب ماديا وترفض الاعتراف بالتفوق الأيدلوجي لهذه الحضارة) (الجرباوي، 1985، ص 17- 19) فكيف تفاعل الفكر النهضوي مع قضاياه؟

فكر النهضة

قدم الفكر العربي إجابات مختلفة على التساؤلات المطروحة حول كيفية الخروج من المأزق الحضاري والتي يمكن حصرها في ثلاث إجابات ، هي الجواب السلفي والجواب الليبرالي وما بينهما، حيث يوضح حليم بركات أن هناك ثلاثة اتجاهات فكرية سادت في المغرب العربي منذ مطلع القرن العشرين هي الاتجاه القومي السلفي والاتجاه التحديثي الليبرالي والاتجاه الراديكالي ونشأت في مصر والمغرب والمشرق العربي تيارات أيدلوجية مشابهة، منها تيار الإصلاح الديني وتيار التحديث الليبرالي والتيار الراديكالي الذي تطور باتجاه ا لأيدولوجيا الاشتراكية (بركات، 1984، ص52) وكذلك يرى جورج قرم أن هناك أطروحات ثلاث تفسر الانتكاسة الحضارية، أولها القومي التقدمي وتدور أطروحته حول الاستعمار وتحليل إستراتيجيته للحفاظ على مكاسبه، وتفترض المؤامرة المستمرة ضد شعوب العالم، وثانيا الأطروحات التراثية التي ترى أن التخلي عن الأصالة والخصوصية الدينية والقومية والوقوع في نمط حياة الغرب هي السبب والثالث الليبرالي القومي وهوموقف غير متأثر بفلسفة التنوير

الغربية ويعتمد الإصلاح (قرم، 1985، ص181−182) أما أدونيس فيرى أن الاتجاهات الثلاثة عبرت عن البرجوازية العربية الوطنية المنبثقة عن الطبقات الوسطى وهي ليبرالية غربية واشتراكية عربية وسلفية دينية (بركات، 1984 ،270) ولمزيد من الوضوح سنعرض حركة الفكر والممارسة السياسية كما عرضها عدد من المفكرين العرب مثل الجابري والعروي ومحمد أمين العالم.

الاتجاه السلفي الأصولي

رائده محمد بن عبد الوهاب وهو حركة تطهير وعودة إلى الأصول في مجابهة الانحرافات الرجعية التي لحقت بالإسلام في مجرى تطوره، ويرفض هذا الاتجاه التقليد ويفتح باب الاجتهاد، وقابله التجديد من قبل محمد علي ثم الأفغاني الذي قال بضرورة العودة إلى الإسلام كدين عقلاني وضرورة التمكن من التقنية الغربية وهويعد اتجاه إسلامي ثوري، ثم محمد عبده الذي نادي بعروبة الإسلام ثم محمد رشيد رضا الذي عمل من خلال مجلة المنار على تأسيس الاتجاه الأيدلوجي للإسلام السياسي ونشأت في كنفه قيادات الإخوان المسلمين لاحقا ثم الكواكبي المسلم العربي كما وصف نفسه وعلي عبد الرازق الذي شكل حالة أكثر عقلانية في رؤيته الدينية ودعا لفصل الدين عن السلطة وجوبه بمعارضة علماء الأزهر، وكردة فعل على ذلك ظهر حسن البنا في تنظيم الإخوان المسلمين وبشكل عام تميزت هذه الفترة بتجديد الإسلام دون المس بنناه وإعادة التفكير في أسسه.

الاتجاه والجواب الليبرالي

تمثل بتشكيك طه حسين في كل شيء ودعوات فرح انطون وشبلي شميل وعلي عبد الرازق وأحمد لطفي السيد وسلامة موسى بالأخذ بأسباب العلم وان تكون المرجعية العلمية هي الأساس مقتديا بالتجربة الأوروبية ومثل إعادة إنتاج للفكر الليبرالي بصورة خطاب عربي.

الاتجاه العروبي

الجواب العروبي والسياسي حسب العروي عمل على بلورة فكرة القومية أيدلوجيا مبتدئا بالإسلام ثم بالعروبة ثم الاشتراكية في مرحلة متأخرة و هو منقسم على نفسه حاليا

وهناكالجواب التنموي – التقني حسب العروي– الذي قال بأن من واجب الدولة والشعوب شراء التكنولوجيا وان سبب التخلف هوالتبعية الاقتصادية والهوة التكنولوجية فيما الجواب الإسلامي – الشيخ حسب العروي– الذي قدم خطابا أيدلوجيا أكثر منه فكريا وكان ملجأ وهوية ووسيلة لتسلم السلطة (الجابري، 1994).

بشكل عام فان التفسيرات المختلفة للازمة سواء ما اعتبره ادونيس الذاكرة التراثية أوما اعتبره العروي الفكر السلفي التوفيقي واللاتارخانية أو ما اعتبره الجابري القراءات المختلفة للفكر العربي لفكرة الغرب وسيادة النية القياسية الفقهية أو الاتجاه السلفي القائل بأن الماضي هوالمعيار مثل الترابي وأبو شرار أو الاتجاه السلفي الواقعي والوطني الذي غلب عليه الطابع القومي والرؤية التاريخية في قراءته للواقع والذي قال بالانقطاع عن الحداثة مثل أركون وحسن حنفي أوالماركسية في اعتبارها أن الأزمة هي أزمة البنية المجتمعية والطبقات السائدة مهدي عامل سمير أمين ومحمود أمين العالم فان جميع هذه القراءات لا تجد مفرا من الإقرار بوجود أزمة في الممارسة وفي الواقع وفي الفكر، ويلخص ماهر الشريف الخطاب العربي عن الأزمة بأنه (توزع على ثلاثة اتجاهات رئيسية الأول ركز على الدولة والثاني على المجتمع بينما ركز الثالث على الثقافة والفكر وكان من الطبيعي أن تبقى الزاوية التي قارب فيها كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاث موضوعه هي التي حكمت بحثه عن الخارج) (الشريف، 200 ، ص31–559).

إذن السياق التاريخي لحركة تطور المجتمع والفكر العربي منذ عصر النهضة إلى وقت قريب لم تستطع تجاوز الأزمة والتغلب على التحديات بل بقيت أسيرة إشكاليات عدم قدرتها على التحول إلى نماذج نهضوية عربية.

فكيف هو حال الفكر العربي التنموي الذي يعتبر جزءا طبيعيا من الفكر ويعكس أزمته وهي النقطة التي تلتقي عندها التحديات التي تواجه المجتمعات العربية والفكر على العموم، فمن قضايا الاستقلال والوحدة والديمقراطية وتجاوز الهوة التكنولوجية والخروج من حالة التخلف والنهضة والمشروع الحضاري العربي وكلها تشترك فيها التنمية والتحديث باعتبارها مقوم أساسي من مقوماتها وفي ذلك يقول الجابري (أكيد هناك فرق "كبير "بين اللغة التي تحدث فيها رجال القرن الماضي عن "النهضة" التي بشروا بها واللغة التي نتحدث بها اليوم عن الثورة أو التنمية التي نحلم

بها ولكن هذا الفارق في نظرنا شكلي وسطحي تماما فع لاوة على أنه لا يعكس تطويرا حقيقيا في الفكر العربي المنتج له بل يعكس بعض أصداء التطور في فكر الآخر الأوروبي) (الجابري، 1990، ص9) والواقع إن خطاب النهضة الذي ابتدأ في أوائل القرن العشرين وخطاب الثورة في الخمسينات والستينات وخطاب التنمية في الربع الأخير من القرن العشرين هي نسخ مختلفة لقراءات الفكر العربي للواقع، ولكنها متواصلة ومبنية على انجازات ما سبق رغم حالة التشابه بين هذه الخطابات ولكنها تشترك في عدم قدرتها على الخروج من المأزق (إننا نميز في خطابنا العربي المعاصر بين النهضة واشكالياتها وبين التنمية والتخطيط وقضاياهما على اعتبار أن إشكاليات النهضة هي إشكاليات فكرية بينما قضايا التنمية والتخطيط هي قضايا الواقع، قضايا الاقتصاد والاجتماع والتعمير) (المصدر السابق، ص101).

وفي مقام آخر فإن الكاتب محمود عبد الفضيل يقول "إن الفكر الاقتصادي العربي، شأن الإنسان العربي حصيلة زمان ومكان معينين ولهذا هو جزء من الفكر العربي العام " (عبد الفضيل،1985، ص14) إن التداخل الكبير بين قضايا النهضة والتقدم والتجديد والحداثة والمعاصرة والإصلاح والبعث والإحياء والتغيير والتنمية والثورة والتحول تظهر مدى انشغال العرب بقضايا الخروج من حالة التخلف). (بركات، 1984، ص45) وإذا كان حال المجتمع على هذه الصورة (تداخل كبير وحضور للآخر في كل شيء حتى أوشك على تغييب الذات)،(شرابي، 1987،ص) فان ذلك يظهر جليا وبشكل واضح في الجدل الدائر حول الحداثة والتحديث على اعتبار انها بؤرة القضايا سابقة الذكر كلها، فهي حاضرة في خطاب الغرب تجاه العالم الثالث وحاضرة في خطاب العرب باتجاهاتهم المختلفة سواء كانوا سلفيين أو ليبراليين أو قوميين اشتراكيين تجاه الغرب من جهة وتجاه مواجهة إشكاليات التراث والأصالة والوحدة والديمقراطية والمرأة والاستقلال والتحرر والتقدم والنهضة الحضارية . والسؤال هنا هو: كيف تعامل المفكرون العرب مع هذا المفهوم؟

الحداثة والتحديث في الفكر العربي التنموي

بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية محاولات الدول الاستعمارية لبسط نفوذها من خلال الإلحاق والتبعية بدلا من الاستعمار المباشر، وفي هذه الأثناء بدأت حقبة

التنظير للتنمية والتحديث وتقسيم العالم إلى دول عالم أول وثاني وثالث أو دول متقدمة ودول نامية وذلك ابتدأ من الخمسينات من هذا القرن وهوالعقد الذي اتسم بنشاط حركة التحرر الوطني في الكثير من المستعمرات – اهتمام المختصين في الجامعات ومراكز البحث الغربية على تطوير حقل أكاديمي جديد ى هوحقل التحديث والتنمية وظهرت العديد من النظريات التي تدعوا لخط التطور الأحادي وبان التحديث لا يمكن إلا أن يكون غربيا حتى "أصبحت الغربنة مرادفة للتحديث فظهرت نظريات روستو لحاقا بنظرية التشكيلات عند ماركس ونظرية أورجانسكي وغيرهم من ال ذين سنتعرض لنظرياتهم بتفصيل اكبر في إطار الحديث عن نظريات التنمية – وجميع هذه النظريات تبسط عملية التحديث بجعلها عملية ميكانيكية تعتمد الانتقال التلقائي الاضطرارية من مرحلة إلى أخرى حتى الوصول إلى المرحلة العصرية (الجرباوي، 1986، ص40،39، 41).

لقد بدأت الشعوب بمفكريها وباحثيها تنقل هذه النظريات وتعمل على تحديث نفسها وتضع محددات لعملية التحديث مستندة إلى النظريات والتجربة الغربية في هذا الشأن طامحة للخروج من براثن التخلف والولوج إلى العالم العصري، ولهذا الأمر مثلا عقد في اليابان في العام 1958 مؤتمرا تحت اسم اليابان الحديثة وتم الخروج منه بالعناصر التالية كوصفة للتحديث وهي: النظر للتحديث على انه بشكل عام يعبر عن كثافة سكانية عالية وتمركز مدني متزايد والاستخدام الواسع للطاقة وانتشار للخدمات والسلع ومشاركة واسعة في الشؤون الاقتصادية والسياسية وانتشار واسع للقراءة والكتابة مصحوب بانتشار العلمانية ووجود شبكة إعلامية جماهيرية واسعة وانتشار المؤسسات الكبيرة وزيادة التنظيم البيروقراطي والبدء برؤية اتحاد واسع للكيانات تحت سلطة واحدة (بركات، 1988، ص61–62) كذلك حدد المؤتمر معايير للتحديث السياسي منها تلك التي تحدد الأدوار السياسية طبقا للانجاز وتعتمد الأساليب العصرية في اتخاذ القرار وتوسيع مجال المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية بعد تطوير نظام قانوني محايد ومركزية متزايدة لأعمال الحكومة.

أما معايير التحديث الاجتماعي فهي توفر اختيارات واسعة للأفراد وتدني وتراجع أهمية المجتمعات المبنية على النسب والفردية ومحل السكن مع ميل للتعامل مع المبادرات بصفة قانونية وتناقص ارتباط الأفراد بمصالح الجماعة الأسرية وتخصيص

متزايد للأدوار واتجاه العلاقات بحيث يتم بناؤها التعاقدات وليس ا لانفعالات وكذلك حددت معايير التحديث الاقتصادي الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا وتخصيص متزايد للعمال وتحسين المهارات البشرية وتراكم للسلع وانفتاح المجتمعات نحو زيادة الفرص الاستثمارية وعمالة الأجور وفصل للملكية عن الإدارة أما معايير التحديث الفكري فهي المعرفة القابلة للبرهان وقبول مفهوم التغير الاجتماعي وتزايد القيمة المقترنة بالفرد والعلمانية وتحسين وسائل نشر الأفكار (بركات، 1988، ص62-66).

أما كيف تعامل الفكر العربي مع هذه القضية ففي مراجعة الباحث اليمني احمد قائد بركات لكيفية تعامل الفكر التنموي العربي مع قضايا التحديث فقد ركز الكاتب على أن الفكر العربي يرى في التحديث ارتفاع معدل الإنتاج الفردي وزيادة دخل الفرد في المجتمعات العربية والتجارة الحرة والتمويل الخارجي للمشاريع الكبرى وتبني سياسات التصنيع وشراء التكنولوجيا ووجوب المرور بمراحل النمو التي عاشها الاقتصاد الغربي ووجوب الاهتمام بالزراعة، أما من حيث معيقات التنمية فهي تتمثل بأن زيادة الناتج تمتصها زيادة السكان مما يعطل التنمية والتحديث، حيث شهدت الكثير من الأقطار العربية برامج واسعة لتنظيم الزيادة السكانية، ومصر هي مثال واضح على ذلك كما أن فشل التنمية يعود لمعاناة العالم الثالث من(الحلقة المفرغة) كما لاحظ الباحث أن كثير من المشكلات الاجتماعية تعود إلى البيئة والعادات والقيم.

وفي ضوء مراجعة عدد من الكتابات لعدد من الباحثين والمفكرين العرب تجاه قضايا التحديث فإننا نستطيع إن نشير إلى وجود ثلاث اتجاهات أوثلاث درجات من التطور الفكري في التعامل مع الحداثة.

أولا: الاتجاه الذي يرى بان التحديث نموذج غربي للاستلاب الحضاري والديني وينطلق هذا الاتجاه من أرضية دينية في رفضه للتحديث وخصوصا على مستوى الفكر وعلى مستوى فصل الدين عن السلطة وهوينقسم غإلى تيارين الأول هوالتيار التقليدي أوما سماه البعض الكتاب *جابر عصفور+ فؤاد زكريا (إسلام النفط) والذي ينطلق من دراسة للنص الإسلامي من زاوية تبرير موقعه في الثروة والملك ويؤكد على رفض (محدثات الأمور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار) والشيطان من يخالف الجماعة وهوبشكل عام يستند إلى رؤية تعتمد النقل والإتباع والتقليد للسلف ، وإن

أخذ بالنتاج المادي للحضارة والحداثة فإنه يكون عاجزا عن تبرير رفض ذلك ويمثله فكريا محمد جلال كشك وعبد العزيز بن عبدالله بن باز (عصفور 1996، ص177-207) أما الثاني فهو تيار الصحوة الإسلامية الذي ينطلق من النص في رفض الحداثة على المستوى الفكري ورفض الفصل بين الدولة والسياسة والدين منطلقا من أن المرجعية الأساسية في التشريع هي لله وليس الإنسان و إن الأخذ بأسباب الحضارة والتحديث في الإسلام يتم من خلال إرجاع الأمور إلى حالها الأصلي لان المالك هوالله وخلق الإنسان والأشياء على أحسن حال ومقاصد التصرف هي الشريعة والدين والنفس والعقل (عمر، 1992، ص37) فالتنمية والتحديث هي رفض التغيرات التي أجراها الإنسان على حقيقة وأصل الكون والإنسان ويمثل هذا التيار حسن البنا وعدد آخر من مفكري الصحوة الإسلامية ويختلف التيار الثاني عن الأول في سعي التيار الثاني إلى تطوير فكره وإلى تغيير الواقع بينما الأول يرفض أي تغيير.

ثانيا: التيار الذي رأى في التحديث والحداثة تجربة غربية مرتبطة بنموذج التطور الرأسمالي والدولة القومية وبالعقلانية والعلمانية وهوتيار كبير وواسع ويمتد إلى بدايات القرن مع أطروحات سلامة موسى و طه حسين وشبلي شميل إلى تيار الليبرالية الفكرية بأكمله، فصادق جلال العظم ورغم أنه ينطلق من رؤية فلسفية ماركسية للتحليل فإنه يرى أن دخول الحداثة الغربية والاندماج فيها هو جزء من عملية التطور الطبيعي للمجتمع الرأسمالي العربي ما بعد الكولونيالي وهوطريق خلاصه من تخلفه وتبعيته (جلال العظم، 1999، ص71) (وكذلك اهتم هشام شرابي بعدد من الدراسات في توضيح معنى الحداثة والتحديث فيقول إن التحديث هوسياق التحول الاقتصادي والتكنولوجي كما جرى تاريخيا لأول مرة في أوروبا والحداثة هي من الزاوية البنيوية مجموعة العناصر والعلاقات التي يتألف منها الكيان الحضاري المتميز والمدعو حديثا والحداثة من حيث هي وعي تشكل نموذجا ونمطا فكريا تجد فيها أوروبا الحديثة هويتها وهي رؤية لا تجد تعبيرا عنها في العقل والثورة وحدها وإنما في الفن والأدب والفلسفة، وهكذا فإن الحداثة والنزعة الحداثية أي بنية المجتمع الحديث ووعيه لذاته ترتكزان على عملية التحديث ، أي جدلية التغير والتحول

(شرابي،1987، ص32–33). وويضيف شرابي أيضا إلى أن المعرفة والحداثة تعتمد الفكر والعقل والمعرفة العلمية والنقدية واللغة التحليلية ونظام ديمقراطي أو اشتراكي والتركيب الاجتماعي هوالطبقة وان إنسان المجتمع الحديث هوالفرد الحر المسئول المطالب بالمحاسبة ويعرف مصالحة أما كلمة محدثا فهي المصطلح الذي وصف به المجتمعات العربية المعاصرة وعنى بها ظاهرة محلية ناجمة عن الاحتكاك بالحداثة الأوروبية خلال العصر الإمبريالي يشاركه في هذا الرأي صبحي حديدي القائل ب أن الحداثة هي الغرب والغرب هوالحداثة وأن لا تنخرط (شرابي، 1987،ص 30، 43) أمة في التحديث يعني أن تقوم في الجوهر باحتذاء النموذج التحديثي كما ابتكرته وطبقته المجتمعات الغربية (حديدي،1997 ، ص52) أما عبد الله العروي فيرى في الحداثة التحقق في التاريخ عبر الاندماج في الحداثة الغربية (العروي، 1986، ص298) فهو يرى التحديث هو الأدلوجة والنموذج الجاهز غير المعلن وغير ال واعي أحيانا والمستنبط من تطور الغرب الحديث (وهي النظرية المستعارة التي لم تتجسد كليا في المجتمع الذي استعارها لكنها تتغلغل فيه كل يوم أكثر فأكثر، وبعبارة أدق إنها تلعب دور الأنموذج الذهني الذي يسهل عملية التجسيد هذه) (وهويقصد بالتجسيد عملية التحقق في التاريخ ويرى أن هذه العملية تسمى عند علماء السياسة والاجتماع تحديثا وعند علماء الاقتصاد تنمية) (المصدر السابق، ص160).

ثالثا: يرى هذا الاتجاه أن الحداثة والتحديث هما أساسا مواقف ذهنية تعكس سيطرة الإنسان على ذاته وتاريخه وأنها ليست محصورة في حضارة ما بل جزء طبيعي من مسيرة تطور الإنسان والمجتمعات وليست مربوطة بمرحلة اجتماعية أو تاريخية معينة وتفصل هذه الحداثة التي اعتبرها محمد أركون (موقف للروح أمام مشكلة المعرفة إنها مشكلة للروح أمام كل المناهج التي يستخدمها العقل للتوصل إلى معرفة ملموسة للواقع أما التحديث فهو إدخال للتقنية والمخترعات الحديثة (بالمعنى الزمني للكلمة) إلى الساحة العربية والإسلامية ، كما يرى أن الحداثة هي بث الحيوية في التاريخ إنها تعني الحركة والانفجار والانطلاق وهي بالتأكيد ليست المعاصرة (اركون،1990، ص 327– 356) وفي علاقة الحداثة بالغرب يقول (إننا مجبرون على الانطلاق من مساحة الحداثة العقلية والفكرية التي أنتجتها حضارة الغرب) (المصدر

السابق ،361) ويشترك معه في هذا الفهم لمسألة الحداثة سمير أمين رغم اختلاف المنطلقات حيث يقول " نشأت الحداثة عندما تخلى الفكر الفلسفي عن هذا الإرث فدخل البشر في فلك الحرية ومعها القلق وفقد الحكم طابعه المقدس وصارت ممارسات الفكر العقلاني تنعتق من الحدود المفروضة عليها سابقا، فأدرك الإنسان منذ هذه اللحظة أنه صانع تاريخه، انطلقت الحداثة إذن عندما أعلن الإنسان انعتاقه من تحكم النظام الكوني" (وفي مقام آخر يرى أن الحداثة هي الإنسان الذي يصنع تاريخه وهذه المقولة غير قابلة للتجاوز (أمين 1999، ص9 –25) وهو يفرق بينها وبين التقدم فيقول على اعتبار أن وعي التقدم والرغبة في انجازه هو شيء آخر حديث النشأة، من هنا أصبح مفهوم التقدم وثيق الصلة بالمشروع التحرري كما أصبح العقل مرادفا للتحرر والتقدم (أمين، 1997 ،27) ويشترك معهم في هذا الطيب تيزيني الذي يعتبر أن (الحداثة تتجلى في الانطلاق من الحاضر باعتباره وبصفته مبتدى ومنتهى الموقف) (تيزيني،1989 ،21). ويرى علي الجربلوي أن التحديث عبارة عن عمليتين أولاهما عملية التحديث الأساسية وهي "عملية إنسانية مستمرة ترتبط ارتباطا مباشرا باستخدام وتطوير الإنسان الدائم للجانب المادي من المعرفة الإنسانية والتراكمية واستغلاله في تفاعله مع البيئة المحيطة بهدف تطويعها لتحقيق التقدم الإنساني بصورة مستمرة وهي عملية موجودة بوجود الإنسان ولن تنتهي إلا بزواله) بينما عملية التحديث الجزئية التي هي رافد رئيسي لعملية التحديث الكلية فتعبر عن المحاولات التحديثية التي تجري خلال حقبة زمنية على حدة) ويقول بوجود حضارة رائدة باستمرار وأن عملية التحديث الجزئية تقوم لتفعيل القدرات التراثية للمجتمع وتوظيفها لتحقيق التقدم وأنه ليتم السبق للحضارات المتخلفة على الحضارة العصرية الرائدة عليها أن تتم السبق في مجال تفعيل قدراتها الذاتية وهوهنا يلتقي مع أنور عبد الملك في المشروع الحضاري العربي عندما يؤكد أن الحضارة الغربية ليست نهاية الحضارة الإنسانية وأن عملية التحديث عملية مستمرة (وأنه لتحقيق النقلة الحضارية التحديثية لا بد من وجود أيدولوجيا تطويرية وهومفهوم استعاره من واصف عبوشي يحتوي على نظرة شاملة ومتكاملة عن الكون واحتوائها نظام قيم يدعم نظرتها عن الكون (وأن أداة ومضمون عملية التحديث والنقلة الحضارية هو الإنسان

كما يشترك محمد أركون في أن العصرية شيء مختلف عن الحداثة وهي نتاج لها وأن عصرية الحداثة الغربية ليست طريق التطور الوحيد) (الجرباوي، 1985، ص40–47).

أما فهمي جدعان في كتابه "الطريق إلى المستقبل" فيقارب منطق التفكير السابق معرفا الحداثة بأنها "تيار جارف للوعي وللقواعد الحضارية التقليدية وتفرض نمطا جديدا أومعدلا من التفكير ومن العقل" (جدعان،1996 ، ص47) ويفرق بين معنيين للحداثة الأول يفيد التحول في مرحلة تاريخية ثقافية اجتماعية تحمل عناصر جديدة، على سبيل المثال الإضافة أو الدمج أو الاستيعاب أو الابتداع ويستبعد عناصر قديمة على سبيل الإزاحة أوالإهمال أوالإسقاط على وجه يجعل من جملة خصائص هذه المرحلة متباينة وذات سمات مخصوصة والثاني ما خص به حضارة الغرب الحديث نفسه بتج اوز كل ما هوقديم، دين، تراث ورفع دعائم المجتمع والدولة على أسس مضادة لمرحلة ما قبل الحداثة " (جدعان، 1996، ص122) يدعو للأخذ بالحداثة الآمنة والتي تعني عدم اللجوء للصدمة الثقافية " (المصدر السابق ،202).

ما الذي نتعلمه من هذا السياق

إذن التغير الاجتماعي هو قانون حركة المجتمع وعلى أساسه تم تشكيل الحضارات المختلفة والحضارة الإنسانية على العموم، وفي إطار هذه الحركة التقت الحضارتان الغربية والعربية في أواخر القرن الثامن عشر في مواجهة جديدة وغير متكافئة نتيجة السبات الطويل الذي عاشته الحضارة الإسلامية ولكن هذه المواجهة دفعت العرب لليقظة والبدء برسم ملامح نهضة جديدة لم تكن ولادتها طبيعية وتلونت التعبيرات الفكرية لهذه النهضة، وتأثرت تأثرا كبيرا بالمنطلقات الأيدلوجية للمفكرين والكتاب الذين ساهموا في صياغة هذه الأفكار أو في التعبير عنها وكذلك تأثرت تأثرا شديدا بالأفكار الواردة من الغرب بالرغم أنها أتت تعبيرا عن محاولات التخلص من الهيمنة السياسية والاقتصادية والفكرية للغرب، وقد عاشت هذه الاتجاهات الفكرية ولا زالت تعيش إشكاليات كبيرة من أهمها الموقف من التنمية على العموم والحداثة على الخصوص والتي تتمثل باتجاهات ثلاثة الأول يرفضها على خلفية دينية والثاني يقبلها بشروط التوافق مع الثقافة والتراث الديني والحضاري والثالث يجد إن لا تناقض ما بين الحداثة والأرضية الحضارية بل هوإن الأخير شرط أساسي في أصالتها و أن الحداثة هي مبعث ومصدر التطور والتغيير المنشود لتحقيق التنمية والنهضة

إذن نستطيع أن نرى أن الاتجاه الثالث قد خطا خطوات إلى الإمام باتجاه حل إشكالية الأصالة وذلك بوضع مفهوم الحداثة على المستوى الذهني والمادي بأنه حالة عقلية ونفسية واجتماعية تقضي بإبداع الإنسان واستعداده وقدراته على السيطرة على ذاته وبنيته وعلى تحكيم عقله بأمور علاقته مع الآخرين ومع الكون والالتزام بالتقدم والحرية، والفصل بين هذا الموقف القابل لأنه يطبق تاريخيا على كل مراحل تطور الإنسان والبشرية ويعني ممارسة هذا الموقف في التجربة الغربية التي أنجزت للبشرية أمورا لا يمكن تجاوزها بل يجب استيعابها والسير بها للأمام مستندة إلى أرضية حضارية وموقف عصري خاص يعتمد التقدم المادي أساسا كموقف روحي يقبل التغيير ويدفع باتجاه التقدم باستمرار ، وينطلق من الرغبة في الاستقلال وبناء علاقات تعاون وتفاعل مع الآخرين قائمة على الاختيار الحر والندية وليس الإلحاق والتبعية.

فما هي التنمية وما هي حقولها وكيف عبرت الاتجاهات الفكرية المختلفة عن التنمية بنظريات مختلفة؟ وهل هناك موقف عربي فكري من قضايا التنمية وكيف تطور هذا الفكر منذ الستينات وحتى نهاية الثمانينات.

الفصل الثاني

التنمية: نظريات واتجاهات وإشكالات

في ظل الحراك الذي شهدته وتشهده الدول والمجتمعات العربية على اختلاف مسارات تطورها، وعلى أرضية أن هذه المنطقة ومفكروها لا زالوا يعتقدون أنها مأزومة، وأن الجهود يجب أن تنصب باتجاه تغييرات جوهرية تشكل مقدمة حقيقية لنهضة جديدة لا زالت مأمولة وواقعية، وباعتبار أن التنمية هي أحد أهم أدوات ومداخل التغيير بحقولها المختلفة، و،أن التنمية هي إحدى الآليات الأساسية للنهضة المرجوة والمنتظرة، وهي الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف والسيطرة على الذات والمقدرات والخروج من حالة الجدل حول العلاقة مع الآخر وبالتحديد الغرب، فإن

هذا الفصل يستهدف الانتقال من مرحلة التمهيد الفلسفي إلى مزيد من الوضوح والمباشرة في عرض كيف أن الإطار الفكري العام الذي صنع في الغرب والذي شكل الحاضنة الأساسية التي انبثقت عنها المدارس التنموية المختلفة في أوروبا، سواء مدارس التحديث أو غيرها وانعكاس ذلك على التوجهات والمدارس الفكرية العربية.

في هذا السياق سيحاول هذا الفصل عرض المفاهيم المختلفة للتنمية وحقولها، وكذلك جذورها وكيف تفاعل معها عدد من الكتاب العرب، وكيف تطورت هذه المفاهيم عربيا وهل لتلك الجذور علاقة وثيقة بالأزمة الراهن ة على أرض الواقع وفي الفكر، وكيف تطورت وظهرت أهم الاتجاهات الفكرية العربية للتنمية وما هي تجليات ذلك على المستوى العربي.

كذلك سأعمد في هذا الفصل إلى إظهار أن فكرة التنمية ليست بريئة، بل هي تعبير واضح عن الفلسفة التطورية التي ظهرت في الغرب والتي ترى انه إذا كان على العالم أن يتقدم فعليه البقاء أو اللحاق بركاب النموذج الغربي.

كما سيعرض الفصل وببعض التفصيل لفكرة التنمية بالاعتماد على النفس كأساس ومنطلق لرؤية عربية تنموية خرجت بالاستناد إلى دراسة عميقة للفكر والتجارب التنموية في العالم ومعرفة وانتماء عميق للمجتمعات والأمة العربية.

السياق العام لظهور مفهوم التنمية

ظهر مفهوم التنمية كمفهوم مستقل وعلم قائم بذاته في بداية الخمسينات من القرن العشرين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث شهدت تلك الفترة "نشاط كبير في الكتابات في مجال التنمية والتخطيط على أيدي الاخصائين الغربيين" (عبد الفضيل،1985، ص 53) وذلك ارتباطا بمرحلة إنهاء الاستعمار وحصول معظم المستعمرات على استقلالها وما رافق هذه العملية من سعي وإجراءات جوهرية للخروج من السيطرة الأجنبية حيث "أن الفكر التنموي لم ينفرد كحقل خاص في علم الاقتصاد إلا في خمسينات القرن الحالي بعد ما استقلت مجموعة كبيرة من البلدان النامية من السيطرة الأجنبية، والتي سعت إلى إجراء تغييرات جوهرية في مجتمعاتها شملت عددا من الحقول والأنشطة الإنتاجية وأنماط الاستهلاك وأساليب التوزيع في رغبة وطموح أن تتخلص من حالة التخلف التي عاشتها لفترة طويلة.

ولكن ذلك لم يكن السبب الأساسي لظهور هذا العلم، ذلك لأن الاستعمار الغربي الذي فرض هيمنته لفترات طويلة على البلدان المستعمرة كان لا بد له من الاستمرار بمحاولاته لفرض الهيمنة وفرض الإلحاق بطرق جديدة وغير مباشر ة، خاصة في ظل الحرب الباردة وانقسام العالم إلى معسكرين، ولهذا ابتدأ منذ بداية الخمسينات من هذا القرن– وهوالعقد الذي اتسم بنشاط حركة التحرر الوطني في الكثير من المستعمرات – اهتمام المختصين في الجامعات ومراكز البحث الغربية على تطوير حقل أكاديمي جديد هوحقل التحديث والتنمية (الجرباوي، 1985، ص39) والهدف المعلن له هومساعدة البلدان المتخلفة على اخذ سبل التطور والتأكيد على الرسالة الحضارية للغرب، أما الهدف الخفي فهو لتبرير مشروع الحضارة الغازية وتقديمها "التطور" فعلا ناجزا ومكتملا، ويأتي هذا الأمر كاستمرار لأفكار المذهب التطوري الذي ظهر في منتصف القرن التاسع عشر وظهرت معه مفاهيم النشوء والتطور والنمو كاستمرار لمصطلحات الثنائية التي خرجت من بوتقة الثقافة التي تعتمد الغرب مركزا لحركة وحضارة العالم فمن متحضر/متوحش ومسيحي/ وثني إلى تقدم/ تخلف إلى تنمية/ تخلف وهذا التصور كما يقول ادوارد سعيد"التصور التطوري "التنمية" يجيء أولا في قبول "تطور" الإرساليات

والبعثات التبشيرية (القرن السابع عشر) ثم التجارية (في القرن الثامن عشر) ثم العسكرية (التاسع عشر) ثم التبعية (القرن العشرين)" (سليمان، 1999، ص108).

إذن فكرة التنمية تنبع من صنع المفهوم الغربي للتطورية الذي قدم للعالم فكرة مفادها أن التطور الوحيد يتم من خلال اللحاق بالرأسمالية الغربية وبالنموذج الغربي، وأن هذا المسار ليس اختياريا بل هومسار التطور الوحيد وإن تأخُر البعض يعود لأسباب داخلية لها علاقة بطبيعة تلك الأمم وبالجغرافيا والعرق والدين والثقافة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان تقدم البعض – الغرب– ينبع أيضا من طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية التي تعيشها هذه البلدان مما يلقي عليها عبء قيادة العالم والأمم المتخلفة وقيادتها في الطريق الذي سارت فيه أوروبا والغرب من قبل.

في ذات الوقت وعلى جبهة أخرى كان العالم الثاني بقيادة الاتحاد السوفيتي أيضا يقود اتجاها فكريا ومسارا تنمويا اشتراكيا يستند إلى مفاهيم مرحلية وحتمية التطور في عملية التغير الاجتماعي وتوالي التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وأهمية أن تلعب الدولة التي أخذت بقرارات التأميم دور البرجوازيات الوطنية فيما بات يعرف برأسمالية الدولة الوطنية للوصول إلى الاشتراكية.

لقد تجلت وانعكست هذه التحولات والتجارب والتوجهات في نظريات فكرية وممارسات سياسية واقتصادية منذ زمن.

فبالتوازي مع نظريات التحديث والتغير الاجتماعي المتعدد الأشكال ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مقولة التنمية التي بدأت شيئا فشيئا تحتل المركز الرئيسي في حقل التفكير، وفي جميع النظريات والتوجهات التي حملت في طياتها فكرة التأخر التاريخي لدول العالم المستعمرة أو العالم الثالث، كما ظهرت أيضا فكرة أفضلية عالم الغرب على العوالم والحضارات الأخرى وبالتالي وجوب حضوره في حياة المتأخرين لانتشالهم من براثن التخلف (فالتنمية انتشارا أو تطورا أو حداثة أو تقدما أو حتى السير نحوالتاريخ المنجز هناك فقط الطريق الذي سار فيه المتقدمون ..من خلال نفس العناصر الثقافية والمادية السائدة في البلدان المتقدمة إلى الدول المتخلفة " (سليمان، 1999، ص110) ولهذا ظهرت على السطح تسميات مختلفة إثر انقسام العالم إلى بلدان متقدمة وبلدان متخلفة، وقد استخدمت هذه التسمية رسميا لأول مرة في بداية الخمسينات في تقارير الأمم المتحدة وهي من المؤسسات التي ظهرت وبقوة كإفراز جديد يعكس

توازنات القوى الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما يبرر تدخلات الدول الكبرى في بلدان العالم الثالث من خلال الأمم المتحدة ومن مكاتبها، لق وفي هذا يقول جورج قرم "أن القسم الأكبر من المواد الأيدلوجية التي اعتمدت كمصدر هي بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث ما خرج من بيروقراطيات وكالات الأمم المتحدة" (قرم، 1985، ص115) وقد استعمل مفهوم الدول المتخلفة بصفه رسمية ليشير إلى مجموعة الدول غير الصناعية، ولما كان التخلف ليس سمة أصيلة من سمات الدول التي وصفت بذلك ولعدم الارتياح الذي واجه به ممثلو هذه الدول تلك التسمية ظهر مصطلح جديد هوالدول النامية، ولم يتوقف ظهور المصطلحات عند حد، حيث كثيرا ما يستخدم البعض مصطلحات مثل الدول الأقل نموا أو الدول غير الصناعية، أما المصطلح الذي لاقى رواجا كبيرا وميولا من الكتاب فهومصطلح العالم الثالث، وذلك في إشارة إلى انقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى قسمين أحدهما الرأسمالي ويضم أوروبا الغربية والغرب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا الغربية والآخر يضم الاتحاد السوفيتي ودول الكتل ة الشرقية مثل التشيك ورومانيا والمجر واستونيا وبعض دول منطقة البلقان.

كما ظهرت مصطلحات ومفاهيم جديدة بعد ذلك ودخلت الفكر التنموي مثل دول الجنوب مقابل دول الشمال والدول الفقيرة مقابل الدول الغنية "وأول من استخدم هذه المصطلحات هو فيلي برانت مستشار ألمانيا السابق" (قرم، 1985، ص8) وبعد ذلك ظهر مفهوم المركز والمحيط الذي استخدمه الاقتصادي الأرجنتيني رأوول بريش والذي كان سكرتيرا تنفيذيا لإحدى لجان الأمم المتحدة والذي استخدم لاحقا كمفهوم أساسي في نظرية التبعية التي سنوضحها لاحقا.

إذن خرج مفهوم التنمية ونظرياته إلى الوجود مستندا إلى تطور وتغير الظروف التي حكمت علاقات دول العالم الثالث بالدول الصناعية، وكنتيجة طبيعية لاستمرار منطق التفكير التطوري والاستعماري للفكر الغربي باتجاهاته المختلفة، وفي ذلك يقول عدنان سليمان "لقد تضافر التيار الهيغلي والماركسي والتيار الدارويني –الاجتماعي ليكرسا رؤية المشروع الثقافي الغربي حول حتمية التطور البيولوجي والمنتظم للبشرية، إذ يظهر بذلك الارتباط الوثيق بين رسالة الاستعمار الغربي التحديثية وفكرة مجرى التاريخ التقدمي" (سليمان، 1999، ص111) وهوبذلك يتفق مع آخرين رأوا أن القسم الأكبر من نظريات

التنمية خرج من بيروقراطيات الأمم المتحدة وخبرائها ومن النظرية الماركسية وأن نظريات التنمية في صيغها المختلفة في القرن العشرين هي ما سمح بإبقاء مركز ثقل التصنيع والإبداع التكنولوجي في البلدان الغربية وطمأنت بال حكومات العالم الثالث" (قرم، 1985، ص148) ومنعها من التفكير في اجتراح مسارات تنموية خاصة تستند إلى قدرات واهتمامات ومقدرات هذه الأمم تحت وهم انه بمجرد أن تنسخ التجارب الغربية وتتبع نصائح منظريها فإنها ستتجاوز تخلفها وتنطلق إلى الأمام لاحقة بالغرب.

لم يكن خطاب النهضة التنويري في مرحلة تاريخية أبكر بعيدا عن هذه الأطروحات والتأثر والتأثير بها، حيث كانت تلك الأطروحات والرؤى قد سهلت عملية "تقديم الاستعمار محتميا بعباءته التمدينية والتحديثية إلى المنطقة العربية، ويأتي خطاب التنمية من جديد ليمهد الطريق بعد استقلال هذه البلدان عن الاستعمار الغربي عسكريا لاستعمار آخر" (سليمان، 1999، ص 112) ولكن بشكل جديد. وبإعادة النظر في الظروف التاريخية لولادة فكر التنمية فإننا سنجد بأنه يرتبط بمجموعة من العوامل:

أولا: استقلال غالبية الدول المستعمرة ورغبتها بإعادة بناء ذاتها للحاق بركب التطور والفعل في الساحة الدولية ومحاولة تقليد المستعمر، فقد نالت معظم الدول العربية استقلالها في فترة الخمسينيات مثل تونس والعراق والسودان سبقتها إلى ذلك بعض الدول الأخرى وتبعتها الكويت في العام 1961 والإمارات في العام 1971 وكانت تلك الدول حديثة الاستقلال متحمسة لتطبيق برامج مختلفة اقتصادية واجتماعية في محاولة منها للحاق بركب الحضارة ولم يتم ذلك بعيدا عن التعاون والعلاقات والنماذج التي شكلتها الدول التي استعمرتها في وقت سابق.

ثانيا: انقسام العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين؛ المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي والعالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، الأمر الذي ترافق بظهور مفهوم الحرب الباردة كتعبير ومصطلح استخدم لوصف حالة الصراع والتوتر والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الفترة الممتدة ما بين الحرب العالمية الثانية، وخصوصا في فترة الستينات إلى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين كتعبير عن حالة توازن اقتصادي عسكري أيديولوجي بين هذين المعسكرين.

ثالثا: ظهور منظمات ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة التي تأسست في عام 1945 على أنقاض عصبة الأمم، حيث أصبحت العضوية في هيئة الأمم مفتوحة لتصبح الدول جزء من الجمعية العمومية إلا أنها بقيت محكومة بحق النقض الفيتو للدول الخمس دائمة العضوية في رفض أي قرار، ، وقد أخذت الأمم المتحدة ضمن هذا الواقع تدير برامج تنموية على مستوى العالم ومن هياكلها المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

تمثل الأمم المتحدة الشرعية الدولية وتتبنى مبدأ الحياد وتشكل المظلة التي تنظم علاقات الدول والشعوب في إطارها وتلعب دورا في الخطط المستقبلية للدول المختلفة وفقا لقدرتها على التأثير في الساحة الدولية، هذا إلى جانب بعض المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي لعبت أدوارا حاسمة في أوقات لاحقة في صياغة برامج التنمية في معظم الدول الفقيرة.

إذن مفهوم التنمية ليس وليد فكرة التطورية الغربية فحسب وليس تعبيرا واضحا عن العلاقات بين دول العالم الفقيرة بالدول الصناعية أو كونه آلية لاستمرار سيطرة الدول الغنية فحسب بل هو أيضا وليد مرحلة استقلال الدول المستعمرة وانتشار حركات التحرر وظهور الحرب الباردة على اثر انقسام العالم إلى معسكرين بما يحمله هذا المفهوم والنظريات في طياتها من رغبة في استمرار الهيمنة والإلحاق بأشكال تتناسب مع هذه المرحلة التاريخية. فما هومفهوم التنمية وما هي نظرياتها.

مفهوم التنمية ونظرياتها

مفهوم التنمية هو مفهوم متشابك تتداخل فيه علوم كثيرة منها علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والفلسفة وغيرها، وقد ظهر المفهوم أول ما ظهر في اللغتين الفرنسية والانجليزية في أوساط الطبقات الأكثر ثقافة ومعرفة عند الحديث عن زيادة الشيء أوتوسيع الحالة أو المفهوم أو النظرية أو اللحن أو الجملة الموسيقية، لأن الموسيقى كانت أحد الحقول المهمة التي ساعدت في انتشار المفهوم. وكذلك في معرض الحديث عن عمران منطقة أو تهيئة ارض الزراعة، وهي تعني حسب هذه اللغات أيضا التوسع وكبر ونشأة الشيء نفسه كما تعني العملية التي يمر بها الشيء نفسه في التوسع والكبر عبر مراحل معينة.

والكلمة في هاتين اللغتين تأتي من جذر إما أن يكون لازما أو متعديا، وفي أصل الكلمة نما أو نمى في آن واحد وتستعمل في ميادين الاقتصاد والعلوم والفنون والآداب والفلسفة وعلم الأحياء والحيوان والنمو البيولوجي (بركات، 1988، ص18) أما في العربية فتأتي من الفعل المتعدي نمى على وزن ربي وكلمة النامي من الفعل اللازم نما.. ينمو... نموا.. فهونام ودور الفاعل نامي والمفعول منمى "وتستعمل اليوم لوصف الحالة الاقتصادية في نظام أو بلد معين من زاوية اتساعه وتدرج زياداته وتنوعه، وهي كلمة شاملة للوصف العام دونما ارتباط مباشر بالإحصائيات والأرقام والنسب والمعدلات " (بركات، 1988،ص 20) وهي أيضا كلمة تصف حالة وتصف عملية كما يرى بعض الباحثين، ومفهوم التنمية لغة معناه "النماء" أي الازدياد التدريجي بينما يستخدم اصطلاح التنمية بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها" (بعسل، 1996، ص59)،كما أشار عدد من الكتاب إلى الاختلاف بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية مشيرين إلى فروق عدة متناولين المصطلحين من زوايا مختلفة مثل أن النمو يشير إلى التقدم التلقائي أوالطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل المجتمع أو الدولة، أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية محددة وأيضا إلى أن النمو يحدث من خلال التطور التدريجي البطيء بينما تحتاج التنمية إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية محلية تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم والقدرة على الاستجابة لمتطلبات العصر وتلبية الاحتياجات المتزايدة لأعضائه وأن التنمية ليست مجرد تغير بل إنها تؤدي بالضرورة إلى الانطلاق إلى الأفضل بخطى مستقيمة وصاعدة في سلم تطور المجتمع.

أكد على ذلك أيضا إبراهيم مشورب بالإشارة إلى" أن النمو مفهوم تطور تلقائي بينما التنمية فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واعي" (مشورب، 1997، ص134) ويلتقي معه في ذلك آخرون أكدوا أن النمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وفي إطار تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش فان السكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة إنتاجهم منها وهنا يتضح ارتباط النمو بمعدل الناتج القومي الإجمالي، بينما التنمية أوسع من ذلك فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع بتفاصيله وحقوله المختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها وليس وفقا

للإحصاءات والأرقام فحسب بل أيضا الأثر النوعي للمجتمع ونوعية حياة أفراده وعدم ترك المجتمع ينمو تلقائيا بل توجيهه نحوالمجالات الملائمة، كما تعمل التنمية أيضا على إحداث التغيرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية، وقد أطلق المفكرون الغربيون على عملية التقدم الاقتصادي مفهوم النمو مركزين على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه ولوكان مصدر الزيادة قطاعا واحدا من قطاعات الاقتصاد كالنفط مثلا محاولين سحب ذلك على مفهوم التنمية والتحديث " (فؤاد،1992 ، ص145) وكما يقول إسماعيل صبري عبد الله ويوافق معه آخرون أن" النموالاقتصادي يمكن حدوثه دون أن تصاحبه تغيرات في عملية توزيع الدخل والثروة بينما تستهدف التنمية التغيير في المجالات غير الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على الإنسان كهدف أساسي لها، وقد فرق البعض بين النمو والتنمية على اعتبار أن النمو يخص الدول المتقدمة بينما التنمية تخص دول العالم الثالث من حيث أن النمو يعني" التغير في الأوضاع القائمة والتي قد لا تكون متخلفة بينما تعني التنمية تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة وهي عملية حضارية شاملة " (عريقات، 1997، ص49) أما يوسف صايغ فيشير إلى أن النمو يتحقق ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية التقنية والسياسية القائمة ضمن وضع ساكن (ستاتيكي) وفق جدول زمني قصير إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبديلات ايجابية واسعة نوعية لا كمية فحسب، تبديلات جذرية تشكل كسرا لحلقة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخروجا على معطياتها ومؤسستها فتنقله إلى حلقة أرفع في لولب تطور المجتمع ضمن وضع (ديناميكي) وفق جدول زمني طويل " (صايغ، 1982 ، ص7) وبشكل عام فإن الفكر المعاصر في تعريفه للتنمية ينقسم إلى تيارين رئيسيين :

التيار الأول : يمثل الفكر الاقتصادي في الغرب ويستمد مفاهيمه من تجربة الغرب وغاياته وهو في الغالب لا يفرق بين النمو والتنمية ويؤكد على أن التنمية هي العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد وقد بذلت جهود كبيرة لتحويل هذا المنطلق من التفكير إلى أولية غير قابلة للنقاش وتتبنى هذه المقاربة العديد من المؤسسات العلمية والبحثية والتنموية والتمويلية.

التيار الثاني: ويمثله دارسو العالم الثالث والمهتمون بقضية التنمية فيه ويؤكدون على أن التنمية هي العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة ويقل بمقتضاها ظاهرة عدم المساواة وتتقلص مشكلات البطالة وترتفع وتزداد صور المساهمة والمشاركة في توجيه مسار الوطن ومستقبله واستقراره.

وبشكل عام فان معظم الكتاب يتجهون للنظر إلى التنمية باعتبارها عملية تخطيط موجه لموارد المجتمع وإمكانياته وأنها حركة إحياء تعيد للمجتمع قدرته على التجدد ذاتيا وتفتح أمامه مجال الإبداع وتمتد إلى المؤسسات وإداراتها.

فالتنمية "إنسان وبنى تحتية وبنى فوقية " (حسن، 1995، ص 9) ويميل معظم الباحثين إلى أن هدف التنمية هو الإنسان وزيادة ثروته وانتاجه القومي وأعطائه المزيد من القدرة في السيطرة على العوامل المؤثرة في حياته ومستقبله والسعي لإحداث تغيرات اجتماعية واعية وايجابية في المجتمع لكي يأخذ طريقه نحوالتقدم، ففي التقرير الصادر عن البنك الدولي في عام 1985 عن التنمية في العالم جرى تقسيم بلدان العالم التي يزيد عدد سكانها عن المليون نسمة وهي 126 بلدا إلى مجموعات رئيسية حسب مؤشرات التنمية العالمية لعام 1983 واتضح من ذلك التقسيم أن عدد السكان والدول في بلدان العالم الثالث يفوق عدد الدول والسكان في البلدان المتقدمة ولا يقتصر الأمر على هذا الفرق بل تعداه إلى فروقات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مستوى معيشة الإنسان، ولذلك كانت التنمية ولا زالت التحدي الكبير الذي يواجه تلك البلدان، إلا أن هناك أكثر من معنى للتنمية بالرغم من أن المفهوم يمس حاضر ومستقبل البشر في جميع أنحاء العالم ذلك لأن المفهوم وتطبيقاته وتبعات تجسيداته على الأرض تختلف من مفكر إلى آخر ومن تجربة إلى أخرى ومن مدرسة واتجاه فكري إلى آخر فكل عمل تسبقه فكرة وكلما وضحت الفكرة كلما سهل العمل.

ما هي العملية التنموية وما هي ميزات البلدان التي تعتبر نامية؟

بالرغم من عدم وجود اتفاق بين المفكرين والكتاب والباحثين على تعريف واحد للتنمية إلا انه يمكن الميل أكثر إلى صوابية التعامل معها على اعتبار أنها "عملية للتغير الاجتماعي تهدف إلى تغير الخصائص والأنساق والوظائف للمؤسسات الاجتماعية في

البلدان النامية وتعمل في حدود إمكاناتها المتاحة لإزالة العوائق التي تراكمت عبر حقبة تاريخية من الزمن لتقيم علاقات جديدة وأنظمة اجتماعية معينة تلبي حاجات الأفراد وتشبع رغباتهم" (سليمان، 1999، ص112) أو كما يرى حليم بركات التنمية هي(الخروج من حالة التخلف من خلا ل السيطرة على الموارد واستغلالها للخروج من حالة التخلف والاغتراب وخلق نظامنا العربي الخاص المتمركز حول ذات واعية فعالة مستقلة" (بركات، 1984، 450) ويضيف بأن عملية التنمية ليست تغير أحادي الخط من البسيط إلى المعقد ومن الفئوي إلى المجتمعي وليست تحديثا أو تغريبا من خلال بنى النظام الرأسمالي وقيمه ومؤسسة المجتمع، أما أنور عبد الملك فيرى أن التنمية هي تطوير المجتمعات العربية بهدف تحقيق النهضة الحضارية التي تستلزم الاعتماد على الذات واستغلال كافة الإمكانات وأن ذلك لن يتم عبر عملية تضاد مع القوى التي استنفرت عالمنا العربي خارجية وداخلية، فيما يرى إسماعيل صبري عبد الله التنمية بأنها عبارة عن (تجديد للحضارة عبر عملية إبداعية تمكن العرب من التجدد الذاتي ولا يتم ذلك إلا بتحرير الإنسان والموارد العربية" (بركات، 1984، ص456)، كما قد تكون من جهة أخرى مشروع ثقافي مغلف بالتنمية والتحديث من الغرب لتبرير حضارته الغازية – ادوارد سعيد–ويراها البعض على أنها تحققا للتاريخ الغربي على المجتمع العربي النامي الذي ينزع لاتجاه ارتسمت ملامحه في مكان آخر ولسنا أحرار في رفعه أو ميوله –عبد الله العروي–أو كما يراها سمير أمين بأنها عمليات لنمو وزيادة التخلف والإلحاق والتبعية وأن التنمية الحقيقية هي التحرر من السيطرة الاستعمارية ويشاركه في ذلك إسماعيل صبري عبد الله حيث يقول "من العبث البحث عن التنمية قبل التحرر من الاستعمار والتحرر من السيطرة الاستعمارية بكافة إشكالها فهوالشرط الأساسي للتنمية" ويشير سمير أمين إلى أن إستراتيجية التنمية هي إستراتيجية التحرر التي يجب أن تستجيب " لتحديات السوق والعولمة والديمقراطية والتعددية والقومية والثقافية" ويؤكد في كتابه التراكم على الصعيد العالمي أن نماء الدول المتخلفة لا يتم إلا من خلال الخلاص من حالة الارتباط والتبعية للدول المتقدمة ومن حلقة رأس المال المتركز في مجموعة من البلدان التي تتضمن نموا في الأطراف يرتكز على توجيه الاختبارات في بنية خاصة وفي إطار التاريخ الخاص باتجاه تحول بنيوي منظم لضم الإدارة الوطنية المتجانسة في بناء ذاتي المركز والديناميكي يمكن الدول من التغلب على غياب التواصل والتعاضد في قطاعات

الاقتصاد المختلفة و إلغاء الصناعات الاستهلاكية والخروج من كون الاقتصاد تابعا وان عملية التنمية يجب أن تتضمن شمولية في الأهداف و إنماء قطاعات متماسكة واختيار مجدي للمشاريع" (امين،1997، ص46-47)، ويراها آخرون أنها ثمرة التطور الاقتصادي والعلمي والتقني وحصيلة السياسة النشطة بالحقوق المدنية للإنسان وتطور الاتصالات والعلوم والأخلاق، وبهذا المعنى عرّف علي خليفة الكواري التنمية مستندا إلى التطبيقات الخليجية لفلسفة التنمية التكيفية قائلا أن التنمية (هي العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور وفي نفس الوقت موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة والجهد والإنتاجية فضلا عن استهدافها توفير الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وسعيها إلى تعميق متطلبات آمنه واستقراره على المدى الطويل" (الكواري، 1986 ، ص 88) وبهذا يظهر أن عملية التنمىة تمس مجموعة من الحقول المترابطة والمتفاعلة مع بعضنا البعض رغم أن هناك نظريات مختلفة للتنمية في هذه الحقول والتي سنتعرض لها لاحقا، إلا انه لابد من إلقاء نظرة سريعة عليها.

أولا-التنمية الاقتصادية

وهي من أهم النظريات الكلاسيكية والركائز الأساسية الهادفة إلى نقل المجتمع من حالة التخلف، وذلك عبر تغيير البنية الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية خصوصا الزراعية والموارد الأولية وتوسيع موارد الدخل، وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي وتبعا لذلك ارتفاع نصيب الفرد ومتوسط نصيب الفرد، وهي تستخدم التقديرات الكمية ولا تهتم بتفسير الدوافع الداخلية وتركز هذه النظرية على نمو الطبقة الوسطى وعلى نمو دورها المجتمعي من خلال التحديث وزيادة نطاق التعليم وتوسيع التصنيع وكذلك دور هذه الطبقة في إحداث تغييرات ليست اقتصادية فحسب بل سياسية واجتماعية أيضا.

تأتي هذه النظرية كتتويج للنظريات الاقتصادية الكلاسيكية للرأسمالية التي ترى التخلف كناتج لسياسات غير ملائمة وانه بالإمكان تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ورائد هذا التوجه هو آدم سميث الذي رأى أن كل فرد مسئول عن سلوكه وان اليد الخفية أي السوق تقود الأفراد وترشدهم ولهذا لا داعي لتدخل

الحكومات في العمليات الاقتصادية، وكذلك نظرية ستيوار ت ميل للتنمية الاقتصادية التي قالت بان الأرض والعمل هما العنصران الرئيسيان للإنتاج والتراكم ولهذا أيد التحكم في التزايد السكاني وقال بالميل العام لتناقص الربح وان الأزمات والركود هما حالة ملازمة لعملية النمو.

وهناك اتجاه يرى أن سياسات الحرية الاقتصادية والربح هما الحافز للنمو والأهمية هنا تكمن في تحقيق قدر من التراكم في إطار النظام الرأسمالي حتى لومالت الإرباح إلى الهبوط نتيجة المنافسة وكذلك نظرية شومبيتر في أهمية الابتكارات وإدخال طرق ومنتجات جديدة وتشكيل بنى ومؤسسات اقتصادية جديدة لما لها من أثر هام في عملية النمو، ومن أهم النظريات الاقتصادية نظرية كينز التي ركزت على دور الدولة المتقدمة لأنها القاطرة لبقية الدول ويقترح زيادة الإنفاق الحكومي.

اذا التنمية الاقتصادية هي التي يمكن من خلال تطبيق خططها في الدول النامية تطوير قطاع اقتصادي جديد قادر على زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة والتي يجب أن تحول التنظيمات الاقتصادية من الارتجال والتلقائية إلى التخطيط ولا يرتبط ذلك بفكرة العدالة في التوزيع، ومن سمات هذه الخطط والقطاع الاقتصادي تركيزهما على:

1 - زيادة مستوى دخل الفرد من الناتج القومي والعمل على رفعه باستمرار.

2 - الانسجام بين هيكل العمالة والناتج القومي والعمل على توزيع العمالة بشكل يتناسب مع القطاعات التي تشكل مصدرا عاليا للدخل وخاصة الزراعة.

3 - على صعيد الصادرات والواردات بحيث تعمل الخطط على زيادة الصادرات من المواد المصنعة وتقليل الاستيراد منها ومحاولة الاستفادة من المواد الخام والتقليل من استيراد السلع المستهلكة.

وإذا نظرنا إلى هذه النظريات فإننا وبسهولة نستطيع أن نرى أنها تعاني من ثغرات جدية ومشكلات جوهرية لا تقتصر على البعد الاقتصادي بل تتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك من أهمها أنها تغفل العدالة الاجتماعية وتعتمد على آليات السوق وان تدخل الدولة ليس لإنصاف الطبقات المحرومة بل لتسريع وتنظيم عمليات الاستثمار،

ومن أهم نقاط ضعف هذه النظريات أيضا إهمالها للظروف الخارجية التي تؤثر في عملية النمو ودور المؤسسات الدولية في استمرار حالة الأزمة.

ثانيا-التنمية الاجتماعية

وهي العمليات المخططة التي تضعها الدولة وتنتج عن الحراك العام سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وغير ذلك وهي تتمحور حول رأس المال البشري حيث ترى في الإنسان هدف ووسيلة العملية التنموية وترجع ذلك ليس إلى الانعكاسات المادية لهذه العملية بل تربطها بالقيم والأخلاق والمبادئ وكرامة الإنسان.

هذا الحقل من التنمية يزداد التركيز عليه بصورة متصاعدة وخصوصا من المنظمات الدولية، حيث طورت مؤشرات خاصة لقياس النمو والتقدم في هذا المجال، وهذه المؤشرات هي مركبات عديدة تظهر الجوانب المتعلقة بالتركيب المجتمعي ومصادر القوة والتوجهات الثقافية والهوية وأشكال التعليم السياسي والاقتصادي، وبالتالي نستطيع أن نقول أن التنمية الاجتماعية هي الخطط التي ترسمها الدول لخلق قيم وأنماط علاقات تساعد على انجاز المشاريع المعدة لمستقبل البلد ومن ه نا يعتبر الإنفاق على التعليم والصحة و الإسكان وتحقيق الرخاء للكادحين وتكافؤ الفرص هدفا محوريا للتنمية الاجتماعية، وبهذا المعنى يرى علي بن طلال الجهني بان خطط التنمية السعودية "تراهن على الإنسان باعتباره العنصر الأساسي في التنمية و أن الاستثمار في الصحة والإسكان والتعليم هي التي تعطي الفرصة لانجازات اكبر" (الجهني، 1980، ص14)
ومن سمات التنمية في هذا القطاع:

1 -تركيزه على عدد سكان لكل طبيب، معدل الوفيات، معدل وفيات الأطفال والعمر المتوقع.

2 -التعليم ومؤسساته وعدد المدارس والمدرسين ومعرفة القراءة عند الكبار والصغار.

3 -نسب سكان الحضر وحجم الانتقال والهجرة.

4 -نسب السكان والفئات الاجتماعية والقيم.

التنمية الاجتماعية كحقل وكنظريات تعتبر على درجة عالية من الأهمية خصوصا أنها تعنى بالإنسان كهدف للتغيير ومادته ومع ذلك فهي تعاني من ضعف ذلك كونها ترى أن التغيير لا بد أن يتم فقط من خلال المسار المتدرج والإصلاحي وترفض التغيرات الثورية كما أن هذه التوجهات تهمل السياق العام الذي تعيشه البلدان والمجتمعات الدولية وتهمل المشكلات المتعلقة بعلاقة الدول الفقيرة وطغمها الحاكمة أو حكامها الشرعيين بالدول الكبرى ومراكز التأثير العالمية التي ارتفعت وزادت قدرتها على التأثير في اتجاهات تطور الحراك الاجتماعي خصوصا في ظل سياسات الخصخصة وتقليص الحمائية واثر ذلك على الطبقات الفقيرة والتعليم والصحة وغيره من المؤشرات التي تعتمدها.

ثالثا–التنمية السياسية

وهي احد أهم الحقول التي تشغل بال الشعوب والمجتمعات العربية. إن معظم الدول النامية قد نالت استقلالها حديثا ولكنها مع ذلك لم تجب بشكل نهائي عن طبيعة النظام السياسي الذي ستعتمده، خاصة وأن البعد السياسي في كثير من الدول النامية لا يزال يطغي على غيره لارتباطه بالحريات والحقوق والسلم الأهلي وتداول السلطة، حيث لا يجد الفرد العديد من الدول العربية مثلا ذاته ولا يشعر بمواطنته ويشعر باغتراب كما أوضح الباحث هشام شرابي وعلى زيعور.

التنمية السياسية هي ا لحقل الذي ينشغل بتحقيق التوازنات بين المجموعات المختلفة سواء أكانت أحزابا وقوى سياسية أوطوائف وعشائر، كما إن هذا الحقل يعنى بالدستور وبالنظام السياسي وانفصال السلطات وحقوق الأقليات والمساحات المعطاة للمجموعات السياسية للتعبير عن رأيها والمساحة المعطاة للمواطنين للمشاركة في اتخاذ القرار واختيار ممثليهم للبرلمانات في حال وجدت.

والتنمية السياسية أيضا هي أوجه النشاط والخطط المتعلقة بتطوير وزيادة الشعور المجتمعي والاستقلالية السياسية وبناء النظم والمؤسسات التي تكفل المشاركة والتطوير وتفتح الأفاق لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق النتائج المتوخاة ومن سمات ذلك نوعية النظام السياسي والمؤسسات المشتركة في القرار وكيفية اتخاذه وحجم مؤسسات المجتمع المدني والتشريعات وغير ذلك.

بناء على ما سبق نستطيع أن نرى الشروط الواجب توافرها في مفهوم التنمية ، فالوصول لمفهوم واضح للتنمية لا بد يستجيب المفهوم لما يلي:

1 - للمرحلة التاريخية التي تمر بها البلدان النامية وهي الخروج من براثين الاستعمار نحو الاستقلال الناجز والتحرر ليس من المستعمر وقوى السيطرة العالمية بل وأيضا التحرر الداخلي وتوفير الحدود المعقولة من الاستقرار والأمن والكرامة الإنسانية.

2 - في ضوء التداخل الواضح والكبير في سوق العمل العالمي والغزو الثقافي الذي تعيشه بلدان العالم المتخلفة فإن على مفهوم التنمية أن يعكس مضمون التفاعل مع العالم المتداخل مع الحرص على هوية المجتمع ومصالح أفراده ومصالحه العليا.

3 - رغم التداخل والترابط العالمي إلا أن خصوصيات كل بلد تفرض نفسها في صياغتها لمفهوم التنمية الخاص.

4 - التنمية هي عملية تتداخل فيها الجوانب السياسية والاجتماعية لتعكس بعدا حضاريا خاصا وهوية وثقافة محددة.

5 - أن يستند هذا المفهوم إلى حالة من الوعي والتخطيط بعيد المدى في اطار رؤية واضحة باتجاه النهضة الشاملة.

6 - أن يعتمد مفهوم التنمية على ما تملكه البلد من إمكانات وطاقة ذاتية و قدرتها على تطوير فرص التعاون مع الآخرين الذين يعيشون ظروفا متشابهة ولهم مصالح مشتركة.

هذه الشروط تتوافق بشكل كبير مع مفاهيم التنمية المستقلة والتنمية بالاعتماد على النفس والتي سنتطرق إليها والي منظريها لاحقا في هذا الفصل وفي الفصول الآتية.

إن مفهوم التنمية ليس وليد فكرة التطورية الغربية فحسب وليس تعبيرا واضحا عن علاقات دول العالم الفقيرة بالدول الصناعية وآلية استمرار سيطرة الدول الغنية فحسب بل هو أيضا وليد مرحلة استقلال الدول المستعمرة وانتشار حركات التحرر وظهور الحرب الباردة إثر انقسام العالم إلى معسكرين بما يحمله ذلك المفهوم والنظريات في طياتهما من رغبة في استمرار الهيمنة والإلحاق بإشكال تتناسب مع هذه المرحلة التاريخية، فما هومفهوم التنمية وما هي نظرياتها؟

يمكن القول أن التنمية القادرة على تحقيق تغيير جدي يعيد للشعوب الفقيرة قرارها وثرواتها ومقدراتها ويفتح الباب أمام حالة تمكنها من الخروج والانفلات أو فك الارتباط التبعي مع مراكز الهيمنة والسيطرة والإلحاق تكمن في تنفيذ خطط واعية ومقصودة من الأنشطة والبرامج العملية الواعية والمخططة المستندة إلى ثقافة وتركيب اجتماعي وفعل تاريخي نحوالاستقلال الناجز والتحرر من التبعية التي تربط الاقتصاد بالمجتمع والبنى السياسية وتستجيب لتحديات العصر والعولمة وتعيد للشعوب المبادرة في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والاستفادة من الطاقات البشرية والإمكانات الموجودة لتزيل العقبات والعوائق وتلبي حاجات أفرادها وتشبع رغباتهم باضطراد لترتقي لتعددية خاصة في عالم متداخل وتفتح المجال لإعادة صياغة النظم والبنى والتركيبات التي تعيق تحقيق هذه العملية.

ولا بد من تضمين هذه النواظم في الإطار العام لنظريات التنمية المختلفة والتي تتم صياغتها في العادة وفقا لرؤى ايديولوجية بعيدا عن الموضوعية العلمية بل في إطار الصياغة الجديدة لعالم ممركز في الغرب وأطراف عاجزة ومشوّهة.

نظريات التنمية

لقد تشعب الحديث في القرن السابق عن مجموعة كبيرة من المفاهيم أهمها التنمية وعلاقة التنمية بالنهضة والتحديث والتقدم والتجديد وغيرها من المفاهيم ، وأن التنمية هي عملية (إنهاض لا نهضة حيث أن التنمية جهدا حصريا منظما ومخططا والنهوض طور مجتمعي ينشأ لتفاعل ظروف موضوعية تلقائية) (خضر، 1995، ص66)، كما يعلمنا الواقع والتجربة فإن المفاهيم المختلفة في الغالب لابد وأن تعكس مصالحا مختلفة فمن يرون أن التحديث أو العصرنة المستندة إلى أن البلدان المتخلفة تعيش فقط تأخرا زمنيا (وأن عملية التحديث المادي وشراء التكنولوجيا كفيلة بردم الهوة بين دول العالم الثالث

والدول المتقدمة) (العبادي، 1995، ص105) هي ايدولوجي لفئة اجتماعية ونظام سياسي محدد. ارتبط وجودها ومصالحها بالغرب الذي أوجد هذه النظريات ووثق ارتباطاته بالفئات المنتفعة من هكذا توجه، وكذلك من رأى أن طريق التنمية تمر عبر التملك العام للدولة للثروات فيما عرف برأسمالية الدولة الوطنية والتركيز على بعض الصناعات وخلق الهرم الاجتماعي المرتبط وفقا للمصالح بالحزب والمجموعة الحاكمة أوغيره، ولهذا فإننا (لا نشهد نمطا واحدا من أنماط التنمية، فاختلاف دول العالم واجتهادها فيما يخص نوع التنمية التي تطبقها يعود للتباين في الإطار السوسيولوجي والايدولوجي ا وإلى كيفية التقدم) (حسن، 1995، ص25)، ويظهر ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بأسباب النجاح والفشل في التجربة التنموية المعنية وبالتقدم والتخلف و أسبابه، ولهذا ظهرت مجموعة من نظريات التنمية في الحقول المختلفة التي كانت في الغالب امتدادا للرؤية الغربية ومفاهيمها ومخططها الذي ينطلق من رغبتها بتأكيد تفوقها وتخطيها لمراحل تاريخية معينة لا زالت المجتمعات المتخلفة لم تصلها ، هذا من جانب ومن جانب آخر تعميق الارتباط والإلحاق والتبعية.

يستطيع المرء وصف نظريات التنمية بأنها مجموعة من النماذج التي أقيمت وطبقت أو طرحت للتطبيق وفقآ لمعطيات واضحة وفي ظروف ومراحل تاريخية محددة و أطلق عليها نظريات تنمية اقتصادية أو اجتماعية وغير ذلك وفقا للمحور الذي ترتكز عليه هذه النظرية، ومن هذه النظريات نظرية التحديث.

نظريات التحديث

تنطلق هذه النظريات المختلفة من مجموعة من الأسس التي ترى بأن الفرد هو النواة الأساسية للمجتمع وان مدخل تطور المجتمعات هوالفرد الذي يشكل البنية التحتية الأساسية ويحدث التغيير عندما يقرر الفرد الذي يمثل الطاقة الفردية المحركة للتاريخ والذي يملك فهما ومعرفة ووعيا نوعيا يمكنه من رؤية أكثر بعدا من الآخرين فقرر الأخذ بزمام الأمور باتجاه الإصلاح.

تؤمن هذه النظريات انه حتى يحدث التحديث والتنمية لا بد من وجود التيار المؤمن بهذا الأمر وظهور الحاجة إلى الانجاز، وتنطلق هذه النظريات من فرضيات أهمها

إن طريق التنمية تمر عبر معبر ومسارات الغرب وان على الساعين للحاق بركب التنمية أن يسيروا في نفس الخط التطوري الذي سارت عليه الدول الغربية.

كما تؤكد تلك النظريات أن سبب تخلف المجتمعات هي مجموعة من العوامل الثقافية والمجتمعية التي تعيقها وتمنعها من اللحاق بالغرب، وحتى تتم التنمية لابد من إلغاء وإزالة تلك العقبات المتمثلة بمجموعة من القيم والتوجهات والهياكل.

وهكذا فإن تحديث المجتمعات المختلفة وبالتالي الخروج من هذا المأزق لا بد وأن يعتمد على قضية الثقافات التقليدية عن طريق تبني قيم التحديث بإعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية و"أن التنمية يمكن تحقيقها من انتقال العناصر الثقافية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عبر اكتساب خصائص الغرب" (العبادي، 195 ، ص106).

وعلى ذلك فان الغرب يستطيع أن يمد يد المساعدة إلى هذه الدول وان من واجبه أن يقوم بذلك لأنه دون ذلك لا مجال بأن تتمكن تلك الدول لوحدها لأن تنمو وتتقدم حيث تؤمن هذه النظريات أن مسيرة التغيير تسير في خط واحد يتجاوز المجتمع التقليدي وقواه مما يسبب عدم الاستقرار وهذا مدعاة للقوى الحداثية لتوثيق علاقاتها وصلاتها بالقوى الغربية.

من هذه النظريات كما سبق وذكرنا نظريات المجتمع المميز والمجتمعات الانتقالية ونظرية بناء المؤسسة وفقا للنموذج الغربي، ويتميز هذا النظام بالإلحاق الاقتصادي وفتح السوق أمام السلع الاستهلاكية والبقاء في أسر خطط المؤسسات المالية الكبرى و أزمة الديون وتزعزع التركيب السكاني وتمس العائلة وبدون تدريج مما يخلق أناسا (مقطوعي الجذور و مستبعدين في عالم يستدعي أكثر فأكثر المعرفة و الإبداع) وسمى هذا الاتجاه بالمنظور الاقتصادي الكلاسيكي الجديد كما أطلق عليه ذلك يوسف صايغ وهويعتمد بشكل كلي على آليات السوق ويقول بحتمية التنمية إذا توفر قدر كاف من الاستثمار والعمالة والمعرفة بفنون الإنتاج" (صايغ، 1992،ص)، وبما أن حركة التاريخ تسير بمسار خطي واحد إذن سيصل في النهاية للتحديث عاجلا أم آجلا. وبالاستناد إلى نظرية والت روسو فإن دعاة الانخراط في التوجه العولمي هم استمرار لهذه المدرسة في التنظير ومراحل النمو أي مدرسة والت روسو الأكثر شهرة التي ظهرت في الستينيات من القرن العشرين لتكون بديلا للفكر الماركسي والاشتراكي الذي كان سائدا في الستينات من القرن العشرين.

والت روسو ومراحل النمو

نظرية روسو هي إحدى أهم وأشهر النظريات الاقتصادية التي سادت أوروبا وشكلت نموذجا رأسماليا خالصا في التعامل مع قضايا التنمية وفي انتقال المجتمعات من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مجتمع الاستهلاك الوفير وقد قسم روسو المراحل إلى خمس مرت بها جميع المجتمعات أولا بد أن تمر بها وهي:

1 -مرحلة المجتمع التقليدي وهي المرحلة التي تعيشها المجتمعات البدائية وتمتاز بانخفاض في الدخل وتخلف في الإنتاج ونشاط اقتصادي زراع ي وسيادة للقيم التقليدية وروح اللامبالاة.

2 -مرحلة الظروف السابقة للنمو أو الاستعداد للانطلاق وتبدأ عندما تتوافر الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تهيئ المجتمع للانطلاق مثل انتشار التعليم وظهور روح التجديد والسعي نحومراكمة رأس المال.

3 -مرحلة الإقلاع أو الانطلاق واهم ما يميز هذه المرحلة التي هي أساس التقدم هي تغلب قوى التقدم والتحديث على المعوقات سواء كانت مجتمعية أو مؤسساتية وعادات متخلفة ومن أهم شروطها زيادة معدلات الاستثمار وتطوير قطاع الصناعة وترافق ذلك مع وجود قوى سياسية وأحزاب تدفع هذا التقدم للأمام وتعمل للحد من زيادة السكان التي هي أحد أهم المعوقات.

4 -مرحلة النضج حيث تطرد عمليات النمو وتنتشر التكنولوجيا على نطاق واسع يرتبط ذلك بتغيير سمات العمل التي تميل إلى كونها متخصصة وماهرة وينتقل السكان للعيش في المدن وتدار المشاريع من خلال المديرين وليس الملاك وتظهر الرغبات بتجاوز المرحلة الصناعية للأمام.

5 -مرحلة الاستهلاك الجماهيري الوفير حيث تتوجه فيها قدرات الأفراد والجماعات إلى الرفاهية الاجتماعية التي بدورها تزيد عملية الإنتاج ويزداد تركز القوى العاملة في المدن وتتضخم الفئات العاملة في مجال الخدمات وتنتشر السلع

المعمرة والمركبات، مع ملاحظة أن هذه المراحل يجب رؤيتها باعتبارها مترابطة بصورة شاملة.

ورغم الانتشار الواسع لهذه النظرية إلا أن هناك العيد من الثغرات الجدية والخطيرة تضعف من قدرتها على التحول إلى نظرية تنمية فاعلة، ومن أهم هذه الثغرات إغفالها للسياق العام الذي تتم فيه عمليات التغيير المجتمعي والاقتصادي وهي أنها تتم في إطار تاريخي واجتماعي سياسي محدد يكاد يكون نظاما عالميا ونسقا موحدا وان التطورات في مكان ما ليست إلا تغييرات جزئية في النسق العالمي، أي إن الدول الكبرى ورأس المال العالمي يلعب دورا أساسيا في صياغة الهياكل والقيم السائدة في المجتمعات النامية وكذلك يضرب وبقوة هذه التقسيمة والمراحل ويقود إلى تشوهات خطيرة في بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية فتجد الراعي البدائي يستخدم الهاتف الخلوي وقيم المجتمع التقليدي في المؤسسة المحدثة بجانب الانترنت والساتلايت بجانب مزرعة الدجاج، في هذه المجتمعات تجد مئات الآلاف من الخريجين الذين لا يجدون فرصة عمل وبعض القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالمواد الأولية كالبترول تكون متقدمة جدا بينما قطاعات أخرى مثل الزراعة على درجة عالية من التخلف كما تغفل هذه النظرية الجوانب السياسية في البلدان النامية وتفترض أن هذا النمو سيؤدي إلى مشاركة واسعة واصطفافات سياسية تعمل في إطار سلمي في حين أن ما يحدث في الواقع يتناقض وهذه التصورات فالكثير من هذه البلدان لا زالت تعاني حروبا داخلية وأنظمة طغيان وانقلابات عسكرية وغيرها من المظاهر المنافية لكل منطق هذه النظرية.

نظرية التبعية وتقسيم العمل

تدور فكرة نظرية التبعية حول فكرة محورية مؤداها أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث بل نشأ من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي ، بمعنى أنه نشأ تاريخيا وتطور مع التطور في البؤرة أو المركز الرأسمالي المتقدم وأن هذا التخلف والتقدم هما وجهان لعملة واحدة بدأت مع بداية ولادة النظام الرأسمالي " (حجازي، 1986، ص150)، وأن التخلف والتنمية هما انعكاسا للتطور في البلدان

المتقدمة وأن شرط تطور البلدان المتقدمة هوتخلف وتبعية بلدان أخرى حيث تستطيع بعض البلدان التوسع عبر الدفع الذاتي وتتبع بلدان أخرى.

أما التوسع لهذه البلدان فهوانعكاس للتوسع الحقيقي في البلدان المسيطرة، إذا فإن مفهوم التبعية مرتبط عضويا بمفهوم السيطرة وتمثلها دول ما يعرف بالمركز والمجموعات الثانية هي ما يعرف بالتوابع والأطراف وتتميز الأولى بالنمو الصناعي والاقتصادي المتكامل وتتميز الثانية بالتشو ه في تنمية قطاعاتها وان التطور يصيب ومن حظ القطاعات المرتبطة بالمركز.

إن الزيادة في الدول التابعة تعود بالفائدة على دول المركز المتقدمة ز وليس على الأطراف ومن أهم أنصار هذه النظرية عربيا المفكر المصري سمير أمين الذي كتب عن الاستغلال غير المتكافئ الذي قاد ويقود إلى مبادلات غير متكافئة عمقت وتعمق الفجوة بين المركز والمحيط وأنتجت وتنتج تركيبا مجتمعيا يعكس علاقات التبعية مما يحرم المحيط من الوصول لإمكانيات التنمية المستقلة دون فك الارتباط مع المركز.

اتجاهات ومدارس التنمية عربيا

العالم الذي انقسم بوضوح إلى قسمين رئيسيين بعد الحرب العالمية الثانية فيما عرف بالعالم الاشتراكي من جهة والعالم الرأسمالي من جهة أخرى ترك كتلة كبيرة من الدول خاصة الفقيرة فيما عرف بدول العالم الثالث. إلا أن هذه الدول لم تكن بمنأى عن التأثر بحالة الاصطفاف بين هذين التيارين، في هذا الإطار انقسمت تلك الدول أيضا فكرا وممارسة إلى تيارين رئيسيين هما الرأسمالي والاشتراكي.

لقد ظهرت في البلدان والمجتمعات العربية أربعة اتجاهات تنموية على العموم كان الكثير منها انعكاسا للنظريات والاتجاهات التنموية على المستوى العالم ي وتأثرت كثيرا بنظريات التحديث من جهة وبالماركسية اللينينة والاشتراكية من جهة أخرى، حتى أننا نستطيع القول بأن هناك اتجاهين هما الرأسمالي بتفرعاته: التقليدي والتحديثي والإسلامي مع ما بين هذه الاتجاهات من تداخل وتأثر وتأثير، وآخر اشتراكي أيضا بتفرعاته الاشتراكي ورأسمالية الدولة الوطنية ونظريات التبعية وتقسيم العمل والتنمية بالاعتماد على النفس.

الفكر التنموي التكيفي

وهوالفكر الأكثر انتشارا وسيادة في الوطن العربي ويرتكز على مقولة التطور البطيء ورفع الدخل القومي ومستوى المعيشة وتثبيت الاستقرار معتمدين على تصدير موارد البلد واستيراد التكنولوجيا والموارد الاستهلاكية ويرتكز هذا المفهوم أو التيار إلى أن التاريخ هو خط سير باتجاه واحد.

ويتناول هذا الاتجاه التخلف باعتباره شيئا جامدا أو غير واضح حيث يتناول التنمية بمعزل عن امتلاك الرأسمالية لوسائل الإنتاج وتوزيع الناتج بطريقة غير عادلة واعتبار التخلف ناتج عن عوامل مثل انخفاض مستوى الدخل ونقص الادخار وضعف الإنتاج والتكنولوجيا وارتفاع نسب النموالسكاني وغيرها من المؤشرات المقارنة أصلا مع بلدان تعيش سياقات وظروف تطور مختلفة.

يخلط هذا التيار في كثير من الأحيان بين الأسباب والنتائج كما يتن اول مشكلة التخلف أحيانا كمشكلة نفسية اجتماعية وبسبب غياب روح المغامرة وجمود الحراك الاجتماعي وتخلف العادات والقيم ويضخم المشكلة السكانية ويهمل الظروف الخاصة بالبلاد، كما يركز أكثر على النموالاقتصادي وانه يكفي أن تتخلص الدول النامية من بعض أو الكثير من سماتها وصفاتها حتى تلحق بركب التنمية وأن المطلوب هوجسر الفجوة الزمنية الواقعة بين العرب والغرب من خلال شراء التكنولوجيا (وتكثيف الاستثمار أي أنه بالإمكان حرق المراحل خاصة في ظل الثورة النفطية ، وأن النمويمكن شراؤه شرط أن تدفع ثمنه" ويتمثل هذا النموذج أكثر ما يتمثل بالأنظمة التقليدية وخاصة الدول المنتجة للنفط والأردن والمغرب، ومن المآخذ على هذا التيار أيضا الفشل في تحقيق التنمية بعد أكثر من 60 عاما من تطوير قطاعات اقتصادية وخدمية مشوهة وتعاظم الإلحاق وفقدان القدرة على السيطرة على الاقتصاد وعملياته وزيادة الشعور بفقدان الثقة والتحول لطلب التمويل الخارجي والديون لتلبية الاحتياجات الأساسية مما أثر على القرار السياسي في هذه البلدان.

التنمية الإسلامية

تنطلق فلسفة التنمية الإسلامية من أن الله استخلف الإنسان في الأرض وبهذا تصبح المشاركة في العملية التنموية على مستوى ا لأفراد وكذلك على مستوى المجموع

جزء من الفريضة الدينية وبالتالي يتوفر الحافز الأساسي ولا يكفي أن يعلم المسلم بذلك بل يجب إقران المعرفة بالفعل.

التنمية وفقا للمفهوم الإسلامي عملية حضارية يشترك فيها أفراد العالم الإسلامي جميعاً، وتتضافر الجهود لتحقيقها ومن الأهمية بمكان أن يقوم المسئولين والرؤساء بتبني المشاريع التنموية والسهر على تنفيذها وان يجندوا الخبراء والمخططين لتنفيذ ذلك.

وأحد شروط العملية التنموية في الإسلام أنها تتم من فوق إلى أسفل عبر خطط من الدولة نفسها ومن أهم شروط نجاحها هو قدرتها على تحقيق التعاون بين أقاليم العالم الإسلامي المختلفة دون أن يلغي ذلك التعاون الاستقلالية.

التنمية الإسلامية ليست مستقلة وقائمة بذاتها وليست تابعة لأحد، هذا ما يردده الكثير من منظري التنمية الإسلامية ويؤكدون على أنها نابعة من داخل المجتمع ومعبرة عن وعيه واعتزازه بذاته، وهي موجودة منذ القدم وان لم يطلق عليها مصطلح التنمية فقد وجد في الفكر الإسلامي مفاهيم مثل الإعمار والعمران وغيرها في مراحل تاريخية سابقة .

التنمية الإسلامية كعملية حضارية تشمل الحقول المختلفة سواء اقتصادية واجتماعية وبشرية، حيث يتم التعبير عنها كعملية شاملة للمجالات والحقول جميعها، فالتنمية لا تحدث في مجال ما دون آخر أو مع تخلف أو إهمال للمجالات الأخرى. من الأمور المهمّة في هذا المجال أيضا ترتيب هذه الاهتمامات من حيث الأولوية، بحيث يتم تقديم الأولى والأقرب لمصالح المجتمع فالأبعد وهكذا دواليك مع التسليم طبعاً بأهميتها جميعاً .

من جديد ظهرت منذ السبعينات، محاولات لبعض المفكرين الإسلاميين لتحديد مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية، من خلال الرؤية الإسلامية للاقتصاد وقد غلب على هذه النظرة الإسلامية، عدم حداثتها وعدم اختلافها الجوهري عن الرؤية الليبرالية. فكانت مفاهيم التنمية المطروحة ليبرالية البناء والهدف في إطار أخلاقي إسلامي مما اضعف هذا الفكر واعتبر غائبا عن ساحة الجدل والحوار الفكري.

فالتنمية الإسلامية تتحقق من خلال إقامة المجتمع الذي يحقق أعلى مستويات الإنتاج لتحقيق أعلى مستويات الاستهلاك، دون نسيان الأخلاق الإسلامية وتقوى الله والتنمية

الإسلامية أداة لنشر الخير والعدل والسلام والحق في أرجاء الأرض وهي تهدف إلى تحقيق تقدم مادي ولكن ليس على حساب القيم.

نلاحظ أن هذا المفهوم لا يختلف كثيرا عن مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الرأسمالي مما جعل البعض يرى أن التنمية الإسلامية لا تختلف عن المفهوم الوضعي للتنمية الاقتصادية والذي يشير إلى هدفين رئيسيين لعملية التنمية الاقتصادية، الأول يتعلق بتحسين مستوى الدخل الفردي والثاني يتعلق بتحسين مستوى العدالة في توزيع الدخل.

وهذا يعني كذلك أن الاقتصاديين الإسلاميين لم يتحرروا من نظرية الملاحقة التنموية، التي أوجدتها المدرسة الكلاسيكية، والتي تفيد أن عدم التنمية يعني حالة تخلف، ولذا يجب تجاوزها إلى حالة أرفع وأحدث، وهو ما يؤكد صحة أن التنمية الإسلامية هي التنمية الليبرالية بضوابط أخلاقية دينية إسلامية

الفكر التنموي الاشتراكي العربي

وينطلق من القناعة بحتمية التطور للوصول إلى المجتمع الاشتراكي حي ث تسير المجتمعات في مراحل التطور الاجتماعي من الإقطاع إلى الرأسمالية إلى الاشتراكية حيث يملك الشعب أدوات الإنتاج ووسائله ويتحكم بالقيمة الزائدة لخير الجميع وتنشأ علاقات إنتاج منسجمة مع هذا النمط الاقتصادية وبنية فوقية تتفاعل جدليا مع البنية التحتية في عملية تطور سرمدية دون استغلال وسيطرة وهم بذلك يشتركون مع والت روسو في حتمية التنمية.

في هذا الفكر يتم تبرير عمليات القصر التاريخ ي حيث أنه وبسبب أن كثير من الدول النامية لم تمر بمرحلة الرأسمالية بعد، وترى هذه النظرية أن الدولة تستطيع ويجب أن تلعب دور الطبقة البرجوازية فيما عرف برأسمالية الدولة الوطنية حيث تؤمم الملكيات وتكون مرحلة انتقالية وتخضع المؤسسات لدكتاتورية الطبقة أو الحزب الحاكم والقائد وتكون المهمة الرئيسية هي بناء المجتمع الاشتراكي وقد قرنت الدول التي اتبعت هذا النظام ونظام رأسمالية الدولة الوطنية بين التحرير السياسي والاجتماعي.

الكثير من أنصار هذا التيار يعتدون بتجربة الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية التي استطاعت في وقت قصير نسبيا أن تحقق انجازات علمية واقتصادية وقدرة وحيوية على التغلب على العقبات.

إلا أن هذا النموذج واجه تحديات جدية في عهد ستالين وتحديات أكبر في أواخر الستينات والسبعينات حتى انهار تقريبا في أواخر الثمانينيات فيما عرف آنذاك بالبرويسترويكا.

أما عربيا فقد وصلت معظم الدول التي سلكت هذا الطريق إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية أوحروب التحرير الوطنية مثل العراق وسوريا وليبيا ومصر والجزائر سابقا.

ومن المآخذ على هذه التيار تركيزه على السياسة أكثر من غيرها من الحقول ونظام الحزب الواحد ودخول هذه الأنظمة في أزمات وصراعات متتالية مع القوى الكبرى أو دول الجوار وتراجع الحريات والتبعية للاتحاد السوفيتي في بعض الأوقات وتميز هذا النموذج بأنه فرض على المجتمع قيادة الفرد واستبعد المشاركة الجماهيرية ولم ينجح في تخطي الحصار والتضييق من الغرب وصار هذا النظام في بعض الدول سجنا كبيرا وتبديدا للثورات و بالتالي فشل وبوضوح في النهوض بالمجتمع ولم يبق من العملية التنموية سوى شعاراتها.

التنمية بالاعتماد على النفس

ويطلق عليها التنمية البديلة أوالتنمية الشاملة، وهذه التنمية ذات نكهة اشتراكية حيث تفسح المجال للقطاع العام دون احتكار وتعتمد توسيع حجم السوق الداخلية ، وقد حدد نادر فرجاني أبعاد التنمية المستقلة بالقدرة على تحقيق أعلى درجة من الرفاه المادي والمعنوي لكافة المواطنين مع ضمان تطور هذا الرفاه باستمرار والاعتماد على الذات وبناء القدرات الإنتاجية التي تضمن الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطن، كذلك فان التنمية المستقلة تعنى بتنمية القدرات البشرية ومشاركتها الفاعلة في الإنتاج وكذلك في عملية اتخاذ القرار والإطار الوحيد الكفيل بتحقيق درجة عالية من التنمية المستقلة في الوطن العربي هي كافة الموارد والإمكانيات التي يملكها الوطن العربي، ووحدته الحضارية، واتساع سوقه واستثمار الموارد الطبيعية بشكل عقلاني وتوفير القدرات التكنولوجية من خلال

الاعتماد وتطوير القدرات الذاتية حيث أن المجتمع حسب هذه المدرسة هو مجموع أفراده ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هوقدرات أفراده. وبهذا المدخل للتنمية فإن الإنسان هوصانع التنمية الحقيقي.

وبهذا فإن تسارع التنمية يرتبط بتوافر العمل المنتج لكل مواطن، وبتوالى ارتفاع إنتاجية العمل يصبح توفير الصحة والتعليم ممكنا.

وهما الشرط الأساسي للتنمية المستقلة المعتمدة على الذات، من جهة أخرى فان التنمية المستقلة تعمل على التخلص من التبعية مما يعني السيطرة الوطنية على التراكم حيث ينادي الدكتور سمير أمين بشرطية فك الارتباط مع الاقتصاد الرأسمالي بل ويضيف (ليس مفهوم فك الارتباط تعبيراً آخر مرادفاً للتنمية المتمحورة على الذات، فهو مفهوم يدل على ظاهرة خاصة، أو بعبارة أدق هو شرط مفروض من النظام. فهو شرط للتنمية المتمحورة على الذات في ظروف وراثة ذات طابع ظرفي).

كما يؤكد هذا التيار على حاجة دول العالم الثالث لتحرير نفسها من مضمون النموذج النيوكلاسيكي الاقتصادي وصهر قيم التحديث مع القيم الدينية. ويجب أن يكون تعبير التنمية دالاً على التغيير الإرادي في مقومات المجتمع، بغض النظر عما إذا كانت نتائج هذا التغيير خيراً أم شراً، ولمصلحة مَن مِن فئات المجتمع يكون هذا التغيير. فالتنمية المستقلة هي: التغيير الإرادي المقصود الذي يحرر شعوب الدول المتخلفة من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها.

ولهذا فإن من شروط نجاح التنمية المستقلة أن تكون تنمية متمحورة حول الذات لمواجهة النهب الاستعماري والاستغلال الذي تتعرض له الدول النامية من قبل الدول المتقدمة من خلال التبادل التجاري الدولي غير المتكافئ.

- يجب أن تسعى التنمية إلى تحقيق الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطن، من أجل القضاء على التفلوت في المجتمع.
- ضرورة المشاركة الشعبية في الحفاظ على الهوية الحضارية للأمة العربية.

وبذلك نصل إلى النتيجة التي تعرف التنمية المستقلة بأنها الاعتماد على النفس. في

وتشدد هذه النظرية على أهمية الوعي التنموي بين القطاعات الجماهيرية ، وأن تتحول القضية التنموية إلى قضية اجتماعية عامة وضمان مشاركة الجماهير في صياغة الخطط وتنفيذها وضمان الأجواء الديمقراطية لتحقيق ذلك ، وهذا الأمر لا يتم إلا في نسق عربي متقدم حيث لا يوجد بلد عربي تتوفر فيه شروط التنمية ومعاييريها منفردا.

ما الذي نتعلمه

مما سبق نرى أن الاتجاهات المختلفة للفكر التنموي تفتقد إلى الأساس المعرفي ، فالأسس المعرفية التي قامت عليها النهضة في الغرب والتي نقلت إلى الوطن العربي لم تجابه الجانب الحقيقي للتحدي المطروح على الأمة العربية، ولم يستطع فكر الإصلاح أن يجيب على الأسئلة المطروحة، وبقي ذلك الفكر صدى مشوها للفكر الغربي وكذلك بقي هذا الفكر المنقول مسكونا بشبح المواجهة وتلكأ بين الإقدام والإحجام ولا زال.

وفي الوقت الذي يتحول المشروع التنموي العربي إلى امتداد للمشروع الثقافي الغربي ويدخل مرحلة الإقصاء والتهميش متجاوزا مرحلة الاحتواء والذوبان ، نجد أن الفكر التنموي العربي لا زال فكر نخبويا يفرض من فوق ولا يكون ثمرة للتطور المعرفي المستند إلى سياق عام من التطور، وإحجام هذا لفكر عن الاستجابة للتحديات السياسية والحضارية والقيمة والثقافية.

لقد كان من نتيجة ذلك أن خرج الفكر التنموي برؤية تنموية غير صلبة لأنها بدون جذور، وقد أسماها صايغ بالتنمية البديلة (صايغ، 1998،) والتنمية الشاملة المطردة (صبري عبد الله، 1997، ص53) والتنمية العادلة المستقلة (الأطرش، 1995، ص96) والتنمية المتكاملة متعددة الجوانب (الجربلوي، 1994، ص3–24) وجميعها تعمل على التوفيق بين الاتجاهات الفكرية المختلفة وتضع عناوين للعمل قد تكون مهمة وجلية وواضحة للعيان.

كما نستطيع أن تلاحظ مما سبق أن التنمية بالاعتماد على النفس هي الأكثر قربا لأحلام وطموحات المواطن العربي والمعبر عن توقعاته ومطالبه مما يفتح المجال إلى رفع مستوى الدافعية والشعور بالملكية والانتماء لهذه المدرسة مما يفتح المجال واسعا للتغلب على مشكلة الشعور بالغربة والاغتراب للمواطنين داخل مجتمعاتهم كما انه يوفق ما بين قضايا الأمة وعلاقاتها التاريخية مع دول الاستعمار ويستجيب للمشاعر

المتراكمة والمتزايدة بأهمية الاستقلال والتخوفات من الأهداف المعلنة وغير المعلنة للغرب، كما تفتح هذه المدرسة الباب واسعا أمام معالجة إشكالية الأصالة والمعاصرة وتضع التنمية كاحتياج شامل في إطار نهضوي يمكن الأمة الموحدة من السيطرة على مقدراتها واستعادة هيبتها لتكون ندا للأمم المتقدمة.

غير أن هذه المدرسة تفتقد لقدرتها على التواصل مع الواقع وتشكل مداخل لحلول منفصلة عن السياق الذي تعيش فيه المجتمعات العربية حاليا من حيث كونها بلدانا إقليمية تتناوشها الخلافات والتناقضات والصراعات والحروب الداخلية أو البينية أحيانا وتفتقد لقدرتها على اتخاذ القرار المستقل.

ولهذا فإن عملية الخروج من المأزق التنموي ليس معزولا عن الخروج من المأزق الفكري العربي العام الذي لم يتمكن من مجابهة الأسئلة الابستمولوجية الأساسية ولم يتجاوز الدائرة المغلقة التي يعيشها منذ قرون والمتعلقة بعدم القدرة على الخروج من المأزق الميتافيزيقي الذي يركن للقوى الخارقة ويعجز عن إعطاء الإنسان دورا ومسؤولية شخصية تامة عن وجوده، كما أن هذا الفكر لم يخرج من الصدمة الحضارية التي عاشها وأثرت على صياغة تاريخه وجعلته يستسهل إلقاء اللوم على الآخر في تخلفه سواء بالسلوك الاستعماري للغرب أحيانا وتارة بالسلوك الإلحاقي متناسيا أن المجرى التاريخي لحركة المجتمعات تحكمها تلك العلاقة الجدلية التي تربط مجموعة من النظم المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والتي تفرز مظاهر نمو أوهي نفسها التي تفرز مظاهر نماء متخلخل ومجتمع مهزوز عاجز وتابع وملحق وشخصية مترجرجة ضائعة.

فهذا الفكر ينطلق من مسلمة أن إمكانيات التطور القطري معدومة ومزروعة في الهم اليومي للمواطن العربي ألا وهي قضية الوحدة، ويلجأ إلى المؤشرات الواضحة من تخلف تكنولوجي وانعدام للبحث العلمي وتوسيع السوق المحلي والخارجي كمقومات لعملية النجاح التنموي مارا بذكر الإشكاليات الظاهرة المتعلقة بالمديونية العربية و الأزمة الاقتصادية التي تصل إلى أكثر من 200 مليار دولار وخدمات الديون التي تتج اوز العشرة مليارات من الدولارات سنويا بالإضافة إلى موضوع الزراعة العربية و الأمن الغذائي العربي الذي يعيش في إطار توفر 180 مليار هكتار من الأراضي الزراعية يزرع ربعها فقط وانتشار الأمية وانعدام الأبحاث وميل التعليم للتوجه النظري بالإضافة

إلى مؤشرات الصحة العامة التي تظهر تخلفا عن هذا الواقع، وبالتالي نرى الفكر التنموي يجتهد كثيرا في وصف هذا الواقع دون تشخيص أسباب هذا التخلف، وعندما تجري بعض المحاولات نجدها مسكونة بهم الآخر والعلاقة الصراعية معه من جانب والرغبة باللحاق به من جانب آخر، ورغبة في البحث عن السهل من خلال تغييب دور العامل الذاتي بإلقاء المسؤولية على الغرب والاستعمار متناسيا أن النسق المعرفي و القيمي الذي يخلق الإنسان وتوجهاته، قوته وضعفه، وأن الإنسان هومادة التاريخ وصانعه وانه هوالذي يستطيع ان يمكن العملية النهضوية سواء اقتصادية أوغيرها من حفر مجرى تطورها للأمام بقواها الذاتية المتدفقة.

التنظير الغربي للتنمية ينطلق من الثقافة القائلة بأن الغرب سيبقى الأقدر على تحقيق السبق والتفوق وانه اجتاز عملية التحديث و أن ليس هناك من بدائل للدول النامية سوى اللحاق بالغرب، وهذا ما يطلق عليه عقلنه الواقع وهو في الحقيقة يهدف إلى تسهيل السيطرة على هذه المجتمعات ويعتمد في ذلك على أن التبعية الاقتصادية هي ثمرة التطور العلمي والتقني الموجود لديه والذي يستطيع تسويق منتجاته في أسواق الدول التي تسعى للحاق به، وأما تنمية المجتمع فهي تتم في إطار عقلنه الثقافة وتطوير الاتصالات ونشر القيم والثقافة الاستهلاكية وإطلاق العنان للسوق الحرة، أما التنمية السياسية فترتبط بتطور الحقوق الحديثة للإنسان.

وفي هذا السياق يقول الدكتور مشورب "إزاء الفشل الذريع لخطط التنمية في انتشال الدول النامية من الواقع الأليم الذي تعيشه وخيبة الأمل في الفكر الذي قامت عليه خطط التنمية كان من الضروري البحث عن فكر تنموي جديد يستطيع الفكاك من حالة التبعية التي تربطها بالدول الصناعية" (مشورب، 1997 ،147).

وهكذا فإن أول الخطوات الواجب اتخاذها من اجل إيجاد فكر تنموي عربي يستجيب للتحديات ويستطيع أن يكون المدخل لحركة نهوض واسعة هي أن يبدأ بدراسة الواقع الحالي دراسة علمية وتشخيص التخلف وأسبابه فالتخلف ليس حاله ثابتة في حياة الشعوب بل هونتيجة لظروف تاريخيه محددة تشابكت فيها مجموعة من العوامل (مشورب،1997، ص151) "فالمحاولات النظرية التي لا تستند في رؤيتها إلى البعد التاريخي ستبوء بالفشل كما أن عدم إدراك الاختلافات والخصوصيات للأقطار المختلفة والتجمعات

السكانية المختلفة من شأنه إضعاف النظريات التنموية، إن الفكر التنموي الذي لا يتوجه إلى الإنسان لن يكتب له النجاح فالتقدم الاقتصادي والزيادة الإنتاجية قد تكون ح الات طارئة ولكن "الإنسان العصري" (الجرباوي،1994، ص3-24) هوأساس عملية تطور مستمرة ومعمدة على النفس وليست ملحقة أو تابعة وهو الكفيل بتعبئة الفائض الاقتصادي واستخدامه بهدف ثابت، واستمرارية النمو هوالكفيل بتنمية إنتاج الغذاء الكافي لاستهلاك أفراده، وهوالقادر على الاحتفاظ بخيارات التعاون مع الجهات التي يختارها وفقا لمصالحه وأولوياته ويمكنه من الخروج من حالة العزلة التي تطرح الآن كخيار دون الذوبان في مشروع العولمة الذي أعد لإقصاء وتهميش وإلحاق الأطراف ودول العالم الثالث وإلغاء دور الدولة القومية فيها.

لفصل الثالث

أحوال التنمية في الوطن العربي

الحديث عن أحوال لتنمية في الوطن العربي في هذا الفصل هو بهدف توضيح أن الفكر التنموي العربي لا يعيش ويتطور منفصلا عن الواقع بل ما هو إلا محاولات للإجابة عن الأسئلة المركزية والتحديات التي تجابه التنمية في الواقع. فهل حققت التنمية العربية انجازات جدية؟

كما أن هذا الفصل هومحاولة لتقييم الوضع الحالي للتنمية في البلدان العربية من خلال التقارير والأبحاث والدراسات التي عالجت ذلك، موضحا الإشكالات والإخفاقات أو النجاحات إذا وجدت والتحديات التي تجابه التنمية في هذه البلدان.

منطلقا من فرضية أنه ونتيجة إلى كون الأفكار التنموية العربية صدى مشوها لما يطرح في الغرب وتسهيل عمليات الإلحاق والتبعية التي تعيشها البلدان العربية، فقد عجزت أو فشلت التنمية العربية عن تحقيق انجازات جدية وبقيت تعاني من أزمات جدية وتراجع خطير في كافة المجالات، فما هي حقائق هذا الوضع وما هي مؤشراته؟

تقع معظم أراضي الوطن العربي في نصف الكره الشمالي، ويــعد البــحر الأحمــر أداة الاتصال بين جناحي الوطن الــعربي حيث لا يزيد عرضه عن بضعة مئات من الكيلومترات، يقع الوطن العربي وسط قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويطل على المحيط الاطلنطى غربا والبحر المتوسط شمالا والمحيط الهندي والخليج العربي وخليج عُمان شرقا، ويمتد الوطن العربي فيما بين خطى طول 60°شرقا، °غربا، (أي يشغل خط طول) ودائرتي عرض 2°جنوبا، 37.5 شمالا، (أي يشغل 39.5 دائرة عرض) وتمر في الوطن العربي دائرة عرض الرئيسية (دائرة الاستواء) في جنوبه وخط الطول الرئيسي (خط جرينتش) في غربه أما مساحة الوطن العربي فتبلغ 14 مليون كم2، ومن مزايا اتســـــاع مساحته تنوع الإنتاج الحيواني والنباتي والزراعي واختلاف أنواع الصخــور.

تقسم الحدود السياسيه إلى قسمين: الحدود الخارجية وهي التي تفصل الأراضي العربية عن الدول المجاورة والحدود الداخلية وهي التي تفصل بين الدول العربية، وتتخلل أرض الوطن العربي بعض المسطحات المائية وتعتبر المنطقة العربية إقليم اتصال بين جهات متباينة في خصائصها الجغرافية وهي تعتبر موطن الإنسان الأول ومركز ظهور أولى الحضارات البشرية مما أكسبه أهمية روحيه .

تتجلى أهمية موقع الوطن العربي الإستراتيجية في كونه طريق اتصال بين قارات العالم القديم براً وبحراً وجوا وإشرافه على بحار ومحيطات وخلجان نشطة بالملاحة العالمية وتحكمه المفترض بالمنافذ البحرية والبرية ذات الأهمية الاقتصادية والعسكرية مثل

مضيق جبل طارق مضيق باب المندب مضيق باب السلام، أما الطرق البرية فهي طريق بلاد الشام الرافدين، طريق وادي النيل، الطرق العابرة للصحراء بين المتوسط وإفريقيا كما يعد الوطن العربي عقدة مواصلات حيوية بين الغرب والشرق في حال أحسن استخدام هذه الميزة وتتوافر فيه مساحات كبيرة صالحة للزراعة والرعي، مما أدى إلى تنوع موارده الزراعية والرعوية.

كما يعتبر الوطن العربي مهدا للحضارات القديمة،مثل الحضارة الفرعونية فى مصر حضارة بلاد الرافدين فى العراق حضارات بلاد الشام وبلاد اليمن، كما تعود أهمية الوطن العربي الدينية إلى نزول الديانات السماوية الثلاث (اليهودية والمسيحية والإسلامية) على أرضه ومنه انتشرت إلى العالم كله، كما توجد فيه أماكن مقدسة للديانات السماوية الثلاث يقصدها الناس للزيارة والحج مما أكسبه قيمة روحية عظيمة في نفوس معظم سكان العالم، ومنها: بيت المقدس كنيسة المهد وكنيسة القيامة في فلسطين، والكعبة المشرفة في السعودية .

يختزن الوطن العربي في باطنه وعلى أرضه ثروات طبيعية ضخمة، إضافة إلى المخزون الاحتياطي الهائل من النفط. أما ثروة الوطن العربي من الطاقة الشمسية فتصل إلى أرقام فلكية، بالإضافة إلى الثروات الزراعية إذا ما أحسن استغلالها حيث أن ذلك إن حدث فانه في واقع الأمر يحدث لكن بكفاءة ناقصة إلى حد بعيد. فنسبة مساحة الأرض القابلة للزراعة في الوطن العربي لا تزيد حتى الآن على 3.7% من المساحة الكلية في مقابل 6.7% بالنسبة للعالم ككل (عزت حجازي، 1985، ص17).

وعلى الرغم من أن نصيب الوطن العربي من المراعي بالنسبة لنصيب العالم ككل (9%) وهو ما يشكل ضعف نسبة سكانه إلى إجمالي سكان العالم (3,7%) فإن البلدان العربية تستورد أكبر جانب من حاجتها من اللحوم إذا استثنينا الاستغلال البدائي في أدواته والعائد منه. ففي مصر، التي تقع على البحر الأحمر والبحر المتوسط، ويخترق نهر النيل أراضيها من الجنوب إلى الشمال، لا يتجاوز متوسط صيد الأسماك سبعة كيلوجرامات للفدان الواحد سنويا، في حين أن متوسط إنتاج المصائد العالمية خمسمائة كيلوجرام للفدان.

حسب التعدادات السكانية فان عدد سكان الوطن العربي بلغ 331 مليون نسمة تقريبا في العام 2009 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ص 35). مع التنويه أنّ هناك فئات من السكان الذين لا يتكلمون العربية في دول مثل الصومال، جيبوتي، جزر القمر، السودان، والعراق وسوريا. إلا أنّه يوجد فئات أخرى من السكان الذين يتكلمون العربية لكنهم يسكنون دولا أخرى غير منضمّة لجامعة الدول العربيّة مثل إقليم الأهواز في إيران وفيه 8 ملايين من العرب. يوجد عرب كذلك في تشاد وتركيا وإيران واريتريا ومالي وإندونيسيا وماليزيا.

يتبع معظم سكان الوطن العربي الديانة الإسلاميّة والباقي أغلبهم من المسيحيين وهم يتمركزون في بلدان المشرق العربي (لبنان وسوريا ومصر وفلسطين والأردن والعراق). أما اليهود فقد ازداد عددهم بعد اغتصاب فلسطين وتهجير أهلها واستقدام مهاجرين يهود من شتى أنحاء العالم، وتوطينهم في فلسطين من اجل بناء دولة يهودية في فلسطين، كما لا تزال توجد أعداد قليلة من اليهود في المغرب واليمن.

يتميز الوطن العربي بواحدة من أعلى معدلات النموالسكاني في العالم اجمع، فإذا أخذنا الرقم السكاني الحالي بالاعتبار فستصبح البلدان العربية نحو 385 مليون نسمة بحلول العام 2015 بالمقارنة مع 331 مليون في العام 2009 و 172 مليون نسمة في العام 1980 (–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، ص35). ويلاحظ الارتفاع المتزايد لعدد السكان الذين ينتقلون إلى المدينة من الريف حيث ذكر تقرير التنمية البشرية انه في العام 1970 –38% من السكان من الحضر وفي العام 2005–55% من الحضر كما يتوقع أن يكون فوق 60% من الحضر في العام 2020 والمجتمع العربي مجتمع شاب حيث يبلغ المتوسط العالمي لمعدل العمر 28 عام في حين يبلغ المتوسط العربي لمعدل العمر 22 عام.

يواجه الوطن العربي اختلالات سكانية كبيرة تتفاقم يوما بعد يوم، وتنذر بمخاطر مصيرية وتتمثل هذه المشكلة في وجود كثافة سكانية عالية، في دول عربية ذات مصادر اقتصادية وموارد مالية محدودة، مثل مصر واليمن والسودان، في حين تقوم الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية المتدنية والغنية مثل دول الخليج بجلب حاجتها من العمالة

من الأسواق الآسيوية بأعداد كبيرة جدا، فعلى سبيل المثال لا الحصر فان عدد سكان قطر في عام 1993م قدر بـــ 559 ألف نسمة، بلغ عدد القطريين منهم 126 ألف نسمة، والعرب 106 آلاف نسمة، والأجانب 227 ألف نسمة. وفي نهاية عام 1995 ناهز عدد السكان فيها أل 600 ألف نسمة، يبلغ عدد المواطنين منهم الخمس فقط، في حين يشكل الوافدون أربعة أخماس السكان، على الرغم من أن نحو نصف المواطنين هم من الذين تجنسوا مؤخرا (الكواري، 1995 ،ص 52 –53).

مما سبق نستطيع وبسهولة أن نرى أهمية التكامل العربي على المستويات كافة وخصوصا الاقتصادية لأن مؤشرات الواقع توضح بما لا مجال للشك فيه أنه من الصعب على الدول العربية منفردة مجابهة التحديات دون تعاون وتكامل مع الدول العربية الأخرى فالثغرات والاحتياجات تجد أجوبتها بسهولة من خلال خطط التكامل والانفتاح العربي العربي.

إذن التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ليس خياراً مطروحاً بل هو أمر وجود وعدم، فالتجمعات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها عالم اليوم، والتكتلات الاقتصادية العالمية قد لا تجمع أفرادها إلا المصالح المادية المشتركة، ذلك لإن عصر العولمة الذي نعيش فيه هوعصر التكتلات الاقتصادية، عصر الاتصالات، عصر العولمة، وغيرها من السمات التي توحي بأن العالم متجه نحوالاندماج على شكل مجموعات متراصة تربطها مصالح اقتصادية.

انه لمن المستغرب والمحزن أن تقف أقطار العالم العربي مكتوفة الأيدي إزاء ظاهرة العولمة، في حين أن عليها تعد العدة لمواجهة الآثار السلبية لها وبشكل جماعي مما يعزز الأثر ويرفع من الإمكانيات، فللدول العربية منفردة لا تستطيع مواجهة متطلبات العولمة اعتماداً على الإمكانات القطرية، فالترابط والتكامل الاقتصادي أصبح قضية مصيرية.

غير أن بناء الإرادة الجماعية وتكتل القوة والإمكانيات يحتاج إلى وعي جماعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المنطقة العربية، وهذا يتم من خلال خطة تنموية عربية شاملة تعتمد الأمن الغذائي ودعم التعليم وتطوير شبكات الأمان الصحي والاجتماعي وتوفير البنية التحتية الأساسية للحركة والتبادل التجاري

العربي، كما أن ذلك لن يتم دون مجموعة من الإجراءات التي تسهل حركة الأفراد والبضائع وتسمح بمراكمة رأس المال وتشجع المؤسسات المالية والتنموية الجماعية وتشجيع المبادرات والمؤسسات المشتركة والعمل من أجل إيجاد عملة عربية موحدة كمدخل لهذا التكامل.

الوضع السياسي والأمني وحقوق الإنسان في الوطن العربي

الوطن العربي مقسم حاليا إلى 22 دولة منها فلسطين التي تعيش تحت الاحتلال العسكري الاستيطاني الإسرائيلي منذ أكثر من ستة عقود، حيث لا زالت إسرائيل تمارس سياسات الاستيلاء على الأرض وطرد السكان وتهويد المكان وتهجير السكان وما ينتج عن ذلك من حالة توتر دائم تترك آثارا كبرى على عملة التنمية في البلد المحتل ومحيطه، أما العراق التي احتلت عام 2003 حيث غزت أمريكا الأراضي العراقية وأسقطت نظام حزب البعث العربي بقيادة صدام حسين واعتبرت الأمم المتحدة أمريكا وبريطانيا دولتين قائمتين بالاحتلال مع كل ما يصاحب ذلك من مسؤوليات، أما الصومال ومنذ العام 1991 تعرضت لنوعين من التدخل من قبل الولايات المتحدة في العام 1992 التي انسحبت بعد ذلك بعام ثم تدخل القوات الأثيوبية في العام 2009 . بالإضافة إلى ذلك هناك أيضا بعض الأجزاء الأخرى المحتلة من قبل إسرائيل مثل الجولان السور ي وبعض الأجزاء الجنوبية في لبنان. وأيضا احتلال لواء الاسكندرونة السوري من قبل تركيا وبعض الجزر الإماراتية من قبل إيران كما أن السودان لا زالت تعيش الصراع الداخلي الذي يعرضها للانقسام وكذلك اليمن خيث ندور الحروب الداخلية، إلى جانب مشكلة الصحراء الغربية في المغرب، دون أن يعني هذا التخصيص وجود حالة استقرار في بقية الدول فالكثير منها إن لم نقل جميعها تعيش أحداث عنف سياسي على اختلاف أشكاله وتعدد أسبابه سواء كانت عرقية أو دينية أو سياسية، ومما يجدر ذكره أن الاحتلال قد عمق الانقسامات الطبقية والمجتمعية والطائفية والقبلية وهدد ولا يزال الحريات وحياة الأفراد والجماعات وهدد قدرة الناس على الوصول إلى الغذاء الأمن والصحة والتعليم، إلى جانب ما للعنف من نتائج مدمرة على الصحة النفسية للأفراد (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009 ص175) أومن حيث مدى حرص الأنظمة والدول على احترام الحقوق الأساسية

للمواطنين العرب، هذا إذا ما استطعنا إطلاق كلمة مواطنين عليهم فالصورة سوداوية وقاتمة وما تسجله التقارير أقل كثيرا مما يحدث في الواقع، فحتى عام 2009 فقط 10 دول صادقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي دخل حيز النفاذ في عام 2008 وكما يذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية فإن هناك ستة دول عربية تحظر إقامة أحزاب سياسية هي الإمارات العربية والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا، كما أن البحرين تسمح بتشكيل ما يسمى جمعيات سياسية وليس أحزابا، بالإضافة إلى أن عددا آخر من الدول يعيش درجات ملموسة من القمع والتقييد قد تبلغ حد الحظر (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009 ص58).

كما أن سجل التعذيب في الدول العربية طويل، فقد أورد التقرير أن التعذيب ق سُجل في 8 دول عربية بين الأعوام 2006–2008 منها السعودية العربية ومصر والمغرب وهذا لا يعني عدم حدوثه في عدد آخر من البلدان، كما تحدثت التقارير عن الاحتجاز غير القانوني ولفترات قد تصل حتى سنوات طويلة في السجون، وفي كثير من الأوقات دون محاكمة، هذا بالإضافة إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية ووجود محاكم عسكرية واستثنائية، كل هذا بالإضافة إلى أن هناك الكثير من المواطنين يحرمون من حق اختيار ممثليهم حتى في ظل وجود انتخابات والتي كثيرا ما يشوبها اختلالات جدية وتشكيك عال في مصداقية ما يعلن.

الدولة في الوطن العربي تحتكر حق استخدام القوة (قوى الأمن والقوات المسلحة) التي لا تخضع لرقابة لتهديد أمن الإنسان العربي أكثر من الدفاع الوطني، وحصيلة ذلك استمرار تخلف البلدان العربية عن ركب بعض البلدان النامية الأخرى في مجال الارتقاء بحالة الأمن بين المواطنين فيها تقرير التنمية الإنسانية العربية –2009 ص77).

من جهة أخرى ومع أن العنف ضد المرأة هو ظاهرة عالمية ولا تقتصر على الوطن العربي، غير أن المرأة العربية تجد نفسها في مرتبة دونية داخل الأسرة انعكاسا للبنية البطرياكية في المجتمع العربي التي تؤسس لدونية المرأة والطفل وتشرع استخدام أشكال العنف والضرب والاغتصاب والقتل وإلحاق الأذى الجسدي وتشويه الأعضاء التناسلية المنتشر في الصومال بنسبة 97% ومصر 95% واليمن 22% حسب منظمة الصحة العالمية كما أن جرائم الشرف التي تستهدف المرأة عقابا لها على فعل تعده عائلتها سلوكا منافيا للأخلاق لا زالت مستمرة (المصدر السابق ص 81–85) ومنتشرة

في معظم البلدان العربية على الرغم من أن غالبية الدول وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة العربية، ومن الجدير ذكره هنا أن 13دولة عربية فقط صادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

ومع أننا في القرن الواحد والعشرين فإن البلدان العربية لا زالت أحد أهم مقاصد الاتجار بالبشر رغم الحديث المتواصل عن الثقافة العربية التي تصون كرامة البشر.

كما يبلغ عدد اللاجئين في الوطن العربي حوالي 7.5 مليون لأجيء عام 2008 وهذا يساوي 46.8% من مجموع اللاجئين في العالم البالغ عددهم 16 مليون وتشير التقارير إلى أن نفوس الأكثرية العظمى من اللاجئين مسكونة على الدوام بذكريات المذلة والاضطهاد والإحساس الدائم بفقدان وطنهم (تقرير التنمية الإنسانية العربية – 2009 ص94) وما ينتج عن ذلك من تداعيات تترك آثارا سلبية على المجتمعات العربية عموما وعلى البنية المجتمعية والحالة الأمنية.

المجتمع المدني في البلدان العربية ضعيف بشكل عام وفي حال وجوده فإنه مقيد بالقوانين وسلطة الدولة كما أن القيود مفروضة على مصادر التمويل الخارجي.

كما أن الكثير من الدول العربية تحولت للأحكام العرفية وأحكام الطوارئ التي أصبحت أسلوب دائم لتوجيه الحياة السياسية عام 2008 حيث فُرضت حالة الطوارئ في ست دول عربية هي الأراضي المحتلة منذ 2007 العراق منذ 2004 السودان منذ 2002 الجزائر منذ العام 1992 ومصر منذ العام 1981 وسوريا منذ العام 1963 (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009 ص61)

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن واقع الحال السياسي في الوطن العربي مدعاة للتشاؤم فمجرد نظرة سريعة على ذلك الواقع تظهر حجم التردي والانقسام والضعف وعمق المآزق التي تحول دون تمكن الدول العربية أ من لعب دور واضح المعالم ومؤثر على المستوى الإقليمي أو العالمي وحتى أحيانا في الأزمات الوطنية مثل لبنان واليمن والسودان وفلسطين، إن مقارنة بسيطة بين الدور الذي تلعبه بلد مثل تركيا في المنطقة أو إيران أو إسرائيل نجد أن هناك تفوقا لهذه الدول في كافة المجالات وقدرة

جيدة على استثمار إمكانياتها البشرية والعلمية والإستراتيجية في تحديد اتجاهات تطور المنطقة والسياسات المتبعة تجاهها.

التعليم في الوطن العربي

القاسم المشترك للمنهج السائد في عملية التعليم في الوطن العربي هو كيفية استهلاك المعرفة وليس إنتاجها كما أن هناك فجوة كبيرة بين النظريات والواقع، حيث أن الخطط والأهداف هي مجرد مقولات وليس مخرجات، كما بات من المعروف أن التعليم في الوطن العربي يفتقر للبيئة الديمقراطية، حيث لا تزال العملية التعليمية ترتكز على السيطرة أكثر مما تعزز الاستقلالية والتفكير الحر والنقدي وفي ظل السلطة الأبوية ينحسر الإبداع ويصبح مرتبط بالملموس ويضعف القدرة على التصور مما يؤدي إلى التعويق الموضوعي للبلدان العربية.

لقد بلغت الأمية في بعض الأقطار 40% وقد تصل في بعضها إلى 80% بالإضافة إلى انخفاض مستوى التعليم، فكما ورد في تقرير أعدته شبكة الجزيرة فان معدل معرفة القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي يبلغ 54.82% ولدواعي المقارنة فإن معرفة القراءة والكتابة في إسرائيل على سبيل المثال 95% وفي أميركا 97% وألمانيا 99%. أما أعلى معدل لمعرفة القراءة والكتابة في الوطن العربي فسجل في الأردن حيث يصل إلى 86.6%وفي لبنان يصل إلى 86.4%, في حين يسجل أقل معدل في الصومال 24% فقط، وفي اليمن 38%، هكذا نجد أن الفرق المعرفي بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعيا يعد من الهموم التي تواجه التنمية العربية، خصوصا وأن نموالاقتصاد يعتمد في ظل الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات على العلم والتقنية، حيث تشير أحدث الدراسات إلى أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل اليوم حوالي (0%)لا تكاد تكون موجودة ونسبتها تقترب من الصفر من المنتجات المصنعة الحديثة (المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة،2002)

من الملاحظ أن الوطن العربي يعاني من تدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 0.15% مقارنة مع 2.8% في اليابان، و3.6% في السويد، 2.8% في كوريا الجنوبية، و2.4% في إسرائيل (الهيتي، 2003، ص7) أما نسبة مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي فتقدر بنحو 4.57 لكل مائة نسمة، وهي نسبة

منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ 9.72 . ويقدر معدل امتلاك أجهزة الحاسوب في الوطن العربي ب 6.72 لكل 100 شخص مقارنة بالمعدل العالمي 9.22 لكل مائة شخص (الهيتي،2003، ص7).

وينطبق هذا الواقع المؤلم على حالات أخرى، ومن أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ أن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى 1٪ في الموازنات العامة! ويتخلف واقع التمويل العربي للبحث العلمي كثيرًا عن المعدل العالمي، ويتخلف أكثر عامًا بعد عام، وتختلف الأقطار العربية فيما بينها من حيث حجم الإنفاق على البحث العلمي. والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5٪ في أحسن الأحوال في الأقطار العربية كافة لعام 1992م، وهي نسبة ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في عدد من الدول المتقدمة، في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) حوالي 9.8 مليارات «شيكل»، أي ما يوازي 2.6٪ من حجم إجمالي الناتج الوطني في عام 1999م، أما في عام 2004م فقد وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل إلى 4.7٪ من نتاجها القومي الإجمالي. (زحلان، 1991، ص4-7).

التعليم من أهم أسس للتنمية والتقدم والنهضة، فالإفراد المتعلمين المؤهلين هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات، حيث يساهم التعليم بشكل كبير في بناء الشخصية الوطنية والهوية الحضارية، وهو المدخل لتطوير قوة عمل تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل، وعبر التعليم تكون الأمم اقدر على التواصل مع العالم والتعامل مع مستجداته.

والتعليم من مرتكزات الأمن القومي وفيه ومن خلاله يتحدد مستوى الدولة ومكانتها بين دول العالم، لأن التقدم في نظام التعليم يعني التقدم في كل مسارات الحياة وعدم الخروج من مأزق تطوير التربية والتعليم والبحث العلمي في الوطن العربي يزيد حالة التخبط وعدم الاستقرار التي تعانيها سياسات التربية والتعليم والبحث العلمي في عديد من الدول العربية، ومن أجل إصلاح التعليم، وإنجاز تقدم حقيقي في تطوير التربية والتعليم العالي في الدول العربية، يجب أن يتم النظر إلى التعليم كمنظومة متكاملة الحلقات تبدأ من رياض الأطفال حتى المرحلة الجامعية، بحيث تمهد كل مرحلة للمرحلة التالية وتعد لها. إن غياب التفكير الإستراتيجي يجعل عملية تطوير البحث والتعليم تتم بالقطعة، وتلغي

إمكانيات التراكم المؤدي إلى تغيير وانتقال نوعي في حين أن عملية الإصلاح يجب أن تتجاوز زيادة الميزانيات وحسب إلى المناهج والمدرسين ووسائل التعليم والبيئة التعليمية.

الوضع الاقتصادي

كما يتضح من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 فإن النمو النسبي لا زال موجودا في معظم الأقطار العربية رغم بعض الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، وقد أظهر التقرير الاستمرار في التوسع في الأنشطة المصرفية وإتباع استراتيجيات تساهم في تقليل المخاطر من خلال دعم القواعد الرأسمالية، ولاحظ أيضا ارتفاع قيمة الناتج الصناعي العربي بنسب نمو 3.5% كما تحدث التقرير عن التجارة العربية الخارجية والبينية مظهرا أن قيمة التجارة الإجمالية العربية ازدادت بنسبة 32% لتصل إلى 1.050 مليار دولار في العام 2008 . كما أكد التقرير ارتفاع ا قيم التجارة البينية العربية حيث بلغ متوسطا قيمته نحو 82.5 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 22.5 بالمائة في عام 2008 ، كما أن الأمن الغذائي يعد من التحديات الرئيسة في الوطن العربي وتزايدت أهميته بصورة كبيرة منذ ظهور الأزمة الغذائية العالمية في عام 2007 وبلغت ذروتها في عام 2008 حيث أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية الرئيسية وشح الواردات منها .

يتضح من المطالعات للتقارير والأوراق المعدة بشأن الوضع الاقتصاد ي العربي أن الدول العربية أكثر ثراء منها نموا وترتبط مسيرة الاقتصاد في البلدان العربية منذ سبعينيات القرن الماضي بمسيرة النفط (زحلان، 1991، ص4-7) ويصل الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 1195.074 مليار دولار أميركي ويبلغ ومتوسط معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي إلى 4095 دولارا أميركيا مع العلم أن هذه الأرقام غير حقيقية فيما يتعلق بأكثر من 90% من سكان الوطن العربي، حيث أن معدلات الدخل في الدول المصدرة للنفط أعلى بكثير من غيرها، فعلى سبيل المثال يبلغ معدل دخل الفرد في قطر 15506 دولارا بينما في السودان 422 دولارا وفي الصومال 170 دولارا في العام 1993 أما اليوم (النجف، 1998، 396) فيمكن ملاحظة الفرق بمقارنة أعلى معدل يسجل في الإمارات العربية حيث يصل نصيب الفرد

إلى 22800 دولار. وأقله في الصومال حيث يصل إلى 600 دولار، وفي اليمن 830 دولارا أميركيا.

وعلى الرغم من أن نسبة سكان الوطن العربي إلى إجمالي سكان العالم تزيد في أقل تقدير على 4% فقد هبطت مساهمة الناتج الإجمالي العربي في إجمالي النـــاتج الإجمـــالي العالمي من 3.1 % (650 مليار دولار) سنة 1993 إلى 2,1% سنة 1997 (599 مليار دولار) وإلى 2,3% عام) 2000 حيث يعود ارتفاع الناتج الإجمـــالي إلى ارتفاع أسعار النفط (الصوراني، 1993، ص153) لدرجة أن بعض الاقتصاديين العرب قالوا بعدم تجاوز ذلك الناتج 1.1% من الناتج الإجمالي العالمي، ولهذا فإن الدور النسبي للاقتصاد العربي ما يزال ضئيلا في التجارة الدولية برغم أن الناتج القومي لديها بلغ 814 بليون دولار وذلك بحسب آخر إحصائيات متوفرة (عام 2004). أما من حيث الفقر فان ما نسبته 20.3% من السكان العرب تحت خط الفقر الدولي المحدد بدولارين يوميا 34.6 مليون عربي في العام 2005 كانوا يعيشون في فقر مدقع 65 مليون يعيشون حالة فقر وهكذا يبلغ معدل الفقر العام ما بين 28–30% في سوريا ولبنان و 59.9% في اليمن و 41% في مصر و في المغرب 39.9% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ص12) أما نسبة من يعانون من قصور الغذاء فارتفعت من 19.8 مليون نسمة في الأعوام 1990–1992 إلى 25.5 مليون في العامين 2002–2004 ومن المفارقات هنا أن سوء التغذية والبدانة الزائدة هي من المؤشرات السلبية في الوطن العربي.

بلغت نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام 1980–2009 6.4% أي اقل من 0.5% سنويا ومن المحزن انه وبحسب تقرير التنمية الإنسانية 2009 فان البلدان العربية كانت في العام 2007 اقل تصنيعا منها قبل أربعة عقود (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 ص10) وأصبحت معظم أقطار الوطن العربي مثقلة بالديون الخارجية وليس هناك من الموارد ما يمكنها من تمويل التنمية الفعلية (عبد الرحمن، ص23)(1970 – 4548 مليار و 1980 –68586 مليار و 1990–152679 مليار)

من الواضح انه في النظام العالمي الجديد لنا نحن العرب المغارم ولهم أي الغرب المغانم حيث أن أنماط التفاعلات الاقتصادية، أي نمط الاعتماد المتبادل بين الدول

الصناعية من جهة والدول ذات الدخل المحدود من جهة ونمط التبعية بين الدول الصناعية من جهة والدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض من جهة أخرى تعظم الأرباح للدول الغنية وتزيد من فرصها على تقليل مخاطر الأزمات بينما العكس صحيح للدول التابعة (عبد الرحمن، ص71) وليس أدل على ذلك من نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية حيث يظهر انه وكما قال الدكتور أحمد جويلي، الأمين العام لــ «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية»، أن «حجم خسائر الاقتصاد العربي نتيجة الأزمة المالية العالمية يقدر بنحو5.2 تريليون دولار أمريكي»، مشيراً إلى أن معدل نموالاقتصاد سينخفض من 5 إلى 3 بالمائة، متوقعاً تزايد العجز في موازنات الدول العربية، خصوصاً غير البترولية، بسبب انخفاض سعر النفط وكما صرح وزير الخارجية الكويتي محمد آل صباح ، إن خسائر الدول العربية جراء الأزمة الاقتصادية العالمية بلغت 2،5 تريليون دولار خلال الأربعة شهور فقط .

وقدّر رئيس مجلس "الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية "عدنان القصار، خسائر الأصول العربية في الخارج بحوالي 2500 مليار دولار، جراء الأزمة المالية العالمية، إلى جانب خسائر تتجاوز 600 مليار دولار، بسبب انهيار الأسواق المالية والتراجع الكبير في أسعار النفط مما يترك آثارا سلبية على المكانة الاقتصادية للبلدان العربية وعلى العملية التنموية فيها".

حقيقة أخرى هي أن مشاريع التنمية، ونتيجة للتبعية الاقتصادية والسياسية للاقتصاد العالمي وللغرب هي مشاريع قطرية حيث جرى ويجري في بعض الأقطار الانتقال من هيمنة القطاع العام إلى تغييب الحريات والمشاركة المجتمعية وازدياد التبعية وتنمية التخلف بقرار الانفتاح الاقتصادي والخصخصة، ويشير البنك الدولي إلى أن صادرات الدول المتخلفة من السلع المصنعة إلى الدول المتقدمة تعادل 176 مليار دولارا في السنة وتعود أسواق الدول المتخلفة على الدول الصناعية بما يعادل 200 مليار دولار والمتخلفة على المتخلفة ب 23 مليار دولار وان التخلف الاقتصادي والاجتماعي وإنتاج عدد قليل من المواد الأولية وتصديرها واستيراد الجزء الأكبر من الحاجات الغذائية هي من سمات الاقتصاد التابع في البلدان العربية، ومن الملاحظ أن صادرات الوطن العربي في الدرجة الأولى هي وبشكل أساسي النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام، ويصدر كذلك بعض المنتجات الزراعية، في حين يستورد المعدات والأجهزة

والكيماويات ووسائل النقل.. إلخ. ويصدر الوطن العربي ما قيمته 267.58 مليار دولار، في حين تصل واردات الوطن العربي إلى ما قيمته 171.06 مليار دولار.

من جهة أخرى، فان التقدم المؤسسي لأنظمة الدولة والمؤسسات الأهلية يسير ببطء شديد، كما أن التجزئة السياسية وتشتت الموارد الاقتصادية نتيجة التشتت السياسي حيث المال والطاقة في جانب والموارد الزراعية في جانب آخر واليد العاملة في جانب ثالث والمعادن في رابع، ومما يزيد من صعوبة الأمر الخلافات الحادة بين الأقطار المختلفة بالإضافة إلى الغزو الخارجي والتسلط الأمني(عتيقة، 1998، ص274).

قوة العمل في الوطن العربي

تشير الإحصائيات والتقديرات إلى أن عدد قوة العمل في الوطن العربي تقدر بحوالي 82.51 مليونا أي ما نسبته 28% من سكان الوطن العربي كما أن أكثر من 5% من القوة العاملة في الدول العربية تعمل في قطاع الزراعة، إلا أن هذه النسبة قد تصل إلى أضعاف هذا الرقم في بعض الحالات (الجمهورية العربية اليمنية مثلا). والجانب الباقي من قوة العمل لا تعمل في مجال الصناعة. وحتى في أكثر الدول العربية تقدما في مجال التصنيع، كجمهورية مصر العربية، فإن عدد العمال الذين يعملون في قطاع الصناعة التحويلية، أقل من 15% من قوة العمل، أما الجزء الباقي فيذهب إلى قطاع الخدمات. وعلى كل، فان نسبة من يعملون في قطاع الصناعة على مستوى الوطن العربي لا تتجاوز 10% من مجموع القوة العاملة (عزت حجازي، 1985، ص19).

نسبة البطالة في البلدان العربية 14.4% عام 2005 بينما كانت النسبة العالمية 6.3% ومعدل الثقل لنمو البطالة 1.8%=2% في قطر والكويت على التوالي، 22% في موريتانيا، وتحتاج البلدان العربية بحلول 2020 إلى 51 مليون فرصة عمل جديدة. أما معدل البطالة بين الشباب حسب تقارير منظمة العمل العربية فيصل إلى 46% في الجزائر وهي النسبة الأعلى وفي الأمارات النسبة الأدنى وتبلغ 6.3% ومن الملاحظ أن البلدان العربية مرتفعة الدخل تشهد معدلات بطالة تفوق ال 10% في أوساط الشباب 21% في البحرين 26%في السعودية و17% في قطر و23% في الكويت، ومن أحد أهم أسباب البطالة هوانكماش القطاع العام ومحدودية حجم القطاع الخاص وتدني جودة

التعليم التي لا تركز على المهارات الفنية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص11).

النفط والطاقة

تتنوع مصادر الطاقة في البلدان العربية ومن أبرزها النفط والغاز والطاقة الشمسية، ويعد النفط من أضخم مصادر الطاقة ويبلغ الإنتاج النفطي ما نسبته 28% من الإنتاج العالمي ويبلغ احتياطي الوطن العربي من النفط حوالي 62% من الاحتياطي العالمي في حين يبلغ احتياطي الوطن العربي من الغاز الطبيعي 21.5 % من الاحتياطي العالمي. وقد يصل الإنتاج اليومي لبعض الآبار العربية 17000 برميل يوميا، في حين لا يزيد متوسط إنتاج البئر في الولايات المتحدة الأمريكية عن 3500 برميل. وقد تصل عمق الآبار العربية الى صفر قدم في الوقت الذي يصل عمق الآبار الأمريكية 22000 قدم مما يقلل من تكلفة الإنتاج ويرفع هامش الربح والقدرة على المنافسة (الجلبي، 1996، 163). يشكل النفط أحد أهم مصادر المواد الخام للصناعات المختلفة في أوقات السلم والحرب على حد سواء، إذ يدخل في إنتاج حوالي 300 ألف منتج صناعي بشكل كامل أو جزئي، في الصناعات الحربية والزراعية والصحية والنسيجية والكتابية والمنزلية وتعبيد الشوارع والطرقات وغيرها.

هناك نوعين من الأقطار العربية المنتجة للنفط: الأولى تضم الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وهي السعودية والعراق والكويت والإمارات وقطر والجزائر وليبيا، والثانية تضم بعض الدول العربية المنتجة للنفط وهي عمان مصر وسوريا واليمن وتونس حيث يوجد لدى الدول الأعضاء في أوبك 59% من الاحتياطي النفطي العالمي والنوع الثاني لا يتعدى ما نسبته 1.4 من الاحتياطي العالمي (الجلبي، 1996، 163).

يقول البعض إن النفط والاقتصاد النفطي لا يعدو كونه عملية مقايضة بين الصادرات والواردات التي ترتفع كلما زادت موارد النفط وحسب تقرير التنمية الإنسانية 2009 فان الناتج المحلي للبلدان العربية ارتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع عائدات النفط ومثلت ما نسبته 51–81% في البلدان ذات الدخل المرتفع (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص100).

وحسب البنك الدولي فقد حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا اقتصاديا في الفترة الممتدة ما بين 2004 –2006 هو الأعلى خلال ثلاثين عاما، ومن الجدير ذكره أن معظم الاقتصاديات العربية تتسم بالانخفاض الحاد في نصيب القطاعات غير النفطية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص105).

وهناك سيطرة متزايدة لقطاعي التعدين (النفط الخام في المقام الأول) والخدمات على المستوى الإقليمي ويتأتى من بيع عشرات ملايين براميل النفط أو آلاف الأطنان من مختلف المشتقات النفطية عائدات مالية وفيرة للدولة المصدرة تتباين من دولة لأخرى حسب كمية الإنتاج أ وشكل المادة المباعة، وتر اوح سعر برميل النفط الخام في العقد التاسع من القرن العشرين ما بين 15 – 18 دولارا، بينما وصل أقصى سعر له حوالي 150 دولار، ثم انخفض لحوالي 30 دولار، ويتروح الآن سعر برميل النفط حول 100 دولار للبرميل بأسعار تشرين الأول 2009.

الثروة النفطية العربية وعلى كثافة عائداتها لم تكن قادرة على تمويل عملية التنمية العربية الشاملة رغم أنها ساهمت بوضع العرب اقتصاديا بمكانة خاصة بين الأمم ولا يمكن للنفط العربي أن يخدم مصالح الأمة وحاضرها ومستقبلها دون عملية تكامل تثري الإنسان سياسيا واجتماعيا بالإضافة إلى الاقتصادي إن النفط العربي بمقدار ما وفر من ثروات وفر تهديدات وأوجد خللا في بنية النظام والمجتمع العربي وقاد إلى اكبر حروب المنطقة ولا توجد دراسات جدية تظهر إذا ما كان للنفط العربي ووجوده أثار سلبية على المواطن العربي وقضاياه أم ثمارا ايجابية لكن الثابت وبشكل جلي وواضح أن الثروة النفطية لم تستثمر بأفضل الطرق وأنها عمقت الخلافات والفروقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأنها أغرت العالم باستعمار المنطقة والسيطرة عليها خصوصا في ظل الضعف العربي.

إن النفط العربي إلى زوال ولهذا لا بد من تطوير استراتيجيات بديلة لإنتاج مصادر طاقة بديلة قادرة على أن تكون الأساس لعملية التنمية الشاملة في الوطن العربي وهذا يعني الحاجة إلى البدء بإحداث تغييرات على عادات وأنماط الاستهلاك الموجودة في دول إنتاج النفط كجزء من إستراتجية لاستخدا م امثل لعائدات النفط الحالية في التأسيس لاستغلال الموقع الجغرافي والمناخ والتطو ر العلمي والتكنولوجي وقوة العمل وشبابية المجتمعات العربية.. الخ كمقدمات لتنمية ونهضة شاملة.

المياه

يصنف الوطن العربي على أنه من المناطق الفقيرة مائيا وخصوصا المياه العذبة إذ لا يحتوي إلا على 1% من كل الجريان السطحي للمياه، وحوالي 2% من إجمالي الأمطار في العالم.

معظم أراضي الوطن العربي صحراوية وجافة حوالي 80% معدل هطول المطر 20 ملم في السنة باستثناء بعض المناطق الجبلية فان بقية المناطق 600 ملم في السنة والموارد المائية العربية المتجددة (السطحية والجوفية) حوالي 315 مليار م3 في السنة وتساوي 0.7% من الموارد المائية المتجددة في العالم كما أن جزء كبيرا من موارد الوطن العربي المائية تقع خارج حدوده 50–62% وكذلك فإن الكثير من الموارد مشتركة لأكثر من دولة (تقرير التنمية الإنسانية العربية،2009، ص37).

فقر الوطن العربي فيما يتعلق بمصادر المياه انعكس على الأمان المائي للفرد والذي يجب أن لا يقل عن ألف متر مكعب سنويا وفقا للمعدل العالمي، إلا أن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001 يشير إلى أن المنطقة قد دخلت طور فقر المياه ويشير التقرير إلى أن نصيب الفرد يعادل 1000م^3 مقارنة بسبعة أضعاف هذه الكمية حصة الفرد عالميا وسيكون العام 2025 حوالي 450 م^3 وهودون مستوى فقر المياه المدقع وفقا للتصنيفات الدولية.

إن 90% من سكان الوطن العربي يعيشون في مناطق تعاني من نقص المياه، (تقرير التنمية الإنسانية العربية،2009، ص38).

أما الدول العربية الواقعة تحت خط الفقر المائي (أقل من ألف متر مكعب للفرد سنويا) فهي 19 دولة منها 14 دولة تعاني شحا حقيقيا في المياه إذ لا تكفي المياه لسد الاحتياجات الأساسية لمواطنيها ويبلغ استهلاك الفرد من المياه العذبة في البلدان الصناعية 1200م^3 في السنة كمتوسط عام ولا يتجاوز في البلدان النامية 520م^3 في السنة) والذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب في حدود 66% من مجموع السكان العرب (عيسى، 1997، ص 123) ويقدر الحجم الإجمالي لموارد المياه المتوافرة سنويا في البلدان العربية بنحو300مليار م^3 الحجم الإجمالي للمياه السطحية 277 مليار م^3.

إن الزراعة تستأثر بالجزء الأكبر من استهلاك المياه في الوطن العربي حيث تستهلك ما بين 80–87% من مجموع الاستهلال والصناعة – 11% والباقي للاستهلاك المنزلي،

وتعاني البلدان العربية من نسبة هدر تصل إلى 37.5% وذلك من خلال الاستهلاك المفرط للمياه وعدم وجود أنظمة صرف مما أدى إلى زيادة الأراضي التي تعاني من الملوحة خصوصا في الأردن وليبيا ومصر والعراق.

نصيب الفرد من المياه في منطقة الشرق الوسط بين عامي 1993– 2025

يورد محمد سمير مصطفى في مداخلته في أعمال المؤتمر العلمي الثالث نصيب الفرد السنوي المتوقع من الماء بالمتر المكعب في العام 2025 كما يلي (مصطفى، 1997، ص149)

الدولة	نصيب الفرد 1993	نصيب الفرد 2025
الأردن	250	90
فلسطين	100	40
سوريا	1250	580
لبنان	3000	2800
تركيا	4500	3000
مصر	1000	500
إسرائيل	300	150

الماء أصبح ضرورة إستراتيجية وخو مصدر من مصادر الصراع والنزاعات، واستخدمت في ذلك مختلف السبل ومنها احتلال الأرض وسحب المياه من أنهار منطقة الشرق الأوسط التي توجد في قلب الرحى من حيث ندرة المياه، والمنطقة مقبلة على أزمة مياه خانقة في المستقبل إذا لم تتدارك أوضاعها وتغيّر سياساتها.

واقع المياه يتطلب إجراءات مكثفة لإيجاد الطرق الكفيلة بتأمينه للجميع على أن تنهي النقص الحاصل من جراء تزايد الاستهلاك بسبب النمو السكاني من جهة ، وتنوع المشروعات الصناعية والزراعية من جهة أخرى، ولذا فإن إيجاد البدائل وتوظيف جميع الخبرات والمعلومات الدقيقة هوالمطلوب لاستدامة هذه الثروة إضافة إلى تزايد الوعي لأهمية استخدامات المياه بشكل منظم عبر تقنيات متطورة، إضافة إلى التوسع بمشروعات معالجة مياه الصرف الصحي لتصبح صالحة لري المزروعات والاستخدامات الصناعية الأخرى، وهذا يتطلب تضافر الجهود لتعميم ذلك على جميع الدول والعمل المشترك من أجل تبني إستراتيجية مائية عربية وكذلك استراتيجية على المستوى الإقليمي وعلى

المستوى القطري، ورفع كفاءة استخدام المياه من خلال تطوير نظم وأساليب الري الحالية، وإتباع سياسات من شأنها التوسع في المحاصيل الزراعية ذات القيمة العالية والمستخدمة لأقل كميات من المياه، والأمر الذي تفرضه ندرة المياه في الدول العربية . وكذلك إنشاء هيئة عربية مستقلة للمياه تتولى التخطيط لشئون المياه والتنسيق بين المشروعات وإجراء البحوث الخاصة بها والنهوض بالتعاون العربي في هذا المجال وسن القوانين المنظمة لاستغلال موارد المياه المشتركة بين دول الحوض الواحد واستحداث تخصصات في العلوم المائية في أقسام مستقلة في الجامعة العربية .

كما تبرز هنا أهمية إقامة قاعدة صناعية لتكنولوجيا المياه وإقامة مركز عربي للتدريب على التكنولوجيا الحديثة في مجال المياه ووجود رؤية عربية مشتركة للتصدي للمخططات الصهيونية الهادفة إلى انتهاك الحقوق المائية العربية في كل من فلسطين ولبنان والأردن سوريا والتهديدات لمصر.

الزراعة

تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الوطن العربي 198.20 مليون هكتار في العام 1996 ، بلغت مساحة الأراضي المزروعة 69.24 مليون هكتار. وتبلغ مساحة الأراضي الحراجية "الغابات" 4.31 مليون هكتار وهي تشكل أقل من 5% من مساحة الوطن العربي. أما بالنسبة للمراعي فتبلغ مساحتها 502.69 مليون هكتار. وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية 11.13 مليون هكتار. لقد بلغ متوسط نصيب الفرد من القوى العاملة الزراعية من الناتج المحلي الزراعي على مستوى الوطن العربي في عام 1980 نحو1116 دولار. وبدرجة متفاوتة من قطر عربي لآخر. كما بلغ متوسط الناتج المحلي الزراعي من الأراضي المزروعة في عام 1980 على مستوى الوطن العربي حوالي 527 دولار للهكتار الواحد. وفي عاما 1995 بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2167.47 دولار، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي 284.04 دولار تقرير التنمية الإنسانيۃ العربية،2009، ص37

يمثل سكان الريف في الوطن العربي حوالي 48% من مجوع السكان. وكانت نسبة العمالة الزراعية في عام 1995 حوالي 36% من إجمالي القوى العاملة ويلاحظ تراجع هذه النسبة بسبب تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة الناجمة عن ضعف الخدمات الأساسية في الريف وتدني عوائد القطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. تقرير التنمية الإنسانية العربية،2009، ص37

تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي ما نسبته 3.63% من مساحته، و30% من هذه المساحات في حوض النيل ، و44% في ا لاتحاد المغربي ، و22% في الهلال الخصيب، والبقية في شبه الجزيرة العربية بينما مساحة الأرض القابلة للزراعة في الوطن العربي لا تزيد حتى الآن على 3.63% من المساحة الكلية، مقابل 6.7% بالنسبة للعالم ككل.(عزت حجازي، 1985، ص17) والزيادات التي تضاف من الأرض القابلة للزراعة هي أقل بكثير من معدل زيادة سكان الوطن العربي، حيث ينمو عدد السكان بمعدلات عالية نسبيا تصل إلى 3% بحيث تجاوز 300 مليون نسمة الآن في خين أن المساحة المستغلة من الأرض في الزراعة تستغل بكفاءة محدودة، وبطريقة بدائية، مما يؤدي إلى إجهاد الأرض وفي بعض الحالات تصل إلى ما دون حديتها الإنتاجية. (عزت حجازي،1985، ص17)(على الرغم من أن نصيب الوطن العربي من المراعي بالنسبة لنصيب العالم ككل (9%) هو ضعف نسبة سكانه إلى إجمالي سكان العالم (7. 3%) فإن البلدان العربية تستورد اللحوم، ويزيد ما تستورده سنة بعد سنة تقريبا. ومع أن سواحل الدول العربية تمتد عشرات الآلاف من الكيلومترات، وعلى مجموعة من البحار والخلجان والمحيطات، كما تمتد أنهارها عدة آلاف من الكيلومترات، فان الثروة السمكية والمائية، تكاد تكون غير مستغلة، إذا استثنينا الاستغلال البدائي في أدواته والعائد منه وتعاني المنطقة العربية والطبقات الفقيرة بالذات من نقص شديد في البروتينات، فمتوسط نصيب المواطن المصري، مثلا من الأسماك سنويا 3.7 كيلوجرامات فقط في حين أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد منها 150 كيلوجراما.

إن أكثر من 5% من القوة العاملة في الدول العربية تعمل في قطاع الزراعة، وتتفلوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة من دولة لأخرى، حيث ترتفع هذه النسبة في كل من الصومال وموريتانيا لتصل إلى أكثر من 53% من إجمالي القوى العاملة، وفي بلدان أخرى كالسودان واليمن يمثل العاملون في الزراعة أكثر من

نصف عدد القوى العاملة فيها، وفي مصر 30% وفي السعودية 15% وفي المغرب 40% وفي العراق 26% وتنخفض هذه النسبة في الأردن لتصل إلى 15% ولا تتج اوز تلك النسبة % في الدول العربية ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل الكويت والبحرين والإمارات وقطر.

التحديات التي تواجه التنمية العربية:

يواجه الوطن العربي قدرا كبيرا من التحديات التي تعوق قدرته على التكيف مع التحولات العالمية ومواجهة التحديات التي تفرض نفسها على عملية التنمية في ظل هذه التغيرات الكبيرة والسريعة والتحولات الدولية الهامة، يقول محمد جواد رضا في مقال نشر له في مجلة المستقبل العربي في العام 1995 "أننا خلال نصف القرن الماضي لم ننجز انجازا حضاريا واحدا نابع من تفكيرنا بأنفسنا وبمصالحنا ولم نبن شبكة طرق مواصلات على الأرض العربية تيسر نقل منتجاتنا الزراعية والحيوانية ...كما لم نبن أسطولا تجاريا يعمل على تحقيق الوحدة الاقتصادية ولم نبن مؤسسة صناعية لتصنيع منتجاتنا الزراعية، ولم نؤسس نظاما تربويا يؤدي إلى خلق التناظر الفكري والكفاية الإنتاجية لم نؤسس نظاما مصرفيا موحدا، لم نقم مؤسسة طبية متكاملة ولم نبتدع نظاما قانونيا واحدا لحماية المستثمرين (عبد الرحمن،1997، ص 193) لهذا السبب يعيش الوطن العربي حالة من الانكفاء القطري وتبديد الثروة والانكشاف المائي والغذائي والأمني والثقافي والاتجاه إلى الاستهلاك، والفجوة بين الشعوب مرتفع ة وأكثرية ضائعة في ردهات الفقر كما أن العلاقة مع السوق العالمي علاقة تبعية وليست علاقة تفاعلية تنتج للعرب قدرة على التأثير كما تؤثر في البلدان العربية، وأكبر مثال على ذلك هو الأزمة الاقتصادية التي كان من نتيجتها خسائر بآلاف المليارات وفي نفس الوقت عجز تام عن القيام بأية خطوة تمنع ذلك لأن العرب ليسوا في مركز القرار الاقتصادي بل هم ممولين من خلف الستار دون أية استحقاقات في تحديد اتجاهات العمليات الاقتصادية.

المدير الأسبق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يقو ل: إن تحديات التنمية في الوطن العربي تشمل ندرة المياه وتدني نوعيتها ومحدودية الأرض والتصحر والتأثير البيئي لتزايد إنتاج الطاقة واستهلاكها وتلوث المناطق الساحلية وفقر الغابات والاستهلاك غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية وتدهور بيئة المدن وانتشار التلوث الناتج من النفايات الصلبة

والسائلة والخطرة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية – تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009، بيروت، 2009، ص34)، هذا بالإضافة إلى أن من أهم التحديات التي تجابه التنمية هي أن معطيات الواقع على المدى الطويل تناهض التنمية فالدول المتقدمة تمسك بقواعد اللعبة وتزيد من صعوبة أن تكون الدول العربية فرادى طرفا فاعلا في النظام بل تعمل على زيادة التبعية والتوغل فيها والوقوف أمام وجود تكتل اقتصادي عربي.

لماذا هذا التردي في الوضع التنموي

عند البحث في الأسباب الكامنة خلف التردي والتراجع الخطير في الأوضاع التنموية في الدول العربية فرادى أومجتمعة فإن العديد من تلك الأسباب يعود إلى الخلل البنيوي المتمثل في التفاوت الكبير في توزيع الدخل وغياب الديمقراطية وتآكل الثروات وكذلك غياب إرادة التغيير إلى جانب الفروق الطبقية الهائلة والديون وانتشار الفساد ونزوح الرساميل والعقول والإحباط العام الناتج عن إخفاق حتى القوى الثورية أو غير التقليدية في إخراج الوطن العربي من مآزقه.

اتساع حجم الفجوة المعرفية بين الدول والشعوب العربية من جهة والدول المتقدمة من جهة أخرى هومن أكبر التحديات التي تواجه الأمة العربية في أنماط تفكيرها وقيمها وهويتها وتعريفها لذاتها وعلاقة ذلك بتحقيق النهضة والتقدم حتى تصل إلى تعريف العرب لطبيعة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم تجاه أنفسهم وتجاه البشرية، وللأسف فإن المؤشرات تشير إلى انغماس العرب في استهلاك المعرفة وليس إنتاجها والضعف الشديد في النتاج العلمي والبحثي وعدم وجود مؤسسات تعليمية تنافس بمستوياتها على الصعيد العالمي.

ومن أهم تحديات التنمية أيضا البطالة وارتفاع معدلاتها خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة التي باتت تستدعي التقارب والتداخل والتأثير المتبادل خصوصا وأن المطلوب هو توفير 51 مليون وظيفة للقوى العاملة الصاعدة في العام 2020 في الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات إلى ارتفاع نسب البطالة في الوطن العربي مقارنة مع المعدلات العالمية كما ورد سابقا.

يعد الإنسان العربي أهم الموارد في صياغة النهضة المنشودة خصوصا وأن المجتمعات العربية هي مجتمعات شابة إلا أن معطيات الواقع لا تبشر بخير، حيث تتهدد الإنسان في الوطن العربي الكثير من المخاطر على رأسها يأتي النظام السياسي ونظام القوة والنزاعات والحروب والاحتلالات العسكرية وعدم سيطرته على مقدراته وتنحيته عن المشاركة في القرار السياسي والاقتصادي مما يحد من كونه أهم الموارد وفي أحسن الأحيان يتم تحييده ولا يفتح له المجال للمشاركة الفاعلة والايجابية.

كما تعد المياه من أكثر الموارد الطبيعية محدودية في الوطن العربي، ومما يزيد الأمر سوء هو أن جل أراضي الوطن العربي تقع في المناطق الجافة، حيث لا تسقط الأمطار فيها إلا في القليل النادر، وطبقا لما سبق ذكره فان نسبة كبيرة من الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة في السنين القادمة.

أما بالنسبة لمصادر الأراضي، فيعاني الوطن العربي من ندرة الأراضي أيضا، حيث أن الجزء الأكبر من الأراضي قاحلة والجزء المزروع يعاني من الملوحة، كما تتعر ض الغابات والتي تمثل 3.9% من مجمل مساحة الوطن العربي إلى ضغوط متزايدة، وتتراجع مساحتها بما معدله 1.59% سنويا. وهذا يؤشر إلى أن معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان معدلات الفقد، علاوة على أن إعادة زراعة الغابات لا يعوض الفقدان الذي يحدث في التنوع الحيوي الذي تضمه الغابات الأصلية، أما من حيث الثروة النفطية فحدث ولا حرج عن الهدر الكبير والفشل العميق في استخدام هذه الثروة في سبيل تنمية حقيقية في الوطن العربي حتى قال البعض أن النفط هو نقمة وليس نعمة على البلدان العربية.

البنية الاجتماعية العربية كما هومعروف لا زالت بنية بطريركية أبوية تقوم على سيطرة الثقافة الأبوية الأمر الذي يحد من دور الأفراد لصالح القبيلة وتدني دور المرأة والطفل وتساهم في نشأة أجيال مترددة عاجزة مقيدة غير قادرة على الإبداع والاستقلالية وتلغي الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع وتحصرها بشكل أناني في الوحدات المجتمعية الأولية أي الذات والعائلة والعشيرة فالطائفة.

ومن أهم التحديات والمشكلات التي تعوق التنمية في الوطن العربي أيضا هوما يشهده الاقتصاد العربي القطري من ارتفاع ملحوظ في مستوى الاندماج في الاقتصاد

العالمي بحيث أثرت عمليات الاندماج في الاقتصاد العالمي على أداء الاقتصاد العربي الذي بدأ بالتراجع منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، ورغم أن هذا التراجع لا يخلو من التذبذبات نحوالارتفاع أحيانا، غير أن الميل للتراجع كان بارزا، بحيث يطغى على أية تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه الإيجابي، ومما يزيد الأمر سوءا، أنه ومع التدهور الحاصل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية العربية، تتصاعد الدعوة والضغوط إلى المزيد من الانخراط في الاقتصاد العالمي، وتطبيق وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتمثلة ببرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي التي لم تستطع أن تخفف من مشكلة المديونية العربية الخارجية التي فاقت 147 مليار دولار في عام 2003 بعد أن كانت أقل من خمسين مليار دولار مع مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي (– التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، أبوظبي، سبتمبر،2004).

كما أن ضعف التبادل الاقتصادي العربي وتدني القدرة على جذب الاستثمارات هوأيضا من العوامل التي تحول دون إنجاز تنمية بحدها الأدنى فحجم التجارة بين الأقطار العربية ضعيف جدا عند مقارنته بحجم التجارة الخارجية العربية مع الدول المتقدمة صناعيا، فالصادرات العربية البينية لا تسهم سوى ب(7.7%) من الصادرات العربية الإجمالية، أما بالنسبة للواردات العربية البينية فلا تشكل سوى (9.5%) من الواردات العربية الإجمالية لعام 2001.

وفيما يتعلق بالاستثمارات العربية البينية والتي بلغها رصيدها التراكمي حوالي 35.9 مليار دولار خلال الفترة من 1985–2004، فلازال حجمها بسيط مقارنة بحجم الاستثمارات العربية في الخارج والتي يقدرها الخبراء بأكثر من تريليون دولار، كما أن الواقع السياسي والاجتماعي يشكل بيئة طاردة للاستثمارات وليس العكس.

إن صورة وواقع التنمية في الوطن العربي صورة سوداوية وهذا ليس غريبا في ظل معرفتنا بالإرباك الفكري والتشوه الكبير في الوعي العربي، إن العلاقة بين الفكر والواقع علاقة جدلية تتبادل التأثر والتأثير وفي ظل الإرباك الفكري العام الذي عاشته البنية الفكرية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي حتى التسعينيات فقد كانت النتيجة فشلا تلو الآخر وأزمة وراء أزمة فما بالك بعد

انهيار الاتحاد السوفييتي ودخول العالم حقبة القطب الواحد وعولمة الاقتصاد وهيمنة الثقافة الغربيـــا الأمر الذي سنناقشه في الفصل التالي حيث سحاول أن نرى كيف تفاعل الفكر العربي في ظل هذا الواقع المتردي مع مفهوم العولمة وتجلياتها.

إذن، في ضوء الواقع الراهن للأقطار العربية فان قدرتها على مواجهة تداعيات العولمة على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي محدودة، كما أن قدرتها على الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة أيضا محدودة فالمطلوب من البلدان النامية ومنها البلدان العربية أن تتخلى الدولة دورها التقليدي، وان تبادر إلى إزالة الحواجز الجمركية و جميع القيود من أمام نشاط الشركات متعددة الجنسية. كما أن التحدي الأكبر يتجلى في القدرة على التنافس والصمود في وجه السلع الأجنبية في الأسواق العربية وخصوصا في ظل الاقتصاديات الهشة والبني المشوهة والقواعد الإنتاجية الضعيفة ناهيك عن الضعف الخطير في قدرة تلك المنتجات على الدخول إلى الأسواق الأجنبية .

الفصل الرابع

العــــولمة:

الأسس المعرفية والاقتصادية والسياسية

يسير العالم اليوم في حركة تكاد تبدو مجهولة، فالتغير والتطور التكنولوجي يندفع بقوة للأمام فاتحا ومثيرا مجموعة من التساؤلات الأخلاقية والسياسية والاجتماعية التي تحتاج إلى إعادة نظر في كيفية فهمها، وفي طرق وضعها في نصابها الصحيح وآليات التعامل معها، فهل الحركة التصاعدية التي تجتاح العالم منذ أواسط ثمانينات القرن الماضي تعتبر محطة نوعية ومرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية أو ما بعد الرأسمالية كما يحلو للبعض أن يسميها، أم هي مجرد قفزه في الهواء ولا تغيير في النظام الرأسمالي البنيوي، إن كل ما نراه لا يعدو كونه شقلبة في الهواء غيرت موضع الرأس والقدم إذا، وان الذي نراه جانب يشتمل التغير فقط في بعض أجزاء بنية الوعي وبنية ومفاهيم البناء الفوقي وتغير ترتيب الأدوار فيما بينها في إدارة الشركات للدولة بدل إدارة الدولة للاقتصاد، وتط اول حدود الشركات على الحدود الوطنية للدول (فحال الاستعمار هي اختراق جماعه متميزة للنسيج الاجتماعي والبيئي لجماعه أخرى وإخضاعها، ويمكن أن تستمر هذه الحال في ظروف توازن قوى مختل) (السيد سعيد، 1986، ص110) وتحول بنية الوعي وعناصر البناء الفوقي بشكل ملفت من عناصر ذات طابع محلي وموضعي إلى عناصر تمثل انعكاسا لحركة السوق على النطاق العالمي، مدعومة بأدوات السلطة وأدوات الدولة المحلية وذراعها العسكري القوات المسلحة، دون الخلط فيما بينها وبين العالمية كفكر وثقافة إنسانية تمثل رؤية المجتمع الإنساني لنفسه باستقلال نسبي عن حاجات الشركات العابرة للقارات لابتلاع بلدان إضافية.

تبدو الآن المؤسسات العالمية والدول التي كانت طوال فترة طويلة ملاذا للكثيرين عاجزة ومستبعدة أوغير مناسبة، ويدخل العالم في عصر الاستنساخ وتفتح الهندسة الوراثية آفاقا كبيرة بهدف تحسين الإمكانيات الاقتصادية في خدمة الإنسانية وخدمة الاستثمار، والتجارة في مجالات جديدة، حيث أصبح العلم أبرز وسائل السيادة وتبرير وخدمة المصالح، واستبدل سلاح العلم بعلم السلاح الذي تحول لوسائل السيطرة التقنية في عصر المعلوماتية السريع وأصبح استخدام الانترنت وسيلة للانتشار وتطويع العقل البشري وتنمية غرائز الاستهلاك لديه، إضافة لصياغته وفق نظم معلومات هوبعيد أحيانا عن ظروف إنتاجها، ويصبح الإنسان عبد المعلومة لا سيدها وخاضعا لها ومتكونا على شكلها، حيث تكوين الإنسان وتحسين فرص التحكم في تكوينه.

إن إحدى تجليات المرحلة هي أن تستمر هجمات الإثارات الالكترونية وسيطرة وسائل الإعلام وتفاقم النزعات الاستهلاكية على حياة الإنسان، حيث يخترق التطور الحواجز وتقتحم الخصوصية الإنسانية دون استئذان في كل مكان متخطية الحدود والدول والثقافات الخاصة والقيم والأعراف، حيث تصل الإمكانيات إلى أبعاد مجنونة تجر العالم باتجاه تركيز وجمع الثروات الضخمة والخيالية لمجموعة من البشر والشركات متعددة الجنسية، وتقسيمات طبقية أكثر وضوحا تعكس نفسها بالمدن والتجمعات الخاصة بالأثرياء والتجمعات والمدن الخاصة بالمعدمين والفقراء، وفي نفس الآن تنتشر الصراعات الدموية وتتزايد النزاعات المسلحة العرقية والدينية تاركة وراءها ملايين الضحايا والمشردين والمهجرين في عالم متغير يزداد فيه انتشار الفقر وتتقلص فيه فرص العمل، وتثير الدعاية التي تحولت إلى صناعة ثقافية كبرى وإيديولوجيا جديدة تثير جنون الاستهلاك للسلع غير الأساسية حتى عند الفقراء .

إن هذه التغيرات كبيرة وسريعة لدرجة يصعب ملاحظتها ومجاراتها فالانتقال السريع والكبير للأموال في الكازينو العالمي (سوق المضاربة العالمية) يسقط دولا وحكومات، فأولا المكسيك ثم اندونيسيا ثم البرازيل وثم الأزمة العامة التي أدت إلى تراجع إمبراطورية المال الأمريكية وقادت إلى إفلاس دول بحالها وخرجت منها دبي بمائة مليار من الديون.

كذلك تأخذ الحروب أشكالا جديدة وأبعادا عالمية خطيرة فتسقط الإمبراطوريات وتنهار الإيديولوجيات، وتزداد الأموال تركزا في أيدي قلة وتزداد في نفس الآن حالة الضياع لإنسان العصر الجديد عصر العولمة ذلك المشروع ما بعد الحداثي الغربي بقيادة أمريكا(حيث تصل رسالة الغرب التحديثية تجاه البلدان المتخلفة حدها الأخير وتزول مرحلة احتلال الآخر ونهبه واستيعابه وادعاء الأخذ بيده لتنمية كاذبة ويصير هذا الآخر منبوذا مطاردا إذ يشكل عبئا على الغرب يقاسمه الحياة على الأرض، وتعلن الأرض ضيقها بسكانها، ولأنه تمت تصفية الآخر فيتحول إلى مستعمرة فقر وخراب واقتتال) (سليمان،1999، ص121) ويتحول المستقبل إلى معركة ضارية للحياة (حيث لخص احد المديرين البارزين لإحدى شركات الكمبيوتر الأمريكية الكبيرة هذه الحالة في القول التالي: في المستقبل إما أن تأكل أوتؤكل وليس هناك حالة أخرى وسيطة، إما أن تكون من الخمس الذي يحصل على كل شيء أوأنت المأكول لا محالة).

تساؤلات خطيرة وكثيرة تثيرها هذه التغيرات، تجاه ما اعتبر لوقت قريب من المسلمات، وغير المتخصص بالشؤون الاقتصادية أو المعرفة يرى أن كل ما يجري هومقدمة لكارثة كبرى تقتضي التفكير بالآخرة واليوم الموعود، حيث لن ينج واحد.

ومعرفة ما يجري حاليا لا تتم دون العودة إلى السنوات السابقة حيث كان الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي ثمرة ونتيجة لتراكم المعرفة، والذي يوضح دور المعرفة والتقدم العلمي في التهيئة لتحولات اجتماعية وسياسية كبرى، (إن التحول الذي يشهده العالم المعاصر كنتيجة لولوج عصر المعلومات يعيد تعريف أهم عنصريين محددين لأي تصرف وسلوك ألا وهما الزمان والمكان مع ملاحظة انه رغم ثوره المعلومات إلا إنها ستظل مع ذلك مرتبطة بشكل أو آخر بالمرسِل والمرسَل إليه) (حاتم،2005، ص543) مما يعني أن هذه التغيرات ستعطي فرصا اكبر للجهات التي تنتج المعرفة وتسوقها في أن تلعب الدور الأساسي في تحديد اتجاهات البشر.

مع العلم أن صياغة الفكر وثقافة الاستهلاك لن يتم في العالم كله بنفس النسق والقوة، فرغم قوة العولمة وسرعة انتشارها إلا أن الكثير من القوى تعمل على مجابهتها، وبالرغم من سعيها لذلك فإن تغيير أساليب التفكير والمخترعات والاكتشافات الكبيرة التي مكنت من التراكم الرأسمالي الذي رافقه تراكم معرفي مهد لعصر النهضة، وبدأ التنظير للمجتمع

المدني والتخلي عن الحكم المطلق وظهرت الأفكار نتيجة لعمل الكثير من المفكرين الذين اتفقوا قليلا واختلفوا كثيرا على امتداد أكثر من قرن، ذاك العصر كان عصر الرأسمالية الناشئة التي أوجدت واستثمرت الآلة البخارية ونشرت سكك الحديد التي فتحت أسواقا كبيرة، ثم بعد ذلك لم يكن هناك مجال لزيادة الربح سوى تخفيض التكلفة مما ساعد في عملية التطور، وقد احتاجت الرأسمالية في تلك المرحلة إلى الدولة القومية القوية لما توفره من أسواق وحماية، وبدأت الدول القومية بقيادة الرأسمالية بتشكيل الإمبراطوريات الاستعمارية من خلال السيطرة على الدول والقارات الأضعف، ودخلت هذه الإمبراطوريات في صراعات على تقسيم واقتسام الأسواق الجديدة والثروات الخام في تلك المستعمرات (مصطفى حجازي،1999) وكان نتيجة ذلك الحربين العالميتين الأولى والثانية، واتخذت هذه المرحلة على المستوى الفكري الليبرالية والسوق الحر عقيدة وتوجها فكريا واعتمدت الديمقراطية نظاما سياسيا، وظهر الاتحاد السوفيتي كنقيض للامبريالية الرأسمالية وكشريك لها في خلق مركز اقتصادي سياسي في الغرب، وصارت الحداثة وحقوق الإنسان هاجس الغرب ومبرر حركته وغطاء لبربريته.

لقد دخلت الرأسمالية في أزمات متتالية كان من نتيجتها أن ظهرت الكينزية ومهدت لتدخل الدولة في مجريات العملية الاقتصادية وأوجدت المؤسسات التي سوف تشرف وتتابع وتضبط حركة السوق مثل بريتون وودز، كانت الامبريالية الشكل الجديد لتطور الرأسمالية وذلك من خلال تركيزها لرأسمال ومن خلال ظهور رأس المال المالي، والاحتكارات الرأسمالية الضخمة كالكارتل والترست وتصدير رأس المال وفتح الأسواق الجديدة بقوة السلاح وقهر الشعوب .

الدولة القومية كانت في هذه المرحلة في أقوي مراحلها ولعبت دور الحاضنة والحامية لهذا النشاط الاقتصادي، إلا انه ومع التطور العسكري والتكنولوجي ظهرت الحرب الباردة بين دول المركز وقطبيه، وعلى مشارف الألفية الثالثة انهار الاتحاد السوفييتي وسقطت الشيوعية وانتهت الحرب الباردة وسارع منظرو الرأسمالية إلى الإعلان عن نهاية التاريخ (فوكوياما) وانتصار الرأسمالية المظفر، (ويقول أنصار العولمة أن ديمقراطيه التكنولوجيا جعلت تايلاند تتحول على مدى 15 عاما من منتج للأرز إلى ثاني أكبر دوله منتجه لسيارات نصف نقل ورابع دوله مصنعه للدراجات البخارية).
(حاتم،2005، ص63) وما بين معارض للعولمة و بين مؤيد لها يأخذ كل طرف جزء

ورقعة من صورة المرحلة ليعزز بها موقفه، الا ان إحدى الميزات التي يجمع عليها الكل هو التطور الهائل في وسائل الاتصالات والتقدم التكنولوجي الكبير وتسارع التقدم العلمي في مختلف المجالات، مما سمح بحرية انتقال رأس المال بشكل سريع وكبير بين الأسواق المختلفة، وبفضل الدعاية وانتشار وسائل الإعلام انتشرت ثقافة وقيم الاستهلاك وظهرت صناعة التسويق واحتلت مكانة هامة في العملية الاقتصادية بل تحولت إلى قطاع اقتصادي قائم بذاته.

ولقد أصبحت الآن الصناعه أكثر عالمية في توجهاتها عما كانت عليه منذ عقدين من الزمن، فلقد كانت الشركات في الماضي تبرم صفقات مع الحكومة المضيفة واضعة في حسابها بجلاء مصالح حكومتها ووطنها الأم قوامها المجيء بموارد ومهارات إلى البلدان المضيفة مقابل الحصول على منافذ مميزة في الأسواق المحلية) (حاتم، 2005، ص221) أما الآن حيث أن تجاوز الشركات للحدود القومية والوطن والدولة والتصرف على النطاق العالمي هو مظهر قد يكون مؤقتا لتسارع الإنتاج والتسويق وتراجع النزاعات السياسية بين الأقطاب إلا أن عودة الصراع السياسي وتناميه للقوى المشكلة لبنية العولمة قد يعيدها إلى حظيرة الوطن والأمة وتشريعات الدولة.

دعائم العولمة كمشروع لإلحاق العلم بالمركز

تسارع ونمو البنية الفوقية (المعرفة والعلوم والأفكار) بطريقة أكبر بكثير من التغيرات في البنية التحتية والبنية الاجتماعية، والتناقض بين سرعة التغير في دورة الاقتصاد وسرعة المعلوماتية لم يؤد إلى تغير في البنية الطبقية، كما لم تتغير طبيعة الأمم ومفاهيم القومية والعادة وقوة المجتمع الدينية في مختلف الأرجاء بما يتناسب مع التغير السريع والتقنية المتقدمة لبعض البلدان، خاصة إذا اعتبرنا أن هذه البنية المعلوماتية والبنية الفوقية من إدارة للاقتصاد أصبحت بنية ليست على المستوى القطري المحلي بل على المستوى العالمي.

إذن التناقض بين التغيرات في الوقائع على الأرض من هيكل سياسية ومجتمعية وعلاقات والسرعة الكبرى في المكتشفات والتكنولوجيا الرقمية والالكترونية يفرز حالة من عدم الوضوح والإرباك الشديدين، فالكتل الاجتماعية أو حتى الدول أو بعض الدول ما

زالت عالقة في وضع ومكان فيما التغير العالمي السريع في مكان آخر الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان رؤية الشخصية الواضحة لمرحلة العولمة.

وإذا كان ما يحصل سابقاً هو التعارض والاختلاف بين معطيات بنية فوقية وموجباتها وبين بنية تحتية وعدم تقدمها في موقع أو بلد أو دولة واحدة، فإن بنية المعلومات وإدارة الاقتصاد الآن ليست انعكاساً لتطور في مكان أو دولة، وإنما هي انعكاس لمسار التجربة العالمية أو على الصعيد العالمي.

مرحلة الانتشار السريع للمعلوماتية ووسائل الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام الفضائية خلقت من العالم كله قرية صغيرة ونشأ ما يعرف ببنية الوعي العالمي والثقافة الإنسانية العالمية، وأصبحت هذه البنية تشكل إطارا معرفياً يعبر بشكل أو بآخر عن المنجزات المعرفية لتجربة الإنسانية، وتعيد صياغتها في مرحلة العولمة بما يخدم فكر وأدوات الاقتصاد الرأسمالي المتسارع، الذي يتقدم باتجاه ابتلاع الأسواق وتطويع الأمم لغايات قوة رأسمالية بعينها، مع الأخذ بعين الاعتبار ان الدولة نفسها أصبحت في هذه المرحلة أداة لإدارة الاقتصاد والمعلوماتية.

وإذا كانت باقي عناصر البنية الفوقية وقيادة الاقتصاد في مرحلة نشوء الرأسمالية تقاد من قبل الدولة وأجهزتها، أصبح الآن الأمر يبدو من حيث الظاهر وكأن الشركات العابرة للقارات وإداراتها تتعامل مع الدولة وكأنها موظف لديها، (ويؤدي هذا التحول بالضرورة إلى تناقض رئيس بين النطاق العالمي للتنظيم والتحكم في النشاط الاقتصادي والنطاق القومي باعتباره الشكل الرئيس لتنظيم هيكل السياسة الدولية) (سعيد، 1986، ص109).

ومن الجدير بالانتباه هنا أن هذه القفزة في دور الشركات التي تدير الاقتصاد هي قفزة في الهواء ولن يكون في مقدورها لا إلغاء الدولة ولا تجاوزها ولا قيادتها، إضافة إلى أنه لن يكون بالإمكان لهذه القفزة أن تتجاوز موقع القومية والشعور القومي والشعوب والاختلاف بين الأمم، لأنها قفزة سريعة لا تراعي تفاصيل التطور في مختلف مناطق الكرة الأرضية، وحتى لا تكون هذه القفزة معلقة ومفصولة عن جذورها في الواقع على الجانب السياسي نرى ان الدولة تقاد من قبل إدارة الشركات الخاصة.

لهذا فإن طغيان واستمرار التناقض بين الغني والفقير وبين الشمال والجنوب الذي تتسع فجوته، يقود إلى الاستنتاج انه لن تكون عولمة سائدة ومستقرة ودائمة دون حل مشاكل التناقضات الأساسية، ولن يتم حل هذه التناقضات لمصلحة تحول العولمة إلى حالة دائمة وسائدة، وإنما تحولها إلى حالة جديدة من حالات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يسمح لبنى وتراكيب فكرية وإيديولوجية واقتصادية وسياسية أن تكون شريكاً في إدارة شؤون هذا الكوكب، والمساهمة لألا يتحول إلى قطب واحد وإنما إلى تزاوج بين أقطاب مختلفة ومتعددة، وبهذا تكون العولمة قد فقدت سمتها الأساسية الجوهرية التي تميزها وهي سيطرة مجموعة قليلة على اقتصاد العالم على حساب مجموع سكان الكرة الأرضية.

إذن يمكننا النظر للعولمة ضمن على اعتبار أنها حالة عرضية مؤقتة من حالات الرأسمالية من جهة ومن حالات التفاوت في التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، من جهة أخرى (أي التخطيط والتنظيم كأحد أسباب الخطورة الواضحة للشركات عابره للقومية على مستقبل الدوله القومية، ليس فقط نتيجة لامتلاكها أدوات أرقي من الدوله من حيث التخطيط والتنظيم، وإنما أيضا لاقتران هذا التخطيط والتنظيم الفعال بالسيطرة على موارد رهيبه واتساعها إلى مروّجة كبيرة من أنماط الانشطة). (السيد سعيد، 2005، ص56) والتفاوت في تطوير البنية الاقتصادية لمختلف أرجاء المعمورة بطرق غير متناسقة، مما خلق فجوة شاسعة بين النموالسريع لاقتصاد الدول السبع المتقدمة وبين ما يعتبر دولاً نامية أو متعثرة بسبب سوء توزيع الثروات على المستوى العالمي، ووضع عقبات في عجلة التقدم في دول المحيط لصالح المركز الرأسمالي الأمر الذي يزيد من الهوة بين مختلف قطاعات الإنتاج على الصعيد العالمي، حيث انحصر الإنتاج في جهة والاستهلاك في جهة أخرى.

الروح الاقتصادية المتوحشة للرأسمال ليس لها قانون سوى النمووالربح، وهي أبعد ما يكون عن الأخلاق بمعناها الفردي والإنساني العام، لكن عدم قدرتها على تغيير العالم أو الدول المحيطة بما تثيره من تناقضات وأزمات سوف يفرض عليها أن تغير نفسها

وتغير من قوانينها لتضمن استمرارها، فالعالم المتنوع والمختلف لم يجر عليه نفس القدر من التغير لملائمة شروط العولمة، على أن الحاجة لتطور الاتحادات البنكية لم تكن مالية وائتمانية فقط، بل قامت هذه الاتحادات بوعي أو بدون وعي بوظائف ثلاث جوهرية وأولى تلك الوظائف هي أن يعمل النظام الرأسمالي العالمي دون كوارث كبرى في حدود قواعده الحالية، والثانية تتمثل في درء تحول الأزمات الاقتصادية في كل من البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء إلى أزمات اجتماعية وسياسية قد تقود إلى انسلاخ أجزاء عضوية من هذا النظام، والثالثة هي استمرار عملية توحيد أو دمج أسواق رؤوس الأموال وحصولها على عمليات مربحة) (د. سعيد، 2005، ص47).

العولمة في حالتها الحالية التي تعمل بشكل مضطرد على زيادة العداء بين مختلف الاقطاب، أي الاستمرار في تسعير الصراع يطرح من جديد أهمية إعادة المعلوماتية والإدارة الاقتصادية إلى أداتها الأصلية المهمة والأساسية وهي الدولة، خاصة وان الدول الفقيرة بثقافتها وقيمها وبنيتها المتحجرة أعصى على التغير واقل تضرراً من الأزمات الاقتصادية وقادرة إلى حد ما على الانعزال عن حركة العولمة من خلال خلق كتل بديلة، والعيش في نمط اقتصاد أقل تطورا وبدائي أكثر مما لدى بعض بلدان أوروبا، وربما على الدول السبع ان تصل إلى مرحلة تكون حاجتها للبيع أكثر من حاجة باقي الدول للشراء، وتكون علاقة الأطراف في المركز مهمة للتأثير في المركز وإعادة صياغة إجراءاته على طريق تتحول فيه العولمة من وحش إلى عالمية تعكس حاجات الجميع وحاجات مختلف دول العالم.

هذا طبعاً هو وجه من وجوه الصورة، فالعولمة في بنيتها لا يجب النظر إليها فقط من وجهة نظر كونها قوة مستبدة ومسيطرة، ولكن فيها أيضا تطور ومعرفة وتقدم لا يستدعي مجابهتها فقط بل يستدعي أيضا من الآخرين النمووالتقدم، ومن خلال الصراع لمجاراتها، بل أيضا العمل على أن يتم تغيير طبيعتها وتحويل قطاعات جديدة من الأمم ليصبحوا شركاء، وهذه الشراكة تحد من استبداد واستبعاد العولمة للغير، لكي يصبح العالم مكانا أفضل للعيش فيه، ليس فقط للدول التي تبتلع الأمم الأخرى وتحولها إلى أسواق بل أن تخطوا بتنميتها إلى حيث تستطيع أن تكون دولاً تستعصي على الهضم وتكون قوة اجتماعية فاعلة، لا ترفض العلم والتقنية الحديثة رفضاً عبثياً لأنه يعتبر أحد وسائل السيطرة لدى الأقوياء، بل تستطيع بقرارها السياسي والتنموي أن تستوعب هذه

المنجزات وتسخرها لتوسيع قدرتها على أن تكون شريك حقيقي في إدارة شؤون العالم .

ركائز ومؤسسات العولمة

من أهم الركائز التي تقوم عليها العولمة هي القدرة على توظيف الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة في انتشار المعلومات بحيث تصل إلى الناس جميعاً وعن طريقها يتم التأثير في عقول الآخرين حتى يتم تسهيل السيطرة، كما أن زيادة معدلات التجانس والتشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات التربوية ، حيث تفقد المجتمعات خصوصياتها وشخصيتها، تعد من أهم الركائزالتي تستند إليها العولمة كمشروع ومرحلة تاريخية.

إن تنقل رأس المال الخاص دون أي عوائق يحول دون حركته وقدرته على الاستثمار في أي بلد في العالم بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة تعطي العولمة أساسا متينا وركيزة متشابكة ومترامية الأطراف تساهم بشكل أساسي في عملقة هذه الظاهرة وتلعب فيها الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تتولى القيادة عبر العالم، دورا أساسيا وهي تحل تدريجيا محل الدولة جاعلة العالم كبلد واحد، مما يقلص دور الدولة ويقلل فعاليتها ويجعل الشركات الرأسمالية العملاقة متعددة الجنسية تهيمن على السوق وبالتالي تسيطر على الدول ومما يعزز ذلك ما أشاعته وسائل الدعاية والإعلام من نمط استهلاكي وحرية في الشراء من المصدر.

أما المؤسسات التي اشتهرت وعرفت بأنها مؤسسات بريتون وودز والتي تأسست بعد الحرب العلمية الثانية في العام 1944 وعرفت لاحقا بمؤسسات العولمة فهي:

صندوق النقد الدولي

اتفق ممثلو 45 دولة على إنشاء صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز وذلك لتجنب الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية على نظام النقد الدولي ونظام التجارة الدولية. خلال تلك الفترة قامت الدول بفرض قيود على الواردات وعلى أسعار الصرف الأمر الذي كانت له أثار سلبية على التجارة العالمية وأدى إلى انخفاض النموالاقتصادي. حيث بدأت الدول المتحاربة في وضع خطط ومواثيق لإعادة تنمية العلاقات النقدية الدولية

وإعادة بناء الأنظمة النقدية والتجارية الدولية من خلال مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء القيود على الصرف الأجنبي المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف. وفي ديسمبر 1945، خرج صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع تسعة وعشرون بلداً على اتفاقية تأسيسه ، وشرع صندوق النقد الدولي بجهود لإصلاح الاختلالات في الأنظمة النقدية للدول وتكيف البنك مع المستجدات والتحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة بشتى أشكالها، ووضع برامج إصلاح للأنظمة النقدية تتواءم مع متطلبات العولمة، ومن أهم مصادر التمويل لصندوق النقد الدولي حصص الدول الأعضاء في رأس المال والمُقيّمة وحدات حصصها بحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى الاقتراض عند الضرورة.

البنك الدولي

تم إنشاء البنك الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكان الهدف الأساسي للبنك هو تمويل خطط إعادة الأعمار والنمو للدول المتضررة من الحرب العالمية ومحاولة رفع مستويات المعيشة وإزالة الفقر ورفع مستوى النموالاقتصادي وتمويل خطط النموالاقتصادي لدول العالم الثالث، وكان أول قرض يمنحه البنك الدولي هومبلغ 250 مليون دولار لإعادة إعمار فرنسا، وفي الأيام الحالية يحاول البنك تخفيف مشكلة الفقر ورفع المستوى المعيشي للدول، حيثُ يتواجد مركز البنك الدولي في مدينة واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

يعمل لدى البنك الدولي الآن طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين، وخلال فترة الثمانينات توسعت اهتمامات البنك الدولي من خلال التعامل مع قضايا إعادة جدولة الديون، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية والبيئية وعبرت البلدان عن ارتياح كبير إزاء التغيرات التي يرونها في مستويات خدمات مجموعة البنك وفي التزاماها وتقيدها وكذلك ارتفاع جودتها، واليوم يقوم البنكو أكثر من أي وقت مضى اليوم بدور هام على صعيد رسم السياسات العالمية.

منظمة التجارة العالمية

أنشئت منظمة التجارة العالمية في عام 1995 وهي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي كانت بمثابة نظام متعدد الأطراف لتحرير التجارة الدولية، حيث أن هذه الاتفاقية تعرضت للتعديل وإضافة اتفاقيات أخرى إليها، حيث تم جمع كل هذه الاتفاقيات في إطار مؤسسي متمثلاً بمنظمة التجارة العالمية. تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إزالة القيود والعقبات على حركة التجارة الدولية وزيادة النموالاقتصادي ومحاولة رفع الدخل القومي بالإضافة إلى الإشراف على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وإدارة السياسات التجارية الدولية وحل المنازعات الاقتصادية الدولية.

هل يوجد فكر تنموي في ظل العولمة

الفكر التنموي في ظل العولمة كمنتج ومفهوم لإدارة المصالح في البلدان المختلفة يختلف عنه كمفهوم في الواقع، وما ينشأ من أوصاف أخلاقية لوصف برامج معينة هو عبارة عن سعي مركز العملية السياسية في جانبها الإيديولوجي لتحوير ثقافة من يتم قيادتهم أو من يتم السعي لتجبيرهم لمصلحة هذا الفكر، وإشاعة فكرة أن أخلاق وقيم وتوجهات الفئات السائدة والقائدة هي أخلاق المجتمع بأكمله، وان أخلاق مرحلة العولمة هي أخلاق المرحلة العالمية التي تلائم الإنسانية، وان كان هذا التضليل لا يخلو من قليل من الصحة على اعتبار أن المنتج الفكري والقيمي لمرحلة ما يعتبر نتاج ليس فقط لسيادة طرف على آخر، وإنما نتاج لعملية صراع بين إطراف مختلفة وجدت في بنية عامة يتداخل فيها الإيديولوجي والسياسي والعفوي وينتج مفاهيم تعكس مصالح مختلفة، وان كان العنصر السائد والمقرر هو لمن يملك القوة الاقتصادية وأدواتها السياسية من دولة وعسكر، إلا أن هذا يستخدم في كل الأحيان من اجل إسقاط مصلحة الجزء على الكل، واعتبار أن الجزء يمثل الكل ومن هنا تكون الأفكار ليست حيادية وإنما هي منتوج يمثل رؤية أطراف نزاع معينة، وما يعتبر أفكار ديمقراطية في مرحلة العولمة لا يعدو كونه سعي مسبق لفرض ثقافة على الآخرين بقوة الاقتصاد والسياسة، أما الجانب الإنساني من القضية التنموية فهو شئ مختلف.

ومفاهيم مثل العالمية كما اوضح محمد عابد الجابري(الجابري عشرة اطروحات في العولمة) والمجتمع المدني الذي هوأيضا نتاج سياسي لتطور وحركة التفاعل بين الشعوب

والأمم وليس منتج خاص بذاته، هومن منتجات المرحلة الرأسمالية وجزء منها وتعبير عن حركة العملية السياسية ليس في مستواها ومجراها الكلاسيكي، وإنما في مجراها الحياتي المطلبي وهنا تظهر صورة أقل عدوانية تلطف بقصد أو بدون قصد صورة الرأسمالية المتوحشة في مرحلة العولمة، وتظهرها وكأنها تتعارض معها وتسعى لإبراز مفاهيم مثل المساواة والعدل وحقوق المواطن.

ومن البديهي الإشارة إلى دور الدولة كأداة لإدارة المجتمع واعتبارها العنصر الرئيسي في العملية التنموية، إلا انه ينشأ أيضا بجوارها مؤسسات مدنية تختلف في توجهاتها قليلا عن طبيعة الدولة كممثل للفعاليات الاجتماعية في البلدان العربية، هذا إذا نظرنا إليها في حدود الدور الثانوي الذي تسمح به الدولة وما تعبر عنه من توجه عولمي، وبين حاجات المجتمع ككل وما تطالب به مؤسسات المجتمع المدني التي تحيط نفسها بقدر –أحيانا يكون غير حقيقي– من النزاهة والشفافية، في الوقت الذي يفصلها خيط رفيع عن طبيعة الدولة الرأسمالية العدوانية، وفي ظل التناقض الرئيسي ما بين مصالح الدولة السياسية وما تمثله من مصالح لإدارة الشركات تصبح مؤسسات المجتمع المدني اقرب لتبني الموقف الأخلاقي للسياسة المستعبدة، وبهذا تكون الدولة كعنصر قائد لباقي أدوات البنية الفكرية والمؤسساتية والدولة ومؤسساتها بارتباطاتها بالمؤسسات الدولية والمعولمة صاحبة الحسم في ظل الصراعات التي تأخذ طابعًا خارجياً يتجاوز الحدود الجغرافية، ويصبح ما هو أخلاقي من وجهة نظر العالمية هونفسه أخلاق العولمة، وهنا يصبح الحق والأخلاق مقترنان بالقوة ومن يمتلك القوة ويسود بها يفرض سيادة أخلاقه الخاصة ويحولها إلى أخلاق مجتمع.

وهنا من الهام التميز بين منتجات العالمية كمرحلة و منتجات العولمة التي تعتبر العالمية جزءً منها على اعتبار أن كلا المظهرين تعبير عما وصل إليه المجتمع الإنساني، ففي ظل مرحلة العولمة وفي ظل أزمتها العامة ظهر عجزها عن التقدم أكثر للأمام وتكشفت محاولات اعتبارها ليست رأسمالية جديدة بل خطوة ايجابية في التحول للعالمية،(فلقد حقق التغيير الجذري في طبيعة السوق رأس المال بوجه عام منافع غير مسبوقة ولكنها غيرت أيضا ديناميات السوق بطرق لم يتم حتى الآن فهمها بالكامل) (حاتم،2005، ص31) ولهذا فانه لا يجب النظر إليها من موقع المتضرر والعاجز وبالتالي رفضها جزافا والغرق في عزلة تقود إلى مزيد من التخلف، فالعلم والتقدم لا

يستشيران أحدا ولا يقفان في حدودهما عند رغبات القوة العاجزة ورفضها للعولمة، كما ان التقدم لا يجب أن يبرر بأفكار من لا يستطيع المسايرة أو من لا يستطيع التخفيف من الآثار السلبية للعولمة بمعاداتها ولكن أيضا المراوحة في المكان، وعدم اكتفاء الدول المتأخرة في وصف عيوب العولمة وشرحها وكأن إبراز هذه العيوب يشكل حائلاً أمامها وشرطاً للتخلي عن الاقتصاد الرأسمالي والعودة إلى الوراء.

وجهات نظر عربية في العولمة ومفهومها

مصطلح العولمة (الذي يربط العالم بشكل متسارع إلى درجة يصبح معها أي حدث اقتصادي أو سياسي أو أمني في مكان ما يؤثر وبشكل شبه فوري على بقية دول ومدن العالم) (اسماعيل، عولمة الانهيارات تأملات في الأزمة العالمية، جريدة القدس، 12/22/، 1999 ص19)، تم تداوله عربيا بشكل كبير ودخل معظم التنظيرات، فمن عولمة العمل إلى عولمة الفقر إلى عولمة الثقافة إلى عولمة الاقتصاد...الخ، وقد كتب عن هذا الموضوع الكثير وتم البحث فيه من معظم الكتاب والمفكرين وكأنه صرعة جديدة أو موضة، حتى أن احد الكتاب وصف انعكاساته بانعكاسات الصدمة الحضارية من حيث طغيان المفهوم في مختلف الكتابات.

سنتطرق في هذا السياق إلى بعض ما كتب في التدليل على معنى ومضامين هذه الظاهرة.

يقول جلال أمين (ان العرب ازاء العولمة كالعميان ازاء الفيل كل من يلمس جانبا من الفيل يصفه بأنه الفيل بأكمله) (امين، 1998 ،58) حيث ان هناك زوايا مختلفة في رؤية العولمة، فالبعض يراها من الزاوية الدينية، والبعض يراها من الزاوية القومية والبعض يرونها ظاهرة جديدة والبعض يراها قديمة، البعض يراها ظاهرة عالمية والبعض يراها مشروعا غربيا، وجلال أمين يرى أن العولمة (هي اتجاه متزايد نحو تقسيم العمل وانتشار التقانة والتكنولوجيا من مراكزها في العالم المتقدم اقتصاديا إلى أقصى أطراف الأرض ثم زيادة الإنتاج أضعافا مضاعفة، والسبب الرئيس وراء هذه الظاهرة هوالتقدم التكنولوجي الذي يهدد الهوية، والعولمة طريقة إنتاج مركزها الغرب وطريقة استهلاك في الأطراف، وما يرتكب ضد الهوية الثقافية للأمم يحدث تحت شعار التنمية الاقتصادية وكأن نهضة

الأمم لا تقاس الا بمتوسط دخل الفرد من الناتج القومي، اما مبعث العولمة فهوذاك الميل القديم المتأصل في نفس الإنسان نحو تخفيف ما يتحمله من أعباء الإنتاج والاستهلاك) (امين،1998، ص58)، أما محمد عابد الجابري فيرى ان العولمة هي إرادة للهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء واحتواء للعالم وذلك بنشر مجموعة من الأوهام وهي الفردية والخيار الشخصي والحياد والاعتقاد بالطبيعة البشرية التي لا تتغير والاعتقاد بغياب الصراع الاجتماعي وفي هذا يقول (العولمة نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد والايدولوجيا فما هي العولمة وكيف رآها المفكرون العرب؟ .

العولمة تعني في معناها اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله وهي تعني الآن في المجال السياسي منظورا إليه من زاويا الجغرافيا (الجيوبولتيك) العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هوالولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع، وليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي، بل إنها أيضا وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبني نموذج معين، أما وسائل تحقيق ذلك فهي استعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية واتخاذ السوق والمنافسة مجالا للاصطفاء، وإعطاء الأولوية للإعلام لإحداث التغيرات المطلوبة (الجابري، 1998، ص17).

المفكر الفلسطيني عزمي بشارة رأى أن هذه الظاهرة هي عملية جارية منذ بدء الاستعمار الحديث وأنها تسارعت واتخذت أشكالا جديدة مع كل ثورة في التقنية وقوى الإنتاج حيث يقول (إن العولمة مجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية الجارية فعلا، ويعيش العرب على تخومها إن لم يكن على هوامشها وهي عملية تدريجية جارية منذ بدء الاستعمار الحديث، والجديد فيها طغيان قوانين التبادل العالمي المفروضة من المراكز الصناعية وإخضاع الأسواق المحلية لها بالكامل، وتصدير التلوث البيئي وتوسيع الطبقة الوسطى في المراكز وتحول دول الهوامش إلى طبقة عمالية ورأسماليتها إلى رأسمالية خدمات وسيطة غير منتجة) (بشارة، 1998،ص87) حيث سينتج نتيجة توحيد السوق مركز صناعي متطور وهوامش مرتبطة به وسيتم إقصاء هوامش أقل أهمية، وان العولمة ونتيجة التطور في قوى الإنتاج فوق التقسيم الكلاسيكي مبنى تحتي ومبنى فوقي بفعل ثورة الاتصالات، وتم التعبير عنه بأيديولوجية العولمة التي تحاول إظهار كل ذلك

وكأنه المنقذ من الضلال، ويشاركه في ذلك عادل سمارة الذي قال في العولمة شيئا قريبا مما سبق حيث قال أنها ظاهرة تزداد هيمنتها وخاصة الاقتصادية على العالم، وبالرغم من عالمية انتشارها فإن آثارها وفوائدها تختلف في بلدان مركز النظام العالمي عنها في محيطه(حيث هناك تقسيم عمل ينتج عن هذه الظاهرة حيث تعود المنافع على المركز ومضارها على المحيط، وتستفيد دول المركز من تحرير التجارة الدولية وتحصل على تسهيلات في الأسواق العالمية، وحراك أكثر في رأس المال والبضائع- ولكن ليس لقوة العمل- وفي المحيط تقويضا للسلطة القومية وتدميرا لأسواقها واحتجازا لتنميها) (سمارة، 21،1999).

الكاتب السوري محمد الأطرش يقول في العولمة (يمكن تعريفها بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وعنصر العولمة الأساسي هو الشركات متخطية الجنسية (الأطرش، 1998، ص97) ويقول كاتب آخر إن العولمة (عملية يتم فيها تحول الدول إلى سوق عالمية تقودها فقط حسابات الأرباح في الأجل القصير وتعزز المصالح المالية على حساب التنمية ذات الجدوى بقدرة هذه الظاهرة على توجيه السياسات الداخلية للحكومات، وفرض فيتو على السياسات الضرائبية وربط الإنفاق في المجال الاجتماعي لمصالح أرباب العمل، وعولمة السوق تؤدي إلى اضطراب الأسواق بدل استقرارها، وأدواتها صندوق النقد الدولي الذي يعمل لخدمة مصالح الغرب ويقود هذه العملية مجموعة من الخبراء يفرضون توجهاتهم على معظم بلدان العالم حتى صارت العولمة (فوبيا) لأغلب سكان هذا الكوكب (صعب، العولمة، جريدة الأيام، ع1121، الاربعاء 1999/2/3).

أما الباحث اللبناني فادي إسماعيل فيرى أن العولمة (عملية واقعية تربط أنحاء العالم بشكل متسارع إلى درجة يصبح معها أي حدث اقتصادي أو سياسي أو أمني يؤثر بشكل شبه فوري على بقية مدن العالم، وتكتسب وتيرة أسرع بسبب التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات والمعلوماتية التي استطاعت أن تجعل من العالم أشبه بقرية صغيرة، وهي تهيمن على الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع على مستوى العالم وهي

فكريا تتخطى النيوليبرالية وتبتر أطراف الدولة) (إسماعيل،عولمة الانهيارات تأملات في الأزمة العالمية، جريدة القدس 1/22/، 1999، ص19).

في حين يرى حسين معلوم بأنها "ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية، ويتزايد في إطار هذه الديناميكية دور العمال الخارجي في تحديد مصير الأطراف المدنية المكونة للدوائر المندمجة وبالتالي توابعها وهوامشها، ويتم التعبير عنها أيدلوجيا عبر تصور مفتوح في آفاقه وممارساته، متعدد في تجلياته وشروطه ويعتمد الخصوصية في الاقتصاد والاستهلاك في الثقافة وتخفف سياسيا من سيادة الدولة ويتواكب مع ذلك قيم ثقافية تسعى إلى الهيمنة ويضاف لها فعل الإعلام كوسيط في تكريس القيم الجديدة" (معلوم، الفكر العربي تباينات في مواجهة العولمة، الأيام، ع 1058 1998/11/3. ص11)

حسن أحمد أمين يلاحظ أن العولمة (هي إرادة سياسية واعية بما تصنع وتعبير عن مصالح الشركات الدولية وهي إرادة الرأسمالية وكبار رجال الأعمال باتجاه تركيز الثروات وزياد الفجوة بين أفراد البشر والدول، وتقود هذا المشروع أمريكا مستعينة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقات الدولية مثل الغات في خدمة خمس المجتمع العالمي وتحول 80% إلى بشر فائضين عن الحاجة مقهورين مهمشين يواجهون المصاعب الجمة) (امين، مسيرة القرن الحادي والعشرين إلى اين، جريدة القدس، القدس 1999/2/25، ص18).

المفكر اليساري المصري إسماعيل صبري عبد الله يرى أن العولمة – ويفضل أن يسميها الكوكبة – هي (التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة انتماء للوطن دون حاجة لإجراءات حكومية) (صبري عبدالله، 1997، ص59) وفي التفريق بينها وبين الرأسمالية فان هذا المفكر يقول إن العولمة لم تسبقها حركة فكرية مثلما سبقت الرأسمالية وان انتشار الشركات تم في عصر العولمة دون حروب و يضيف أن العولمة هي إحدى مراحل الرأسمالية ما بعد الامبريالية حيث المزيد من تركز رأس المال والسيطرة والقوة والانتقال من الكارتيل إلى التراست إلى الكوكبة وعلاقة ذلك بالتطور المتسارع للتكنولوجيا والبحث العلمي والتقاني والتجارة بالمعرفة، وكذلك استغناء الشركات متعدية

الجنسية عن الدولة القومية وتحول آليات العرض والطلب إلى عقيدة حرية السوق وكذلك النشاط المالي الكبير.

أظهرت الإحصاءات أن المقر القانوني ل 426 شركة عملاقة يقع في الدول الصناعية السبع، وان من 69 بنكا كوكبيا في العالم هناك 58 بنكا مقرها الأصلي في الدول الصناعية السبع، وان أكبر خمس شركات مالية كوكبية مقرها الأصلي في الدول السبع، و47 شركة تامين عالمية في العالم مقرها في الدول السبع وان هناك 22 شركة اتصالات ضخمة في العالم منها 19 شركة في الدول الصناعية السبع وان تسعة شركات للبرمجيات منها ثلاث في اليابان و6 في أمريكا وان الناتج المحلي الإجمالي العالمي 67,6% منه في الدول السبع وباقي أوروبا والصين 19% والدول النامية 13,4، وان حجم التجارة الدولية العالمية 4 تريليون دولار في العام بينما المضاربة تصل إلى تريليون في اليوم وان ثلثي الدخل الرأسمالي من دولة إلى أخرى خلال 40 عاما جرى بين دول البيع نفسها، وهذا عزز بدوره استغناء الشركات الكوكبية عن الدولة بمفهومها التقليدي حيث تراجع دور الدولة وتنامى دور الشركات بفضل ما توفره ثورة الاتصالات والتكنولوجيا من قدرة على التحكم في رأس المال والاقتصاد في الدول المختلفة وهذا بعكس الامبريالية التي لم تكن ممكنة دون الدولة.

أما عن التركز الشديد في الملكية والسيطرة فقابله تخصيص ضيق في وحدات الإنتاج وذلك لانتشار صناعة المكونات، وهذا بدوره قلص الإدارات ومكن الشركات من التخلي عن أسلوب المجمعات الصناعية الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع البطالة وتزايد من يعيشون على خط الفقر ويؤدي في نفس الآن إلى ظهور التيارات العنصرية الفاشية المعادية للهجرة والديمقراطية، وفي هذا الإطار ظهر التراجع في دور الأمم المتحدة كإطار عام ينظم العلاقة بين الدول لصالح الثلاثي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية – الغات – باتفاقيتها لعام 1994 والتي تحولت إلى مشروع قانوني دولي للاستثمار الأجنبي.

الكاتب العراقي سيار الجميل رأى أن العولمة هي عهد السوق ومحاولة توحيد العالم في ما يسمى بالعولمة، حيث تتولد في هذا الاطار مفاهيم ومضامين وأفكار وأنساق جديدة

على حساب مفاهيم ومصطلحات مثل الغرب والشرق والشمال والجنوب والعالم الثالث... الخ ومشروع العولمة هومشروع سياسي أمريكي جديد في الاختراق الدولي يسعى لتوحيد العالم من خلال رأسمالية السوق معتمدا في ذلك على تدشين الحروب واستخدام العنف والتهديد بالإبادة الجماعية معتمدا على الآلة الحربية الأمريكية في خلق مناطق جيواستراتيجية ومشاريع مثل شرق أوسطية.

وفي عهد العولمة تهمين الخصخصة واقتصاد السوق على العالم وعوامل الخصخصة هي غياب الاشتراكية والكثافة الديموغرافية والانفجار السكاني في دول العالم الثالث وتعتبر مجتمعات عالية الاستهلاك قليلة الإنتاج وهيمنة رأس المال من خلال الولايات المتحدة، وسيكون المستقبل القريب دولة مهمتها المراقبة والأمن والحراسة كأجهزة والمؤسسات المخصخصة المؤلفة من هيئات وشركات ومنظمات وخدمات وأسواق وبنوك أن تدير الفعاليات الاقتصادية، وهي تملك ولا تحكم والمجتمعات المنتجة تكون من تكتلات جيواقتصادية وجيوإقليمية وليست سياسية تتفاعل على مستويات النخب.

في التقرير الصادر عن معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية عن العولمة الذي سماه حالات فوضى فقد قال (أن المجتمع العالمي الآن متشابك ومترابط بصورة معقدة أكثر من اي وقت مضى وعملية العولمة تسير بوتيرة متسارعة وان هناك ستة اتجاهات رئيسية برزت في السنوات الأخيرة، وهي انتشار الديمقراطية والليبرالية وسيطرة قوى السوق وتكامل الاقتصاد العالمي وتحول نظم إنتاج وأسواق العمل، وسرعة التغير التكنولوجي والثورة في وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية حيث تحول هذا الأمر إلى نزعة إيديولوجية يتم نقله للأقطار النامية من خلال برامج التصحيح البنيوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضا (معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، 1997) وينتج عن ذلك مختلف العواقب الاجتماعية والمؤسساتية من فقدان للهوية وتزايد الاتجاهات الإجرامية والتعامل بالمخدرات والضغوط على مستوى الأسر وازدياد الفساد والصراعات العرقية والدينية وتزايد حالات عدم اليقين وانتشار الفقر والبطالة.

أما عبد الحي زلوم فقد أشار في كتابه نذر العولمة الذي ترجم مؤخرا ونشرته جريدة الأيام الفلسطينية إلى ان العولمة (هي تطور تاريخي حتمي أورث حضارة يتم الترويج لها هي ثقافة الاستهلاك وإطلاق العنان للشهوات والرغبات والتفكك الأسري والجريمة

المنظمة وخلقت دوما في كل مجتمع وأمة طبقة الواحد بالمائة المستولية على مقدرات تلك الأمم، والعولمة فكر مدروس تم إيجاده بعد دراسات مستفيضة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وتم خلق المؤسسات اللازمة لإدارته ومنها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي وأصبحت عملية استلاب الشعوب الأخرى وخيراتها تتم عبر العولمة وأدواتها كشركات عبر القطرية المتعددة الجنسيات ويديرها أرباب المال العالمي عن بعد حيث مكنت العلوم الإدارية والاتصالات الحديثة من ذلك فأصبح نظام العولمة اشد ضراوة ونهبا من الاستعمار القديم ولكن بطرق جديدة.

إن أهم دعامتين للعولمة هما المال والإعلام وهنا دمج الكاتب هاتين الكلمتين وأنتج منهما الرأسمالية المعلومالية وهي نفس الرأسمالية الانجلوامريكية وقد عطل النظام المعلومالي دور المال التاريخي من خادم الاقتصاد المنتج إلى عبء عليه، وجير النمو كله لخدمه فئة قليلة متعولمة، وفي العولمة تم دمج نفوذ المال والتمويل بقوة الوسائل التي أتاحتها التكنولوجيا ووسائل الإعلام، ليجعل من العولمة حقيقة والأسس التي تقوم عليها العولمة هي المال والإعلام والتسويق للتحول إلى مشروع استعماري ضخم (زلوم، نذر العولمة، جريدة الأيام الفلسطينية شهري آذار ونيسان 1999، ص12) من ذلك نرى أن العولمة مرحلة جديدة من مراحل تطور الرأسمالية الامبريالية تعتمد المال والتكنولوجيا والبحث العلمي والاتصالات والدعاية وقيم ثقافة الاستهلاك في نشر إيديولوجيتها بهدف المزيد من الربح والسيطرة، ومركز هذه العملية الدول الصناعية السبع بقيادة أمريكا وتغيب بفضلها دور الدول في البلدان النامية، وتعزز دور الشركات متعدية الجنسية في صياغة المستقبل العالمي، وأدواتها الاقتصادية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وأداتها العسكرية هي حلف شمال الأطلسي، وأدواتها الثقافية منظمات حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية، وأداتها الإعلامية وسائل الإعلام والفضائيات والانترنت وعلى رأسها CNN، ومن جانب آخر أجهزة المخابرات القوية في عدد من الدول التي تشكل بالتعاون مع الشركات والأنظمة شبكة الحماية لتسهيل تحقيق الأهداف المرسومة، واهم ما يميز العولمة الجديدة هي إلغاؤها الفوارق بين البنى الأساسية التحتية الفوقية، وإنتاج قوة عمل تتميز بمقدرات علمية ومهنية متميزة بأعداد محدودة مما يزيد من معدلات البطالة والفقر وانتشار الجريمة، وبإلغائها للهوية القومية تدفع الجماعات البشرية للبحث عن هويات أضيق مثل الدين والعرق، مما يثير الكثير من الصراعات التي

تخدم أهداف هذا المخطط العولمي بتهميش وإقصاء الشعوب الفقيرة والضعيفة، ويسهل السيطرة على مقدراتها وكذلك السيطرة على حركة الأموال الضخمة والقدرة على نقلها والتلاعب بها في سوق المضاربة العالمية مما يهدد الاقتصاديات المفتوحة بشكل مستمر.

والعولمة بالنسبة للدول غير الصناعية مشروع لإلغاء سيادتها ونهب ثرواتها وإبقائها في إطار التبعية والإلحاق عبر خلق طبقة رأسمالية الخدمات غير المنتجة وهذا بدوره يؤدي إلى درجات مختلفة من البعد عن المركز تتسارع باستمرار.

انطلاقا من ذلك فإن العولمة تختلف عن العالمية كما اوضح المفكر العربي محمد عابد الجابري "من حيث أن الأولى هي مشروع وإيديولوجيا وهيمنة وإلحاق والثانية تفتح الآفاق لحوار الحضارات وتفاعلها وتسهيل حركة الإنسان واتصالاته، والاستفادة من التقانة والتقدم العلمي مما يخلق إمكانيات المواطنة العالمية المتساوية، ومشروع العالمية يفتح الأفاق أمام التطور والنمو والتنمية للشعوب الفقيرة، بينما العولمة تغلق الأبواب أمام الدول النامية وتقصيها"(محمد عابد الجابري ،العولمة والهوية القافية،عشرة اطروحات،198).

العولمة كمظهر من مظاهر الرأسمالية الحديثة التي تتجلى في هيمنة القطب الواحد الذي جاء من حيث الظاهر كنتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي، الا انه في واقع الأمر صراع دائم ومستمر ما قبل نشوء الاتحاد السوفيتي وأثنائه، وما بعد انهياره في الصراع من أجل تقسيم العمل على الصعيد العالمي والصراع من أجل إعادة اقتسامه في عملية دائمة ومتصاعدة ما بين المركز والأطراف وما بين البؤرة والمحيط، هذا الصراع الذي تحاول الرأسمالية المنتصرة عبره دائما تحويل وعيها وأفكارها ومصالحها الخاصة إلى وعي عالمي ووعي عام وأخلاق عامة، وما هو جزء من الثقافة العالمية في منجزاتهم شئ وما هوتسييس وتجيير لهذه العالمية شئ آخر، وان ما يناسبهم ويعكس مرحلتهم هوتقدم وتنمية وديمقراطية وما دون ذالك هوتخلف أو إرهاب أو شمولية أو دكتاتورية، وهذا يفرض على المجتمعات ان تتصرف وفق شروط مرحلتها التاريخية وليس وفق فقط ما وصل إليه الآخرون من تقدم، مع الأخذ بعين الاعتبار موجبات هذا التقدم وايجابيته دون الانفصال عن الحالة المحلية.

التنمية العربية في ظل العولمة

تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى بسط سيطرتهم الاقتصادية والعسكرية والوقوف حائلا دون ان تتحول الدول العربية أو قسم منها إلى قوة اقتصادية أو عسكرية، كما حصل مع العراق عبر الدعاية الكاذبة والسياسات الأمنية والاقتصادية والعسكرية، وباستخدام وسائل التضليل والإعلام واستغلال مؤسسات المجتمع المدني.

ولهذا فإن التشريعات الدولية وحشد الجيوش وتضيق الاقتصادي لن تكون أكثر من عملية إعادة ترتيب مواقع القوة المؤثرة على الصعيد العالمي، ومن هنا أهمية ان يكون العرب في صميم العمليات التي تظهر كجزء من العولمة والبحث عن دور فيها، وان يتجوزوا الارتهان لمواقف إيديولوجيه ترفض فكرة العلم والتقنية الحديثة بسبب استخدامها في السيطرة.

تعتبر المشاريع الضخمة المركزة أفضل السبل لإزالة القيود القطرية والقبائلية، (فالمجتمعات التي تمر بمرحله انتقال تتعرض الضوابط التقليدية فيها للضعف قبل ان تصبح القيود القانونية الجديدة نافذة المفعول إلى جانب البيئة التي تتكون من قيود غير مؤكده وتنظيم إداري مضبوط وضوابط مطاطة تعطي المسئولين سلطات استثنائية(حاتم،2005، ص454) (واهم مانع من النكوص للوراء كما يحصل من تراجع في اليمن والسودان، "أعط الرجل سمكه تكفي إطعامه يوما واحدا علمه كيف يصطاد تساعده على إطعام نفسه مدى الحياة" وان الدول من وجهه النظر الاستراتيجيه تنتهي بها الحال إلى التبعية أو الاستقلالية حسب قدرتها على أن تصنع الأشياء بنفسها) (حاتم، 2005، ص470) وكما يحصل في الدول النفطية التي تحقق الكثير من الفائض المالي فان استقرار السلطة السياسية وبقاءها مرهون بالجمود والفقر وتحويل رأس المال المحلي إلى المركز، وتعزيز ثقافة الاستهلاك لأنها اضمن الطرق للحفاظ على الاستقرار السياسي لنظام يبحث عن الأمن لذاته.

في هذا السياق فإن على الفكر التنموي العربي أن لا يستخلص دروسه من اللحظة الراهنة فقط بل عبر التحليل التاريخي العميق للظواهر، فقد اظهر التناقض السابق بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي نتيجة لطغيان جانبه السياسي ونتيجة

الانهزام والانهيار المفاجئ والسريع للمعسكر الاشتراكي أن العالم الرأسمالي هو الحل والخيار الأوحد وان أمريكا سيدة العالم ولا مجال لأية توجهات أخرى.

التنمية في ظل العولمة

تأخذ قضية التنمية في عصر العولمة أبعادا وزوايا ومداخل جديدة تتحول من خلالها قضية التنمية إلى قضية بقاء الأمم واستقلالها وقدرتها على الوقوف والثبات في وجه الإلحاق والإقصاء والتهميش، والتنمية هي الوجه الآخر للعولمة وهي الوجه الذي يعبر عن الفشل والهزيمة في الوقت الذي تعبر فيه العولمة عن النجاح والانتصار والسيادة.

تتخطى التنمية في ظل العولمة بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتطرح قضايا تخص مستقبل الكيانات والتكوينات السياسية والاجتماعية بكل بناها، فالعولمة هي ذلك التيار الجارف بسرعة وبقوة، والذي سيجتاز حاضر ومستقبل الشعوب ويحتاج من يرغب البقاء بعد أن يجتازه هذا التيار الهادر إلى أن يستفيد من عناصر القوة التي يمتلكها، أو أن يبحث في صياغات تمكنه من البقاء في هذا الصراع الطاحن الذي تفرضه وتطرحه العولمة، والواقع العربي وهو يستعد للتعامل مع المستقبل عليه أن يتجاوز في خضم الرهبة التي تفرضها المعركة القادمة مجموعة الإشكاليات التي منعته من تجاوز حالة التخلف التي يعيشها، ويمكن تلخيص أهم هذه الإشكاليات كما يلي:

أولا : الوطن العربي وبالرغم مما يجمعه من تاريخ وهوية وثقافة مشتركة إلا انه يعيش حالة من التشرذم القطري الممتد إلى حوالي القرن، والذي بدوره عزز الفروقات السياسية والثقافية وزاد من هشاشة الروابط التي جمعته ككيان واحد.

ثانيا : الوطن العربي لم يستطع أن يجابه أو يحل إشكالية الكيان الصهيوني الذي زرع بين ظهرانيه عنفا واغتصابا.

ثالثا : الحالة القطرية بدأت تفرض نفسها في فروقات على مستوى المعيشة والدخل والرؤى المستقبلية وطرق التفكير حتى ان الدول نفسها تحولت إلى طبقات مختلفة.

رابعا: الصراعات الداخلية ذات الطابع القطري والعشائري والطائفي لا زالت تقض مضاجع الأقطار والشعب الواحد فكيف بالأمة.

خامسا : ثروات الوطن العربي وخاصة النفطية منهوبة ومستهلكة ولازالت في إطار السيادة الغربية.

سادسا : مشكلة الغذاء والأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الوطن العربي لا زالت تعزز من تبعيته وإلحاقه.

سابعا : مشكلة الديون التي ترهقه وتثقل كاهل أجياله تتحول إلى قيد في وجه التحولات التي تعزز استقلاليته.

ثامنا : مشكلة تخلف القطاع الصناعي في الاقتصاد واقتصاره على الصناعات النفطية والتحويلية وبعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وفي نفس الوقت عدم تعاضد القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تاسعا : إشكالية التعليم والتخلف العلمي وعدم إعداد أجيال قادرة على الاستجابة لمتطلبات العصر.

كل ما سبق يضاف إليه عدم الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالهوية والأصالة، والإشكاليات المتعلقة بالنظام السياسي والاجتماعي، ومستقبل الوحدة العربية والبيئة القيمية وأنماط التنشئة والتربية بالإضافة إلى إشكالية وضع المرأة في المجتمع، وأيضا غياب الديمقراطية.

جميع الأسئلة السابقة وغيرها تطرح نفسها على الفكر التنموي العربي سواء أكان قطريا أو في إطار تكتلات أو في إطار العمل العربي المشترك، وعندما حاول الفكر العربي الإجابة على هذه التساؤلات حصر نفسه في اتجاهين أو تصورين يحملان الكثير من التفاصيل؛

الأول: يقوم على تبني التوجه الرأسمالي الداعي للاندماج في العولمة والقائم على مسلمة أن مزيدا من الاستثمار يولد مزيدا من الفرص للعمل، وأن ذلك يولد مزيدا من الإنتاج والارتفاع في مستوى الاستهلاك وهو يتبنى سياسات التكيف الهيكلي التي يطرحها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وينطلق هذا التوجه من رؤية تقول

"ان الوضع الاقتصادي الحالي الذي تواجهه الدول النامية ومنها العربية إنما يعود إلى أخطاء السياسة الاقتصادية التي طبقتها الدول المعنية وهي سياسة الاعتماد على القطاع العام والتدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية" (مشورب، 1997، ص162) وهي استمرار لسياسة الخصخصة التي هي إحدى السمات الجوهرية للعولمة، وهذا الخيار يرى أن التنمية هي خيارات غير واقعية ويرى ضرورة الاعتراف الواقعي بوجود الكيان الصهيوني، ويناقش مشاريع الشرق أوسطية كإحدى الخيارات المستقبلية، ويختار التكتلات الإقليمية بدل الرؤية العربية ويفتح الأبواب والأسواق والبلاد أمام الغرب، ويشجع الشركات متعددة الجنسية في استثماراتها لثروات الوطن العربي دون اكتراث بتعمق تبعية الاقتصاد العربي، كما أن هذا الخيار لا يولي للتنمية الزراعية والتكامل الاقتصادي كثير اهتمام، وهويطرح على نفسه أشكالا مشوهة للديمقراطية تحمل في طياتها العشائرية والفردية والتخلخلات العامة للشخصية والنظام.

الثاني: هوالتصور العربي الذي يحاول صياغة تجربته وخياراته في عالم تتداخل فيه القضايا بشكل غريب، ويطرح أفكار التنمية المعتمدة على الذات مع ما فيها من انتقائية إلا أنها تتقدم عن التصور الأول بخطوات من حيث طرحها لخيارات التنمية في ظل الوحدة العربية أو التوحد بغض النظر عن صيغه، وفي الحفاظ على الهوية والقيم وزيادة قدرة الشعوب في السيطرة على مقدراتها، وتحاول أن تضع الخطط العملية القابلة للتطبيق فيما يتعلق بإشكالية الخروج من حالة التخلف والتبعية الاقتصادية، سواء فيما يتعلق بالقطاع الزراعي أو الغذائي من خلال أطروحة استغلال الموارد، وعملية التكامل الاقتصادي والقطاع الصناعي من خلال رفد القطاعات وتعاضدها وحمايتها من الدولة، ومن خلال العمل على التغلب على مشكلة الديون واستثمار الثروات العربية المجمدة في البنوك الغربية، ومن خلال عملها في مواجهة الهوة العلمية ومشكلة التعليم كما يولون أهمية لمشاركة المرأة في صنع القرار.

هذا التوجه لازال في الإطار النظري وينحصر أحيانا في الآمال على العمل العربي المشترك ورفع مستوى التنسيق في الأطر الرسمية معتمدا على نماذج العمل الثنائي.

وفي الواقع إن اقتصاد معظم الدول العربية يسير في اتجاه إنتاج الفقر في قطب وتركز الثروة في قطب آخر وهذا على العموم يساهم في ولادة مجتمع غني على المدى البعيد، ويساهم في تحسين مكانة الفرد وزيادة حصته من الدخل العام والارتفاع في مستوى المعيشة، هذا وفق معطيات نشوء الرأسمالية في مراحلها وفي حدودها القومية للدول في القرن الثامن عشر، ولكن تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد رأسمالي يتجاوز الحدود القومية جعل من اقتصاد الدول العربية اقتصادا تابعا وملحقا بالدول الأكثر تقدماً، إضافة لكون بنيته بنية قائمة على الاستهلاك وعملية تركيز رأس المال لا تتم في الحدود الجغرافية للدول العربية، بل تتحول إلى فائض نقدي في بنوك الدول الرأسمالية المتقدمة إضافة لسلع غالية الثمن ومعظمها سلع ذات طبيعة استهلاكية من امتلاك القصور واليخوت وما شابه ذلك.

هذا المال العربي الذي وضع في بنوك الدول الغربية وهذا الفائض لا يتحول إلى رأسمال ذي طبيعة إنتاجية بل يتحول إلى وسيلة سيطرة من قبل الدول التي يوضع هذا المال في بنوكها عبر إحكام السيطرة من قبل المركز على الأطراف، ومسألة تركز رأس المال تتطلب بالإضافة للاستثمار في الموقع وحدة السوق أو اتساع نطاق السوق المشترك أو الموحد.

كما ان فكرة الربح نتيجة الاستثمار في البلدان العربية بالضرورة يجب ان تتحول إلى فكرة قابلة للتنفيذ، وان يكون مردود الربح منها أعلى من الربح في الخارج وذلك رغم صعوبة ومخاطر الربح في الواقع العربي الذي يتطلب بدوره إعادة النظر في إجراءات الحماية والأمن للاستثمار والتجارة في الموضع، بالإضافة إلى وجود إرادة سياسية واقتصادية تمنع هروب الأموال من خلال التشريعات والقوانين وإغلاق الأسواق وزيادة التعرفة الجمركية وفتح الأسواق، بشرط تناسبها مع الحماية وتطوير الرأسمال المحلي والصناعة المحلية وتصنيع الزراعة وضبط الأسعار واستغلال الهامش في السعر العالمي والاستفادة من فرق السعر في شروط التبادل التجاري، واعتماد قاعدة البيع أولا قبل الشراء، بالإضافة لتخزين الذهب والعملة الصعبة في بنوك محلية والاستفادة من هذا

الفائض في تحويل الأقطاب الصغيرة إلى أقطاب مساوية أوموازية للقطب المركزي، والانتقال من المحيط إلى المركز ومن المهم المساهمة الفاعلة في إرباك وإضعاف المركز وأيضا الاستفادة من الثروات غير المستغلة التي تعتبر رصيداً للتقدم المستقبلي.

الأزمة الاقتصادية العالمية تحدي وفرصة

أزمة العولمة الاقتصادية العميقة عام 2009 التي هزت أركان النظام الرأسمالي، وخلقت لديه قدراً من الركود وتسببت في انهيار العديد من امبرطورياته المالية بسبب ما يسمى بالرهن العقاري، وبطاقة الائتمان والتسوق الالكتروني يتيح المجال ان تنشأ قوة اقتصادية باعثة وجديدة على جسد النظام الرأسمالي الذي ظهرت فيه بعض الفجوات التي تهدد استمراره ضمن صيغة التوازنات الحالية، خاصةً ان سياسة الرهن العقاري وانتشار نزعة الاستهلاك وفكرة الدفع بعيد الأجل تسببت بزيادة الفارق بين القيم الحقيقة للأسعار والقيم الاسمية للأسعار في كامل النظام الرأسمالي، وتبين ان الثراء في هذه المجتمعات في جزء كبير منه ثراء قد تم استهلاكه في الحاضر، حيث ان المجتمع الأمريكي في كاملة قد استهلك في الثلاثين سنة الماضية ما يساوي ما يجب على المجتمع الأمريكي ان يستهلكه في الماىٔ والعشرين سنة القادمة، وبهذا يولد المواطن الأمريكي لمدة ثلاثة أجيال وهومديون إضافة إلى مديونية الحكومة الأمريكية نفسها.

عملية الدفع بعيد الأجل وعجز المؤسسات والشركات والأفراد عن السداد قلص من الفجوة بين القيمة الاسمية والقيمة الفعلية للسلع، ومع ذالك ورغم انخفاض الأسعار يوجد عجز عن الشراء لعدم توفر النقود التي وان توفرت فان قيمتها وقدرتها الشرائية اقل مما كانت في السابق، ناهيك عن زيادة البطالة وإغلاق المشاريع وإفلاس الشركات، هذه الازمة التي عصفت بالنظام الرأسمالي والتي لم تنته تداعياته ا أشبه بالزلزال الذي ما زالت موجاته الارتدادية مستمرة، وقد تتسبب في تسونامي اقتصادي يفكك بنية بعض الدول ويعيد ترتيبها من مكان الصدارة إلى الخلف، وهذا ما حصل فعلاً في قوة الدولار الذي لم يعد وحيداً سيد العالم، بل أصبح قريناً بسلة العمولات أو اليوان الصيني، كما ستؤدي هذه الأزمة وتداعياتها بشكل أو آخر إلى إعادة تنظيم الأسواق ومراكز القوة الاقتصادية، وتنظيم عناصر الثقل الاقتصادي سواء بالحرب أو الاقتصاد باتجاه إعادة

ترتيب العالم الاقتصادي من جديد بدون قطب واحد، وإنما عالم متعدد الأقطاب حتى ضمن المعسكر الرأسمالي نفسه.

في هذا السياق ينفي فقدان الولايات المتحدة مركز الصدارة الاقتصادي الفكرة القائلة باقتران التقدم الاقتصادي بالديمقراطيةِ الغربية، وان التقدم لا يتم إلا من خلال حرية السوق، وما يحصل في آسيا في كل من الهند والصين على سبيل المثال يطرح حقيقة جديدة جديرة بالتمعن فيها والتفكر والوصول إلى استنتاجات ودروس وعبر، فرغم أن الهند إحدى الدول النامية إلا أنها في سنة الأزمة ما زالت تحقق نموا اقتصاديا رغم طبيعة بنيتها الاقتصادية المختلطة والمشوهة، ورغم تشوه بنيتها الفوقية كانعكاس لواقعها الاقتصادي المختلط والمشوه إلا أنها استطاعت ان تحتل مركزاً مهما في النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، والصين كذلك رغم انها مجتمع يعتمد ملكية الدولة والنظام السياسي الشمولي استطاعت ان تحتل المركز الأول لسنوات متتالية في التجارة البينية والنموالاقتصادي، وأصبحت عملتها العملة رقم 1 في العالم دون أن تكون دولة لا بصفتها الرسمية ولا بصفة أفرادها تحمل اية مديونية.

ثروات بلدان الدول العربية الكبيرة، التي تعتمد الاقتصاد شبه الطبيعي والدفع النقدي والتي مازلت مقدراتها غير مستغلة هي على الأغلب قادرة إذا استثمر ت في المستقبل أن تحظى بفرصة احتلال موقع في سوق العمل العالمي، وحيازة دور فاعل ومؤثر سياسيا واقتصاديا وثقافيا، دون نسيان أن دول العالم الرأسمالي ورغم مديونيتها، وكذلك أزمة الرهن العقاري وسياسية الدفع بعيد الأجل إلا إنها تمتلك من الخيرات والثروات الشئ الكثير، ولكن الصراع من اجل تقليص هذه الفجوة يتطلب من الدول الفقيرة والنامية والعربية تحديدا ان تتوحد في تكتلات سواء قومية أو جغرافية لإعادة توزيع حصتها من المستقبل الاقتصادي، وان تكون في وضع يسمح لها بأن تحصل على حصتها من الماضي الاقتصادي، عبر المطالبة بالتعويض عن الاحتلال والاستثمار من قبل الدول الغربية، فثروات هذه البلدان ورفاهية شعوبها هي في جزء منها نتيجة التقدم التقني والتقدم الاقتصادي، وهي من جهة نتيجة تجهيل واستغلال ثروات الشعوب الأخرى، فما ينعم به المواطن الغربي في قسم منه هوعلى حساب فقر الشعوب التي خضعت طويلاً للاستعمار الاقتصادي والسياسي.

الأوسطية والشرق أوسطية ومشاريع التكامل الاقتصادي.

هي فكرة بدأت تطرح نفسها منذ أواسط الثمانينات من خلال مشروع مارشال للشرق الأوسط، وكان من ابرز المشاركين في إعداده شمعون بيرس وبعض السياسيين العرب، وركز على استيعاب الثروات البترولية الخليجية وإدماجها في اقتصاديات العرب من خلال تنفيذ برنامج مشترك برصيد 30 مليار دولار، تديره الولايات المتحدة وبشراكة الدول الأوروبية والدول البترولية، وترجع هندسة وتخطيط هذا المشروع إلى أمريكا حيث يعملون لتثبيت هذا النظام منذ بداية التسعينات بحيث تكون الكلمة الأولى لأمريكا التي تكثف وجودها العسكري، وتنشي نظاما للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، وفي هذا الإطار تأتي المشاريع الاقتصادية الضخمة في مجال المياه والنفط وإمكانيات الاستفادة من العلم والتقانة الإسرائيلية، وقوة العمل المصرية وصناعات الحديد والصلب فيها والصناعات البتروكماوي ة في الخليج، وعلى هذا الأساس عقدت مجموعة من المؤتمرات الاقتصادية المختلفة، قدمت فيها الورقة الإسرائيلية والورقة الأوروبية والورقة المصرية.

وتناولت جميعها قطاعات أساسية وارتكازية في حياة الشرق الأوسط مثل المواصلات والنقل والطاقة والالكترونيات والنفط والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والثقافة وتنمية الموارد والمعلوماتية والبيئة والبحوث والمياه والاتصالات.

ويطرح في هذا الإطار إنشاء المؤسسات الخاصة بهذا النظام مثل بنك التنمية الشرق أوسطي سيعمل على تبديل الصورة النمطية المعروفة في المنطقة والمألوفة بحيث تشمل الشراكات إسرائيل وتركيا وتستبعد المغرب العربي مثلا.

يعمل هذا المشروع في إطار التكتلات التي يرعاها النظام العولمي الذي تقوده أمريكا ولم تعلق الدول العربية صراحة أن الشرق أوسطية هي بديل السوق العربية المشتركة.

لقد قطعت العديد من الدول العربية شوطا كبيرا في مجال الشرق أوسطية فمثلا وبالاستناد إلى اتفاقيات السلام الأردنية – الإسرائيلية وعلى أثرها تم تنفيذ مجموعة من

المشاريع السياحية كما طرح المشروع العملاق قناة البحر الميت بمشاركة فلسطينية وعلى الجانب المصري تم تنفيذ مجموعة من برامج التطوير الزراعي المشتركة مع إسرائيل وقد عبرت العديد من الدول العربية عن حماسها لهذه الفكرة على مستويات تتجاوز الاقتصاد إلى السياسة والأمن وغيرها من أشكال التعاون الشرق أوسطي ومن هذه الدول مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وقطر والإمارات.

أما من عارض هذه الفكرة وبشدة من العرب فهي سوريا ولبنان والسعودية، ومن الجدير بالذكر هنا أن الشرق أوسطية وان كان محورها إسرائيل فهي تضم في إطارها تركيا المنخرطة في هذا المشروع إلى حدود كبيرة وإيران التي تعارضه بشدة.

لقد انقسم الفكر العربي أيضا بين أغلبية معارضة لهذا المشروع رأت فيه قلبا للهرم رأسا على عقب و آلية من آليات إدماج إسرائيل في المنطقة وتطبيع وجودها إلى اعتبارها الأداة الإقليمية للعولمة وللمشروع الأمريكي وكذلك التعامل معها على اعتبار أنها بديل للسوق العربي الموحد البعض رأى أن التوقيت لهذا المشروع غير مناسب ولم يرفضه رفضا قاطعا ومبدئيا، وبعض المفكرين دعوا إلى اعتباره احد الآليات للوصول إلى حل سلمي عادل واستعادة الحقوق العربية وتحويل العداء إلى تعاون والاستفادة من الإمكانيات المشتركة والدعم الدولي في تحقيق نمو اقتصادي في المنطقة.

من الواضح أن مشروع الشرق أوسطية هو أحد اخطر المشاريع والتحديات التي تجابه الفكر العربي التنموي والتنمية العربية لأن هذا المشروع يعطي شرعية لأحد أهم معوقات التنمية العربية وهو الكيان الصهيوني ويعزز حالة الانقسام العربي والتجزئة والتبعية.

كما تتناقض الأسس التي يقوم عليها المشروع تماما مع مقومات التنمية المستقلة، والشرق أوسطية في السياق الفلسطيني تعني الاستعداد النفسي والاجتماعي لإحداث تغييرات في بنية وتركيبة العقل والنفس والسياق الاجتماعي لهذا الإنسان لقبول التكيف وقبول الصهيونية والاحتلال العسكري والتعامل معه كأمر عادي ومألوف وبسيط وإزالة كل ما يخالف ذلك. (مكرر).

القبول بما سبق يعني ضمنا إضفاء شرعية على النكبة والتهجير القسري لملايين البشر الأمر الذي تم في عام 1948 وكذلك القبول بالرؤية الصهيونية التي

ترى أنها حركة تحرر قومي للشعب اليهودي وقبول روايتها حول الوطن الموعود وأرض بلا شعب إلى شعب بلا أرض.

إذن هدف الشرق أوسطية هو إحداث تغيير على الجانب الفلسطيني و العربي والإسلامي والدولي والبدء بقبول الواقع، والتغيير الذي حصل في المنطقة والتسليم بالأمر الواقع وهو أن إسرائيل دولة يهودية في المنطقة مما سيؤدي إلى تغيير في المعتقدات الدينية والسياسية والعسكرية، وإعادة صياغة شبكة علاقاته الدول في المنطقة فيما بينها وبالتالي تحقيق مطالب أمنية وإقليمية يتم التوافق عليها إقليميا بالتوافق بين الدول بما فيها إسرائيل، فالتطبيع سيفعل فعله في المنطقة أكثر من فعل العمل العسكري فالعمل العسكري مهما كانت طاقاته وقدراته يبقى عاجزاً عن تحقيق جزء هام من الأهداف الحيوية للحركة الصهيونية فهومثلاً عاجز عن تحقيق إدماج "إسرائيل" في المنطقة من الناحية السكانية.

إن إصرار إسرائيل على أن التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي وغيره من الأشكال بينها وبين الدول العربية هو مدخل أساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ، وهو ينبع من مشروعها الأهم أي القبول بكل ما سبق، ليس ذلك فحسب بل أيضا اعتبار كل عمل مناقض هو في عداد الأنشطة المتطرفة المعادية للسلام وإسرائيل والصهيونية واليهودية وبالتالي هو عمل لا سامي ومؤسس نظريا للإرهاب ومعاداة اليهود والديمقراطية الخ.

إن محاولات إيهام الناس بأن إسرائيل بطبيعتها وبنيتها الحالية شئ لا يختلف عن الدول الأخرى ومناقشة القضايا المتعلقة بها على هذا الأساس هو تجني على التاريخ والواقع وتنكر للقيم الإنسانية والشرائع الدولية والمقصود منه هو إضاعة الحقيقة والأساس المعرفي لمحاكمة الظاهرة وتحديد خيارات التعامل معها.

فبعد أكثر من 60 عام على قيام دولة إسرائيل لا زالت تخوض حروبا مستمرة عسكرية وغيرها في محيط وجودها بمعنى عدم تحولها إلى جزء من المنطقة ومسألة يهوديتها تصطدم وبشكل جدي بديمقراطيتها وقدرتها على الخروج من دورها الوظيفي في علاقته مع المشروع الاستعماري ومشروعها الاستيطاني الإحلالي.

وهذا قد ينجح مؤقتا بفعل القوة والإجبار كما هو على الأرض الآن وليس بفعل الاختيار وان كل المحاولات السياسية لتقسيم الدول والمجموعات والأفراد إلى

معتدلين وغير معتدلين بالاستناد إلى قبولهم أو عدم قبولهم للمشروع الصهيوني هو جزء من جدل المفاهيم سعيا وراء الحقيقة مدخل العدل والسلام.

يرى الداعين للتطبيع بإننا يجب أن نكون موضوعيين وعقلانيين أي بمعنى عدم إنكارنا للحقائق على الأرض والخروج من حالة الصدمة والإنكار كمدخل للتكيف مع الواقع ليس من أجل قبوله بل تغييره.

وجهة النظر هذه إما أنها وقعت في فخ وهم المعرفة وليس المعرفة نفسها أو أنها اختارت خيارا سياسيا وقيميا يلتقي في إطار المصالح مع دعوات التعاون الشرق أوسطي في الإطار الموضح سابقا.

المحاكمة العقلانية والمنطقية والمعرفية المستندة لحقائق الواقع والتاريخ بزواياه المختلفة ورواية الأطراف المختلفة دون نفي أو تغييب هو الذي يقود إلى إن التطبيع دون إحداث تغييرات بنيوية جدية هو انخراط في المشروع أو ضياع وتراجع وهزيمة معرفية أمام مشروع صناعة الوهم.

ورفض الشرق أوسطية ليس انغلاقا على الذات لكن الحوار يتم بين طرفين ولا يتم على أساس أن هناك طرفا يريد أن يتحكم ويسيطر ويلغي الآخر وفتح الأبواب أمام حوارات ونقاشات وآليات للتعاون والعمل المشترك لدعم نموذج العيش المشترك في ظل المساواة والديمقراطية وسيادة القانون.

ومحاولات التساوق مع الطريق الآخر فكريا وسياسيا تترجم في الساحة السياسية بأكثر من صيغة ولكنها في مضمونها تعني أن التطبيع هو تطبيع وقبول للاستيطان الإحلالي وقبول بالتشريد القسري للمواطنين الأصليين وقبول التميز وخضوع لمنطق القوة العسكرية وإلغاء للشرعيات الإنسانية والتاريخية وحتى الدولية ورضوخ لشرعية الدبابة الإسرائيلية حتى لو جاء ذلك في إطار ما يعرف بحل الدولتين أو المشروع المرحلي أو خارطة الطريق ورؤية بوش أو غير ذلك من المسميات.

المتوسطية

وهومشروع يمتد جغرافيا على كافة الدول المحاذية للبحر المتوسط، وجذور الفكرة تمتد في التاريخ وتتجدد بين الحين والآخر، وقد ظهرت
في أواخر السبعينات من خلال الحوار العربي الأوروبي، وتجددت في التسعينات حيث اقترح الجانب الأوروبي عقد اجتماع تمهيدي عام 1995 ليشمل أكثر من أربعين دولة وسوقا حرة مفتوحة لأكثر من 800 مليون نسمة بصورة تدريجية، ولكن بطيئة ومدعومة شعبيا وبمشاركة جماهيرية واسعة.

بدأت فكرة الشراكة الأورو متوسطية رسميا في عام 1992 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي، تحت تأثير فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وثيقة سميت " السياسة المتوسطية المتجددة " التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة سميت سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصاديين تحت مبررات أن المنطقة قادرة على التحول إلى قوة إقليمية لها مكانتها وقادرة على التأثير في السياسات الدولية.

من أهم التحديات التي واجهت هذا المشروع كان الفرق بين الطرف الشمالي لحوض المتوسط الذي يمتاز بالتفوق الكامل في أغلبية نواحي الشراكة بالمقارنة مع الطرف الجنوبي الذي تمثله الدول العربية المحاذية للمتوسط وكذلك التردد العربي تجاه موضوعة التعاون مع إسرائيل والقضية الفلسطينية.

أما من حيث دوافع أوروبا للدخول في هذا المشروع فهوالحقيقة الجغرافية الثابتة التي تستدعي التعاون والتشارك مع الجيران وكذلك ما يقدمه هذا المشروع من زيادة قدرة أوروبا على التعامل مع مشكلات الهجرة وتلوث البيئة بالإضافة إلى فرص الاستفادة من السوق العربية وفرص التبادل التجاري وما تخلقه العولمة من دوافع لتشكيل تكتلات إقليمية قادرة على لعب دور أكبر في صياغة السياسات الدولية.

أما كيف رآها العرب فقد تعاملوا مع هذا المشروع بدون حماسة، خاصة وأن قوة الدفع الأمريكية لم تتحمس لهذا المشروع، ولهذا فإن الطرف المعتدل لم يرفضها ولكنه لم يتحمس تجاهها، وفي إطار الدعوة لها تم طرح المتوسطية كآلية للخروج من تحت المظلة الأمريكية وما يوفره المشروع من فرص تنموية

بالإضافة إلى ما تفرضه الجغرافيا وأهمية التعاون الأمني والبدء في عملية جدية قادرة على تعريف الأطراف ببعضها البعض لتجاوز الإرث الاستعماري.

يرى سمير أمين أن الأقلمة في إطار العولمة ما هي إلا تنظيم أحزمة نقل الأقلمة الاستقطابية (الاستعمارية العمومية)، من خلال ربط أقاليم طرفية محددة بمراكز مسيطرة معينة كما لوقد تم توزيع (عبء) الكولونيالية العمومية بين أهم المراكز الفاعلة وهناك أمثلة على ذلك وهي : اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركيا التي تربط المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، واتفاقية لوميه بين السوق الأوروبية المشتركة والدول الأفريقية، ومشروع منطقة الين الذي يجر جنوب شرق آسيا وراء اليابان، ومشروع المحيط الهادي الذي يضم الولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا وآسيا الشرقية النامية.

أما الشراكة المتوسطية فإنها تثير بعض المخاطر (على الرغم من أنها أقل من مخاطر مشروع الشرق أوسطية) وتتمثل في أن هذه المشروعات إنما تهدف إلى تجزئة العرب إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى في الاقتصاد العالمي : جزء كبير هوالإقليم الشرق أوسطي والجزء الأخير يرتبط بالشراكة المتوسطية وهي تهدف جميعها إلى تهديم أي نظام إقليمي عربي يمكن أن ينهض ويقوم حتى ولو ظن البعض أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي، ومشروع السوق الشرق أوسطية، ومشروع الشراكة الأوربية المتوسطية يمكن أن تكون مشروعات متكاملة وليست مشروعات متنافسة.

في الحديث عن المتوسطية أو الشرق أوسطيه أو كلاهما معا فما دام لم يتم تنفيذ أي منهما بالرغم من اختلاف المكون الجغرافي أو السياسي لكل منهما إلا إن كلا المشروعين والفكرتين تمس كامل الوطن العربي أو جزء منه إضافه لكون المشروعين كأفكار يتناولان فكرة إيجاد عناصر نمو وتكتل في مرحله العولمة للمشاركة في الصراع وتنظيمه الاقتصادي للحصول على مكان أفضل في هذه المنطقة للدول التي قد تشارك فيه، وما نراه في هاتين الفكرتين انه في ظل النظام العولمي الجديد نستطيع القول أن الرأسمالية بحكم تفاوت النمو في الاقتصاد العالمي والاختلاف البنيوي فيه لم تستطع الرأسمالية ومظهرها العولمي أن تحدث التغير الكافي في بلدان العالم بما يتلاءم مع شروط العولمة، وهذا يتم عبر عمليه صراعيه تفسح المجال لولادة تكتلات اقتصاديه جديدة إضافه لإمكانيات النمو على هامش أزمات الرأسمالية لقوى تحتل مكانة اقتصاديه في النظام العالمي، وهنا نحن بصدد الحديث عن منطقتنا سواء عبر مشروع المتوسطية أو الشرق

أوسطيه أو فكره الوحدة العربية، وهنا يبرز معطيان السياسي والاقتصادي ومن الصعب بسبب تعقيدات المنطقة نقاش الفكرة كما يتم مثلا في إداره المشروعات أو الشركات، فهنا يتشابك الماضي مع الحاضر في جو تناقضي ولا يتوافق السياسي والإيديولوجي مع الاقتصادي ولا يتم التحديد أو الاختيار أيهما أفضل الخيار الاقتصادي أم السياسي أم كلاهما دون تغليب أحدهما على الآخر.

يختار كل مجتمع من المجتمعات طريقا مختلفا في التطور الثقافي والسياسي والاقتصادي يتناسب مع تاريخه وتعقيدات نشؤ هذا التاريخ، (ويرى أصحاب الدعوة لنظام متعدد الأقطاب ان صفحه تاريخيه جديدة يمكنها ان تبدأ من خلال تطبيق هذا النظام وذلك بإعطاء الفرص للشعوب كافه لكي تمارس حقوقها التعليمية والثقافية والسياسية والديمقراطية) (الجميل1999، ص 161) ويصبح الوصول إلى نتائج واحده محتملا بطرق مختلفة وليس النظام الديمقراطي كممارسه سياسة خيارا وحيدا لتطوير الاقتصاد وشرطا له، علما ان الديمقراطية كبنيه سياسيه هي نتاج لتطور اقتصادي ما كان لها أن تحدث بدونه، إلا أن منظروه ا وايديولوجيو المشروع الأوروبي والأمريكي يحاولون عبر أدواتهم السياسية من دوله وإعلام إسقاط وإجبار الآخرين على الخيار الديمقراطي في الوقت الذي تكون هذه الديمقراطية متلائمة مع شروط الاستهلاك وتنامي ونمو أسواق الاستهلاك وتطورها لحاجة الاستهلاك للمنتجات المصنعة في ما يسمى العالم المتقدم في الوقت الذي لم يطرأ تغير كاف على بنيه المجتمع العربي، وهنا تكمن مشكله الديمقراطية وتحولها من أداه للحرية إلى وسيله قهر للغير وتطويعهم لمصلحه إبقائهم مستهلكين وتابعين، في ذات الوقت الذي تطالب فيه المجتمعات المتقدمة من الدول النامية تبني خيار الديمقراطية واعتباره ربا جديدا، ففي عهد العولمه ستجد أفضل سلعه وأجودها بأرخص ثمن ويمكنك وأنت في منزلك بواسطة الانترنت أن تشتري أيه سلعه من اكبر المحلات في العالم، أي أن المستهلك سيتمتع بأحسن سلعه في ظل المنافسة التي تتيحها العولمة.

عمليه سيطرة العولمة على أسواق العالم عبر التصنيع الحديث ووسائل الاتصال المتقدمة لا تلغي إمكانية نجاح بعض الأنظمة التي يسميها الغرب الأنظمه الشمولية التي عملت وتعمل على توحيد الأسواق وتطوير ومركزة الاقتصاد والانتقال بالأسواق إلى مرحله ما بعد التراكم البدائي وتطوير الصناعه، ان اتهام الغرب لها بالدكتاتورية

والإرهاب كما حصل مع نظامي صدام حسين وجمال عبد الناصر لا يلغي حقيقة أن أوروبا نفسها توحدت بلدانها القومية بالقوة العسكرية والحروب الاهليه مثل ألمانيا بيسمارك وايطاليا غاريبالدي والولايات المتحدة الامريكيه نفسها توحدت بعد حرب طويلة وقاسيه وإرهابيه ما بين ولايات الشمال والجنوب.

لهذا من المهم التأكيد على أن توحيد السوق ليس بالضرورة يجب أن يتم تطويره ونموه بتجربة تراكمية وبدون هزات سياسي ه كما حصل مع النموذج البريطاني خاصة وان التراكم على الصعيد العالمي لا يسمح للأطراف ان تبتعد عن المركز وعلاقة المركز تعيد إنتاج التخلف في قطب وتركز الثروة في قطب آخر. وهنا يكون المطلوب الاستقلال عن المركز وتركيز الاقتصاد باسم الدوله المركزية.

هل التوحد العربي ضرورة بقاء؟

الدولة القوية التي قد توسع سوقها الاقتصاديه وتعزز المشاركة الشعبية دون تناقض مع جوهر الخيار الديمقراطي حتى وان تناقضت مع المصالح الاقتصاديه الغربية التي لا تريد إن يفلت احد من حلقه إنتاج وإعاده إنتاج الفقر والتبعية وتعمل على أن يخضع الناس لوهم الديمقراطية كوسيلة لاستعباد الغير، نقصد هنا الديمقراطية كشعار للتدخل الغربي وانتهاك سيادة الأمم وهي ليست الديمقراطية التي تعبر عن اختيار شعبي في بلد بعينه، فالرخاء الاقتصادي الذي تسعى اليه المجتمعات الصناعية ليس هو المعيار الوحيد لنجاح الدول، فالولايات المتحدة حققت أعلى معدلات الرخاء والرفاهية المادية ورغم ذلك يعاني المجتمع الأمريكي أزمة اجتماعيه خطيرة ونفس الأمر ينطبق على بريطانيا، إذن الدولة القوية هي التي يجب أن تضمن الاستقلال الثقافي والسياس ي والاقتصادي وان تستفيد من أزمة الرأسمالية للخروج منها في تكتلات اقتصاديه إن لم يكن دفعه واحدة فيكون بالتدريج سواء كانت على طريق إنشاء سوق عربية موحدة بعملة واحدة أوسوق خليجية موحدة إلى آخر ما هنالك من الإجراءات التي تخدم تحول الدول العربية إلى قوة اقتصادية متناغمة ومؤثرة في القضايا العربية والإقليمية والعالمية.

في هذا السياق يصبح الحديث عن منطقه حوض المتوسط والعمل على الظهور بكتله اقتصاديه جديدة له ثلاث أهداف الأول تحقيق نمواقتصادي والاستفادة من ثروات المنطقة

ثانيا استيعاب إسرائيل في محيطها الجغرافي والاستفادة الاقتصاديه أيضا وثالثا منع توحيد الوطن العربي وإنما إشراك أجزاء منه ومن ضمنها إسرائيل في تكتل اقتصادي واحد واعتبار الدول والأقطار العربية كيانات سياسة مختلفة ليس بالضرورة التعامل معها مجتمعه وهذا ليس بحسن نيه وإنما هوشيء واع ومقصود. الموقف التنموي في إطار استقلاليته ليس بحاجة إلى ان تصاغ إستراتيجيته من قبل لانجاز الوحدة الاقتصادية ان ما يلزم الدول العربية هوالقرار القوي والإرادة الثابتة المنفتحة على الشعب كمدخل وشرط أساسي لتكتل عربي يخدم الأمة.

لقد لعبت إسرائيل ولا زالت دور المعرقل للتنمية والنهوض كونها كيان مفروض على المنطقة وسبب من أسباب السيطرة وأداة متقدمه للغرب في المنطقة العربية.

والادعاء بأن تحقيق الأمن والسلام لا يتم إلا بالسلام الاقتصادي والمشاركة مع إسرائيل في مشروع اقتصادي مشترك والموقف الداعي لقبولها تحت مبررات الاستفادة من العقل والخبرات الإسرائيلية وانعكاسات ذلك في تخفيض الإنفاق العسكري لا يستطيع أن الصمود على أية أرضية، كما أن الادعاء بأن هذه الشراكة ستقود إلى تطوير الاقتصاد كلا هذين الرأيين ينطلق من نظرة سياسية آنية تعبر عن مصالح فئات محدودة رهنت وجودها ببقاء الأمة متخلفة ودول مجزأة وشعوب مجهلة ومقهورة.

إذن الفكر التنموي القادر على التأسيس لتجاوز الأزمات لا بد وأن تكون جذوره ممتدة عميقا في تاريخ وحاضر العرب والتوق الشديد للشعوب العربية للحرية والمشاركة والعيش الكريم القادر على النهوض بالأمة لتحمل مسؤولياتها التاريخية تجاه نفسها وتجاه العالم.

الخاتمة

قضايا الفكر كما هي قضايا النهضة والحرية والوحدة لا تتم صياغة جوهرها بعيدا عن العلاقة بالغرب بغض النظر أكانت العلاقة تعبيرا عن الرفض والصراع أو تعبيرا عن الإعجاب أو ما بينهما.

لقد مر الفكر العربي في هذا الإطار بمرحلتين، هما مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية. حيث لم يكن أصلا مفهوم التنمية على العموم قد ظهر وقد أسست هذه المرحلة للتيارات الفكرية العربية التي تعاملت مع قضايا التنمية لاحقا، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد الاستقلال حيث عالجت الكتابات الفكرية والفلسفية قضايا الأمة كامتداد للتيارات الفكرية التي ظهرت سابقا ومهدت لمفهوم التنمية ومدارسها التي تعالج هذه القضية في مراحل متأخرة من القرن العشرين.

لم تنفصل الجهود العربية المبذولة من اجل اللحاق بالغرب ومواكبة العصر عن معركة الاستقلال بل تداخلت معها فكانت ما بين نزوع نحو الوحدة أو تثبيت الدولة ومراوحة بين المطالبة بالتغيير أو رفضه فكيف تفاعل الفكر العربي مع قضية التنمية؟

السياق التاريخي لحركة تطور المجتمع والفكر العربي منذ عصر النهضة إلى وقت قريب يظهر عجزا عن تجاوز الأزمة ومواجهة التحديات وعدم القدرة على إنتاج نموذج تنموي واحد، رغم محاولات البعض تسويق دبي وبعض التجارب الخليجية على اعتبار أنها نجاحات، إلا أن الأزمة العامة أظهرت هشاشة هذه النماذج بالإضافة إلى أنها لم تثبت قدرتها على مواجهة الإشكاليات الحقيقية.

من المعروف أن المحاولات الأولى لإرساء مفهوم التنمية بدأت بعد الحرب العالمية الثانية على أيدي الاقتصاديين الغربيين وفي بداية الستينات ومع أزمة التنمية في بلدان العالم الثالث برزت كتابات مهمة في بلدان نامية كما في باكستان والهند وأمريكا اللاتينية.

من الواضح أن الكتابات التي عالجت موضوع التنمية في المراحل المبكرة لم تتعد النقل والتلخيص مع وجود عدد من الاستثناءات البسيطة.

ويمكن تصنيف الكتابات العربية في هذا المجال إلى:

1-كتابات ذات صبغة تقريرية وصفية اهتمت بنقل معطيات الواقع، وترجمة و نقل الأطروحات المختلفة في مجال الفكر التنموي على الصعيد العالمي، وهي أقرب ما تكون إلى الكتب الجامعية التعليمية.

2–كتابات ذات صبغة معيارية كما وصفها الكاتب المصري محمود عبد الفضيل وفيها تتداخل النزعات والتوجهاتالأيدلوجية مع التحليل والرؤى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

3–كتابات ودراسات تطبيقية اهتمت بالتجارب التنموية في الوطن العربي واهتمت بالمقارنات والمؤشرات التنموية وطرحت مجموعة من الرؤى المنبثقة من وحي التجربة.

أما من الناحية التاريخية والزمنية فقد ظهرت الكتابات التي عالجت الموضوع على ثلاثة أشكال هي:

الأول: بدأت المحاولات الأولى لإرساء مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية على أيدي الاقتصاديين الغربيين، وفي بداية الستينات مع تفاقم أزمة التنمية في بلدان العالم الثالث برزت كتابات مهمة في بلدان نامية مثل باكستان والهند وأمريكا اللاتينية أهمها مدرسة راؤول بربيش. ويشير الدكتور محمود عبد الفضيل في إطار مراجعته للكتابات العربية التي اهتمت وعالجت قضايا التنمية العربية ومشاكلها وآفاقها من منظور عربي، إلى أن هناك فقرا شديدا فيها ويشير إلى كتابات د. فؤاد مرسي في كتابه المفهوم المادي للتنمية الصناعية والذي ناقش فيه صعوبة تحقيق التناسب السليم بين الاستهلاك والتراكم في مجرى عمليات التنمية، كما أشار إلى كتابات خالد الشاعر الذي ح اول الدخول في إيجاد بدائل لفنون الإنتاج الملائمة ومعايير اختيار الفن الإنتاجي الأمثل للتعجيل بالنمو.

"وخلال النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي شهد الوطن العربي صدور العديد من المؤلفات المهمة حول القضايا الكبرى للتنمية أهمها كتاب د يوسف صايغ مقررات التنمية الاقتصادية، 1978 ويعالج فيه جوانب التنمية سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية وظهرت أزمة عدم قدرة الفكر التنموي على إيجاد بديل يحل محل الفكر التنموي التقليدي، وقد حاول عدد من المفكرين المصريين الوقوف على هذه الأزمة في مؤتمر نظم في القاهرة عام 1979 ظهر فيه ان العقد الأول للتنمي ة 1960–1970

شهد إرهاصات التنمية وطموحاتها وشهد إنتاج فكري مكثف في مجال التخلف والتنمية أما العقد الثاني 1970–1980 فهو العقد الذي شهد موت هذه الطموحات الإنمائية في الدول النامية،

وبشكل عام فان الكتابات التنموية في أواخر الستينات والسبعينات امتازت بأنها كتابات نقلت المفاهيم الغربية للتنمية بما فيها من شرح وتوضيح للنظريات والمفاهيم ، وقد ارتبطت هذه الكتابات بالتنظير لأيدلوجيات تعتمد الثورة والانتقال والتطور المرحلي للتاريخ، وهناك كتابات أخرى ترى في التنمية محاولات منظمة ومخططة للحاق بالغرب من خلال شراء التقانة والحداثة والارتفاع بعدد من المؤشرات الشكلية والتنظير للتطور لتكيفي ومحالات التوفيق بين التنظيرات المختلفة.

الثاني: في مرحلة الثمانينات حيث امتازت الكتابات بعمليات تقييم للأفكار والتجارب التنموية في العالم العربي، والنقد المستمر للفشل وزيادة التخلف وعدم القدرة على اللحاق بالغرب، وامتاز الجدل الدائر في كتابات هذه المرحلة بإدراج الموضوع في إطار الرؤية الشمولية العامة للواقع وعلاقة الفشل بالأسس المعرفية التي تقوم عليها العملية التنموية وبالرؤى الحضارية ومعوقات النهوض الشامل وعلاقته بالبني المعرفية والاجتماعية والسياسية في الوصول إلى ما وصلت إليه التنمية وفكرها.

الثالث: ويغطي مرحلة التسعينات حيث تكثفت الكتابات نوعا وكما، فعقدت العديد من الندوات والمؤتمرات الفكرية التي تعاملت مع الموضوع وجمعت الاتجاهات الفكرية المختلفة على المستوى العربي والقطري وعملت على معالجة الموضوع بجوانبه المختلفة بعد أن فرضت المتغيرات العالمية نفسها على واقع الفكر، وامتازت هذه المرحلة وكتاباتها بأنها شكلت حالة من التفاعل المباشر الذي اتسم بالعمق والجدية ومحاولة تخطي الأحكام المسبقة في تفسير الظاهرة والتعامل معها وتخطي الانفعال والسببية إلى بدايات التنظير لفكر موضوعي مؤثر.

الرابع: وهي المرحلة الحالية الممتدة ما بعد أحداث 11 سبتمبر وحقبة الحرب على الإرهاب وارتباط التنمية كعملية بمحاربة الإرهاب وليس تمكين الأفراد ومحاربة الفقر،

أما من حيث الإجابات فقد قدم الفكر العربي في الأدب الموجود إجابات مختلفة عن السؤال الأساسي المتعلق بالخروج من الأزمة العامة و حول كيفية الخروج من المأزق الحضاري، والتي يمكن حصرها في ثلاث إجابات هي الجواب السلفي والجواب الليبرالي وما بينهما

ولمزيد من الوضوح فقد تمثلت هذه الاتجاهات الفكرية العربية بالتالي

اتجاه سلفي أصولي رائده محمد عبد الوهاب وهي حركة تطهير وعودة إلى الأصول في مجابهة انحلال الصوفية التي لحقت بالإسلام في مجرى تطوره، أما الجواب الليبرالي فتمثل بتشكيك طه حسين في كل شيء ودعوات فرح انطون وشبلي شميل وعلي عبد الرازق وأحمد لطفي السيد وسلامة موسى بالأخذ بأسباب العلم وان تكون المرجعية العلمية هي الأساس مقتديا بالتجربة الأوروبية.

الجواب التنموي – راى ان من واجب الدولة والشعوب شراء التكنولوجيا وان سبب التخلف هوالتبعية الاقتصادية والهوة التكنولوجية.

أما الجواب الإسلامي فقد قدم خطابا ايديولوجيا أكثر منه فكريا وكان ملجأ هوية ووسيلة لتسلم السلطة

فكيف هو حال الفكر العربي التنموي الذي يعتبر جزء طبيعيا من الفكر يعكس أزمته وهو النقطة التي تلتقي فيها التحديات التي تواجه المجتمعات العربية والفكر على العموم، فمن قضايا الاستقلال والوحدة والديمقراطية وتجاوز الهوة التكنولوجية والخروج من حالة التخلف والنهضة والمشروع الحضاري العربي وكلها تشترك فيها التنمية والتحديث باعتبارها مقومات أساسية من مقوماتها

والواقع أن خطاب النهضة الذي ابتدأ في أوائل القرن العشرين وخطاب الثورة في الخمسينات والستينات وخطاب التنمية في الربع الأخير من القرن العشرين هي نسخ

مختلفة لقراءات الفكر العربي للواقع، ولكنها متواصلة ومبنية على انجازات ما سبق ، ورغم حالة التشابه بين هذه الخطابات إلا أنها تشترك في عدم قدرتها على الخروج من المأزق .

بعد هذا العرض الأولي والمكثف فانه من الجدير أن تتم الإشارة إلى الملاحظات التالية:

بالرغم من التطور الكبير في التنظير التنموي كما ظهر في الكتابات فان الحلم والرغبات لا زالت تطغى على مساحة واسعة من حجم التفكير والفكر العربي التنموي ولم تنتقل هذه الكتابات بعد لتصبح مرجعية عملية راسخة.

ومن الواضح هنا أن مراكز الدراسات والأبحاث في العالم العربي قد لعبت وتلعب دورا كبيرا في نشروتطوير الفكر من خلال الدراسات التي تنشرها والندوات والمؤتمرات التي تنظمها والتي تمكن الفكر من التحاور بشكل مباشر. أما المركز الذي لعب دورا رياديا في هذا المجال فهومركز دراسات الوحدة العربية بما صدر عنه من كتب ودراسات وما عقده من ندوات وما قدمته المجلة الصادرة عنه "المستقبل العربي".

وبالرغم من أن المناهج التي اعتمدها الدارسون لهذا الموضوع كانت مختلفة استنادا لاختلاف الاتجاهات، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على عدد من القضايا التي أهمها التعامل مع قضايا التنمية ببعدها العربي وعدم الرفض السلبي والانعزال عما يدور على الساحة العالمية، وأهمية الانتقال من رد الفعل إلى الفكر المؤسس لعملية النهوض.

لقد تعاملت معظم التيارات الفكرية إن كانت إسلامية قومية أو تقدمية اشتراكية أو حتى بعض الليبراليين مع قضية التنمية كقضية تغيير ثوري مرتبط بتغيير حال الأمة.

وفي هذا السياق فإن معظم الكتابات هي كتابات متأثرة بالايدولوجيا تأثرا كبيرا.

لقد تجنبت الكثير من الكتابات العامل الإشكالي المتعلق بوجود الكيان الصهيوني وأثر ذلك على قضايا التنمية في الوطن العربي والتعامل مع التكتلات كآلية للقفز عن المشروع العربي.

لقد برز الإهتمام الرسمي من قبل كثير من الأنظمة والفعاليات في كثير من الدول العربية بالفكر والبحث ويظهر ذلك من خلال تنظيمها ورعايتها لعدد من الدراسات والندوات والمؤتمرات ومن خلال اهتمام الفضائيات العربية بالمفكرين العرب وتقديمهم للمواطن العربي.

من الواضح أن الفكر العربي كان في اغلب الأوقات كان فكرا يستهلك وينقل ويشاهد ويعلق أحيانا أكثر مما كان فكرا قادرا على تقديم آليات واضحة تعبر عن هوية عربية في عصر جديد وتحدد علاقتها بالغرب والآخر وتطرح إجابات حاسمة على قضايا الوحدة والأصالة وتقدم رؤية تعايش تحديات الواقع من سلفية وعلمانية أوالإرهاب والمقاومة التوحد أوالشرق أوسطية وتطور إلى محاولات للتخلص من الايدولوجي واتجاه ما عرف بالصحوة الإسلامية.

بالرغم من التطور الكبير في التنظير التنموي كما ظهر في الكتابات فان الحلم والرغبات لا زالت تطغى على مساحة واسعة من حجم التفكير والفكر العربي التنموي ولم تنتقل هذه الكتابات للتحول إلى مرجعية عملية ورغم أن المناهج التي اعتمدها الدارسون لهذا الموضوع كانت مختلفة استنادا لاختلاف الاتجاهات التي انطلقوا منها إلا أن هناك إجماع على عدد من القضايا التي أهمها التعامل مع قضايا التنمية ببعدها العربي وعدم الرفض السلبي والانعزال عما يدور على الساحة العالمية، وأهمية الانتقال من رد الفعل والانتقال إلى الفكر المؤسس لعملية النهوض ومن المهم ملاحظة تعامل معظم التيارات الفكرية أن كانت إسلامية قومية تقدمية اشتراكية أوحتى بعض الليبراليين مع قضية التنمية كقضية تغيير ثوري مرتبط بتغيير حال الأمة على العموم وفي هذا نستطيع ان نقول إن معظم الكتابات هي كتابات متأثرة بالايدولوجيا تأثرا

التغير الاجتماعي هوقانون حركة المجتمع وعلى أساسه تم تشكيل الحضارات المختلفة والحضارة الإنسانية على العموم، وفي إطار هذه الحركة التقت الحضارتان الغربية والعربية في أواخر القرن الثامن عشر في مواجهة جديدة وغير متكافئة نتيجة السبات الطويل الذي عاشته الحضارة الإسلامية ولكن هذه المواجهة دفعت العرب لليقظة والبدء برسم ملامح نهضة جديدة لم تكن ولادته طبيعية وتلونت التعبيرات الفكرية لهذه النهضة، وتأثرت تأثرا كبيرا بالمنطلقات الأيدلوجية للمفكرين والكتاب الذين ساهموا في صياغة هذه الأفكار أوفي التعبير عنها وكذلك تأثرا شديدا بالأفكار الواردة من

الغرب بالرغم أنها أتت تعبيرا عن محاولات التخلص من الهيمنة السياسية والاقتصادية والفكرية للغرب، وقد عاشت هذه الاتجاهات الفكرية ولا زالت تعيش إشكاليات كبيرة من أهمها الموقف من التنمية على العموم والحداثة على الخصوص الذي تمثل باتجاهات ثلاثة الأول يرفضها على خلفية دينية والثاني يقبلها بشروط التوافق مع الثقافة والتراث الديني والحضاري والثالث يجد إن لا تناقض ما بين الحداثة والأرضية الحضارية بل هوإن الأخير شرط أساسي في أصالتها وان الحداثة هي مبعث ومصدر التطور والتغيير المنشود لتحقيق التنمية والنهضة

الفكر العربي التنموي يعتبر جزا طبيعيا من الفكر يعكس أزمته وهوالنقطة التي تلتقي فيها التحديات التي تواجه المجتمعات العربية والفكر على العموم،فمن قضايا الاستقلال والوحدة والديمقراطية وتجاوز الهوة التكنولوجية والخروج من حالة التخلف والنهضة والمشروع الحضاري العربي وكلها تشترك فيها التنمية والتحديث باعتبارها مقوم أساسي من مقوماتها والواقع إن خطاب النهضة الذي ابتدأ في أوائل القرن العشرين وخطاب الثورة في الخمسينات والستينات وخطاب التنمية في الربع الأخير من القرن العشرين هي نسخ مختلفة لقراءات الفكر العربي للواقع ولكنها متواصلة ومبنية على انجازات ما سبق رغم حالة التشابه بين هذه الخطابات ولكنها تشترك في عدم قدرتها على الخروج من المأزق فان ذلك يظهر جليا وبشكل واضح في الجدل الدائر حول الحداثة والتحديث على اعتبار أنها بؤرة القضايا سابقة الذكر كلها فهي حاضرة في خطاب الغرب تجاه العالم الثالث وحاضرة في خطاب العرب باتجاهاتهم المختلفة سواء كانوا سلفيين أوليبراليين أوقوميين اشتراكيون تجاه الغرب من جهة وتجاه مواجهة إشكاليات التراث والأصالة والوحدة والديمقراطية والمرأة والاستقلال والتحرر والتقدم والنهضة الحضارية

يتضح من المراجعة على أن هناك شبه إجماع على أن انغماس الفكر العربي التنموي بالايدولوجيا والوعظ وبقضايا التحديث ساهم في عدم القدرة هذا الفكر على التأسيس إلى حالة تمكن من الخروج من نطاق الأزمة بعيدا عما هوسائد في الممارسة التنموية التقليدية التي لم تحل أيا من القضايا المطروحة عليها وكذلك يظهر انه كلما ابتعد الفكر التنموي عن التأسيس لحالة عقلانية مستقلة كلما تعمقت أزمة الفكر وقدرته على تقديم إجابات عن الأسئلة الجوهرية الملقاة على عاتقه .

كما يتضح أن الاتجاه الثالث وهوالاتجاه التنموي ا خطا خطوات إلى الإمام باتجاه حل إشكالية الأصالة وذلك بوضع مفهوم الحداثة على المستوى الذهني والمادي بأنه حالة عقلية ونفسية واجتماعية تقضي بإبداع الإنسان واستعداده وقدراته على السيطرة على ذاته وبنيته وعلى تحكيم عقله بأمور علاقته مع الآخرين ومع الكون والالتزام بالتقدم والحرية، والفصل بين هذا الموقف القابل لأنه يطبق تاريخيا على كل مراحل تطور الإنسان والبشرية ويعني ممارسة هذا الموقف في التجربة الغربية التي أنجزت للبشرية أمورا لا يمكن تجاوزها بل يجب استيعابها والسير بها للأمام مستندة إلى أرضية حضارية وموقف عصري خاص يعتمد التقدم المادي أساسا لموقف روحي يقبل التغيير ويدفع باتجاه التقدم باستمرار ، وينطلق من الرغبة في الاستقلال وبناء علاقات تعاون وتفاعل مع الآخرين قائمة على الاختيار الحر والندية وليس الإلحاق والتبعية .

يستطيع المرء وصف نظريات التنمية بأنها مجموعة من النماذج التي أقيمت وطبقت أوطرحت للتطبيق وفقآ لمعطيات واضحة وفي ظروف ومراحل تاريخية محددة و أطلق عليها نظريات تنمية اقتصادية أواجتماعية وغير ذلك وفقا للمحور الذي ترتكز عليه هذه النظرية,والاتجاهات المختلفة للفكر التنموي العربي افتقدت إلى الأساس المعرفي الذي أنتج التصنيع والنهوض في الغرب وقد بقي الفكر العربي صدى مشوه للفكر الغربي وكذلك كان الفكر التنموي حيث تلكأ بين الإقدام والإحجام ولا زال كذلك حتى الآن تقريبا..

وهنا نلاحظ أن الفكر التنموي العربي لا زال فكر نخبويا يفرض من فوق ولا يكون ثمرة للتطور المعرفي المستند إلى سياق عام من التطور, وبحجم هذا لفكر الاستجابة للتحديات السياسية والحضارية والقيمة والثقافية،ونتيجة لذلك خرج الفكر التنموي برؤية تنموية لا تقف على ارض صلبة لأنها لم تخضع لاختبار الواقع وجميعها تعمل على التوفيق بين الاتجاهات الفكرية المختلفة وتضع عناوين للعمل قد تكون مهمة وجلية وواضحة للعيان وتحاول تقديم رؤى تقنية وإصلاحية في ظاهرها ولكنها ثورية في طموحها

مما سبق نستطيع أن نرى أن التنمية بالاعتماد على النفس هي الأكثر قربا لأحلام وطموحات المواطن العربي والمعبر عن توقعاته ومطالبه مما يفتح المجال

إلى رفع مستوى الدافعية والشعور بالملكية والانتماء لهذه المدرسة مما يفتح المجال واسعا للتغلب على مشكلة الشعور بالغربة والاغتراب للمواطنين داخل مجتمعاتهم كما انه يوفق ما بين قضايا الأمة وعلاقاتها التاريخية مع دول الاستعمار ويستجيب للمشاعر المتراكمة والمتزايدة بأهمية الاستقلال والتخوفات من الأهداف المعلنة وغير المعلنة للغرب إن هذه المدرسة تفتح الباب واسعا أمام معالجة إشكالية الأصالة والمعاصرة وتضع التنمية كاحتياج شامل في إطار نهضوي يمكن الأمة الموحدة من السيطرة على مقدراتها واستعادة هيبتها لتكون ندا للأمم المتقدمة .

هذه المدرسة تفتقد لقدرتها على التواصل بالواقع وتشكل مداخل لحلول منفصلة عن السياق الذي تعيش فيه المجتمعات العربية حاليا من حيث كونها بلدانا إقليمية تنهكها الخلافات والتناقضات والصراعات والحروب الداخلية أو البينية أحيانا وتفتقد لقدرتها على اتخاذ القرار المستقل .

عملية الخروج من المأزق التنموي لا تتم بمعزل عن الخروج من المأزق الفكري العربي العام الذي لم يتمكن من مجابهة الأسئلة المعرفية الأساسية ولم يتجاوز الدائرة المغلقة التي يعيشها منذ قرون والمتعلقة بعدم القدرة على الخروج من المأزق الميتافيزيقي الذي يركن للقوى الخارقة ويعجز إعطاء الإنسان دورا ومسؤولية شخصية تامة عن وجوده.

لم يخرج هذا الفكر من الصدمة الحضارية التي عاشها و أثرت على صياغة تاريخه وجعلته يستسهل إلقاء اللوم على الآخر في تخلفه سواء بالسلوك الاستعماري للغرب أحيانا وتارة بالسلوك الالحاقي متناسيا أن المجرى التاريخي لحركة المجتمعات تحكمها تلك العلاقة الجدلية التي تربط مجموعة من النظم المعرفية والاقتصادية والاجتماعية والتي تفرز مظاهر نموأوهي نفسها التي تفرز مظاهر نماء متخلخل ومجتمع مهزوز وعاجز وتابع وملحق وشخصية مترجرجة ضائعة.

هذا الفكر ينطلق من مسلمة أن إمكانيات التطور القطري معدومة وبدون الوحدة العربية أووحدة السوق على الأقل من الصعب الحديث عن نجاحات ويلجأ إلى المؤشرات الواضحة من تخلف تكنولوجي وانعدام للبحث العلمي وتوسيع السوق المحلي والخارجي كمقومات لعملية النجاح التنموي مارا بذكر الإشكاليات الظاهرة المتعلقة بالمديونية العربية

والأزمة الاقتصادية التي تصل إلى أكثر من 200 مليار دولار وخدمات الديون التي تتجاوز العشرة مليارات من الدولارات سنويا بالإضافة إلى موضوع الزراعة العربية والأمن الغذائي العربي وانتشار الأمية وانعدام الأبحاث والميل التعليم للتوجه النظري بالإضافة إلى مؤشرات الصحة العامة التي تظهر تخلف عن هذا ا الواقع

يجتهد الفكر التنموي العربي كثيرا في وصف هذا الواقع دون تشخيص أسباب هذا التخلف، وعندما تجري بعض المحاولات نجدها مسكونة بهم الأخر و العلاقة المشتبكة به، سواء أكان الغرب أوتجسيده الاستعماري إسرائيل ومن جهة أخرى الرغبة باللحاق به,ورغبة في البحث عن السهل من خلال تغييب دور العامل الذاتي بإلقاء المسؤولية على الغرب والاستعمار متناسيا أن النسق المعرفي وألقيمي الذي يخلق الإنسان وتوجهاته قوته وضعفه وأن الإنسان هومادة التاريخ وصانعه وانه هوالذي يستطيع أن يمكن العملية النهضوية سواء اقتصادية أوغيرها من حفر مجرى تطورها للأمام بقواها الذاتية المتدفقة.

تنطلق الرؤية الغربية للتنمية من مسلمة أن الغرب سيبقى قائد التطور البشري وليس هناك طرق أخرى للدول النامية سوى اللحاق بالغرب من خلال التسليم بدوره ونسخ تجربته، وذا ما يطلق عليه عقلنه الواقع وهوفي الحقيقة يهدف إلى تسهيل السيطرة على هذه المجتمعات أما تنمية المجتمع فهي تتم في إطار عقلنه الثقافة وتطوير الاتصالات ونشر القيم والثقافة الاستهلاكية وإطلاق العنان للسوق الحرة أما التنمية السياسية فترتبط بتطور الحقوق الحديثة للإنسان وبقبول الاملاءات الغربية في بناء وإدارة الدول ومحاربة ما يعرف بالإرهاب وخصوصا الإرهاب العربي والإسلامي .

في ضوء ما تقدم فإن أول الخطوات الواجب اتخاذها من اجل إيجاد فكر تنموي عربي يستجيب للتحديات ويستطيع أن يكون المدخل لحركة نهوض واسعة يجب أن يبدأ بدراسة الواقع الحالي دراسة علمية وتشخيص التخلف وسبابه فالمحاولات النظرية التي لا تستند في رؤيتها إلى البعد التاريخي في تحليل الواقع التنموي العربي لا بد وان تبوء بالفشل كما أن عدم إدراك الاختلافات والخصوصيات للأقطار المختلفة والتجمعات السكانية المختلفة من شأنه إضعاف النظريات التنموية.

الفكر التنموي الذي لا يتوجه إلى الإنسان لن يكتب له النجاح فالتقدم الاقتصادي والزيادة الإنتاجية قد تكون حالات طارئة ولكنالإنسان هوأساس لعملية تطور مستمرة

ومتعمدة على النفس وليست ملحقة أو تابعة وهوالكفيل بتعبئة الفائض الاقتصادي واستخدامه يهدف ثابت واستمرارية النموو هوالكفيل بتنمية إنتاج الغذاء الكافي للاستهلاك أفراده, وهوالقادر على الاحتفاظ بخيارات التعاون مع الجهات التي يختارها وفقا لمصالحه وأولوياته ويمكنه من الخروج من حالة العزلة التي تطرح الآن كخيار دون الذوبان في مشروع العولمة الذي اعد لإقصاء وتهميش وإلحاق الأطراف ودول العالم الثالث وإلغاء دور الدولة القومية فيها.

إننا نستطيع بالاستناد إلى ما سبق أن نقول أن الأفكار التنموية العربية ليست عربية خالصة بل هي في معظمها إن لم نقل كليتها هي صدى للأفكار الغربية سواء الرأسمالية أوالاشتراكية، كما أن معطيات الواقع تشير وبجلاء إلى إخفاق التنمية العربية في إحداث نقلات جدية وتغيرات تؤشر للنجاح .

هل حققت التنمية العربية انجازات جدية؟ أم عجزت وفشلت في تحقيق انجازات جدية وبقيت تعاني من أزمات جدية وتراجع خطير في كافة المجالات فما هي حقائق هذا الوضع وما مؤشراته؟

مؤشرات الواقع توضح بما لا مجال للشك فيه إن من الصعب على الدول العربية منفردة مجابهة التحديات دون تعاون وتكامل من الدول العربية الأخرى فالثغرات والاحتياجات تجد أجوبتها بسهولة من خلال خطط للتكامل والانفتاح العربي.

التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ليس خياراً مطروحاً بل هوقضية وجود أوفناء، فالتجمعات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها عالم اليوم، والتكتلات الاقتصادية العالمية قد لا تجمع أفرادها إلا المصالح المادية المشتركة، إن عصر العولمة الذي نعيش فيه هوعصر التكتلات الاقتصادية، عصر الاتصالات، عصر العولمة، وغيرها من الأوصاف التي توحي بأن العالم متجه نحوالاندماج في شكل مجموعات متراصة تربطها مصالح اقتصادية،

لا تستطيع أقطار العالم العربي أن تبقى مكتوفة الأيدي إزاء ظاهرة العولمة، بل يجب تبادر لدرء مخاطرها ومن الواضح أن الدول العربية منفردة لا تستطيع مواجهة متطلبات العولمة اعتماداً على الإمكانات القطرية، فالترابط والتكامل الاقتصادي أصبح

قضية مصيرية، وهذا الأمر يحتاج إلى إرادة قوية، وشعور جماعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه المنطقة العربية.

تعزيز دور المجتمع المدني في البلدان العربية وعدم تقييده بالقوانين وسلطة الدولة وتوفير مصادر دخل محلية لهذا المجتمع يفتح الفرص للمزيد من المشاركة والتكامل والتعاون بين قطاعات المختلفة وبأشكال متعددة ومتنوعة.

الخروج من المآزق السياسية تحتاج إلى رؤية إستراتيجية عربية موحدة يتم من خلالها تحديد الخطوط العامة للأولويات وتمكن العرب من القيام بدور إقليمي وعالمي فاعل يعكس مصالح الدول والشعوب العربية ويمكنها من مجابهة التحديات والقوى الإقليمية والعالمية.

التعليم من أهم أسس للتنمية والتقدم والنهضة، فالإفراد المتعلمين المؤهلين هم الثروة الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات، فالتعليم يساهم بشكل كبير في بناء الشخصية الوطنية والهوية الحضارية، وهو المدخل لتطوير قوة عمل تلبي احتياجات التنمية وسوق العمل، وعبر التعليم تكون الأمم اقدر على التواصل مع العالم والتعامل مع المستجدات.

من الواضح أن الثروة النفطية لم تكن قادرة رغم حقيقة وجودها الكثيف في الوطن العربي على تمويل عملية التنمية العربية الشاملة رغم أنها ساهمت بوضع العرب اقتصاديا بمكانة خاصة اقتصاديا بين الأمم إلا أن لنفط العربي لم يخدم مصالح الأمة وحاضرها ومستقبلها بمقدار ما استخدم وشكل مدخلا للسيطرة عليه وتثبيت الواقع.

وبمقدار ما وفر النفط العربي من ثروات وفر تهديدات واوجد الاختلالات في بنية النظام والمجتمع العربي وقاد إلى اكبر حروب المنطقة ولا توجد دراسات جدية تظهر إذا ما كان للنفط العربي ووجوده آثار سلبية على المواطن العربي وقضاياه أم ثمارا ايجابية لكن الثابت وبشكل جلي وواضح إن الثروة النفطية لم تستثمر فاضل الطرق وأنها عمقت الخلافات والفروقا ت السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأنها أغرت العالم باستعمار المنطقة والسيطرة عليها خصوصا في ظل الضعف العربي.

النفط العربي إلى زوال ولهذا لا بد للفكر التنموي من تطوير استراتيجيات بديلة لإنتاج مصادر طاقة بديلة قادرة على أن تكون الأساس لعملية التنمية الشاملة في الوطن العربي.

كما أن الماء أصبح ضرورة إستراتيجية وأنها مصدر من مصادر الصراع والنزاعات، والمنطقة مقبلة على أزمة مياه خانقة في المستقبل إذا لم تتدارك أوضاعها وتغيّر سياساتها وبالتالي فان التكامل والتعاون العربي في هذا المجال هو ضرورة حيوية وأولوية أمنية للدول الفرادى وللأمة العربية ككل ., وهذا يتطلب تضافر الجهود لتعميم ذلك على جميع الدول والعمل المشترك من اجل تبني إستراتيجية مائية عربية وكذلك، وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى القطري،وكذلك إنشاء هيئة عربية مستقلة للمياه تتولى التخطيط لشئون المياه والتنسيق بين المشروعات وإجراء البحوث الخاصة بالمياه والنهوض بالتعاون العربي في هذا المجال وسن القوانين المنظمة لاستغلال موارد المياه المشتركة ووجود رؤية عربية مشتركة للتصدي المخططات الصهيونية الهادفة إلى انتهاك الحقوق المائية العربية في كل من فلسطين ولبنان والأردن سوريا والتهديدات لمصر

تتهدد الإنسان في الوطن العربي الكثير من المخاطر على رأسها يأتي النظام السياسي ونظام القوة وفلسفة التعليم والنزاعات والحروب والاحتلال العسكرية وعدم سيطرته على مقدراته وتنحيته عن المشاركة في القرار السياسي الاقتصادي مما يحد من كونه أهم الموارد ولا يفتح له المجال للمشاركة الفاعلة والايجابية.

من الملاحظ إن الفكر التنموي العربي وحتى هذه اللحظة لم يستطيع أن يقدم إجابات بعيدة عن الإجابات والتقليدية كذلك فشل في تطوير نماذج عملية على الأرض.

لم يقدم الفكر التنموي العربي تفسيرات دقيقة وواضحة لهزيمة وتخلف الدول والمجتمعات العربية سوى التفسيرات الكمية المستوردة من المؤسسات العالمية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وركز هذا الفكر على القضايا التقليدية من زراعة وفشل الصناعة متبعا خطى النظريات الرأسمالية الغربية وعدم قدرة على الارتقاء بالفكر التنموي إلى مستوى النظرية الشاملة القادرة على تفسير مختلف جوانب الظ واهر الاجتماعية في المجالات الاقتصادية- المجتمعية السياسية والثقافية وعلاقة كل منهم بالآخر.

في ضوء الواقع الراهن يصعب القول إن الدول العربية مؤهلة لمواجهة مخاطر العولمة على أشكالها وتتراجع فرصها في استغلال ما تقدمه . فالعولمة بكونها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، في إطار من حرية السوق، ان الاتجاه العام للدولة في ظل هذا العصر إن تضمن مصلحة القوى الكبرى والشركات العملاقة والإمبراطوريات المالية من خلال هدم الأسوار الجمركية وإزالة جميع القيود أمام نشاط الشركات متعددة الجنسية التي يتم داخل إطارها القسم الأعظم من المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال والضائع والمعلومات والأفكار .

في هذه البيئة العالمية التي تحكمها آليات العولمة وتسود فيها منافسة شرسة من ناحية، واقتصاديات عربية هشة ومجهدة من ناحية أخرى، تجد البلدان العربية نفسها أمام مأزق بالغ الصعوبة. فالبني الاقتصادية المشوهة والهشة لن تتمكن من الصمود في وجه منافسة السلع الأجنبية في الأسواق العربية، ولا تمكنها من الدخول إلى الأسواق الخارجية، وهذا يقود إلى مزيد من اللبننة أي تجزيء الدول العربية القطرية إلى عدة تجمعات منفصلة ومتناحرة وهذا ما يحدث الآن في كل من لبنان والسودان والعراق وفلسطين واليمن وبقية الدول ليست بمنأى عنه.

تغيير هذا الاتجاه لن يكون إلا من خلال دور مختلف جذريا للدولة العربية عن الدور الذي تقوم به حاليا حيث إن الدولة العربية بدأت تتحول إلى أداة ونظام لتسهيل مصالح الشركات الكبرى وعملائها أوشركائهم في هذه الدول

كما أن ضمان الخروج من المآزق الحالية لن يتم دون تغيير أساسي في تمثيلية والسلطات الحاكمة وفي قدرة الدول العربية على اتخاذ قرارات تخدم مصالح الشعوب والمصالح الإستراتيجية للعرب كأمة وليس كدول قطرية وكفئات منتفعة من حالات الانقسام والتجزئة والضعف وهذا لن يتم إلا بفتح الأبواب أمام دولة عربية قوية وسيادة للديمقراطية التي توسع مجالات المشاركة السياسية

المصادر والمراجع

1. ابن منظور، ***لسان العرب***، مادة فكر.

2. أبوقمره، هشام وآخرون، ***المعرفة والسلطة في المجتمع العربي***، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1988.

3. ادونيس وآخرون، ***الإسلام والحداثة***، لندن، دار الساقي، لندن، 1990 .

4. اركون،محمد، ***"الاسلام والحداثة" في ندوة مواقف الإسلام والحداثة*** ، دار الساقي، لند، 1990، (ص321–365).

5. امين، جلال، *عولمة القهر، الولايات المتحدة والعرب والمسلمين قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001*، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2005 .

6. أمين، سمير ، ***التراكم على الصعيد العالمي***، ترجمة حسن قبيسي ، دار ابن خلدون ، بيروت، 1981.

7. أمين، سمير، "*ثقافة العولمة أم عولمة الثقافة*"، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1999.

8. الأنصاري، محمد جابر، *التأزم السياسي عند العرب والمسلمين – مكونات الحالة المزمنة*، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت،1995.

9. الأنصاري، محمد جابر، *تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقده ا*، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1998 .

10. الأنصاري، محمد جابر، ***تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها***، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1998.

11. البرغوثي، إياد، ***الطبقات الاجتماعية في البلدان العربية***، القدس، جمعية الدراسات العربية، القدس،1985.

12. بركات، حليم، ***المجتمع العربي المعاصر***، *بحث استطلاعي اجتماعي* ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984 .

13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية – *تقرير التنمية الإنسانية للعام 2009*، بيروت،2009.

14. بشارة، حضر، *اوروبا والوطن العربي القرابة والجوار*، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1995.

15. بعسل، ابراهيم، *التنمية في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات* ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

16. بن عثمان، حاتم، *العولمة والثقافة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999.

17. بيتر مارتين، هانس وهاوردلد شومان *فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية*، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، 238، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1996،.

18. الجابري محمد عابد، *الخطاب العربي المعاصر – دراسة تحليلية نقدية* ، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

19. الجابري، محمد عابد وآخرون، *التنمية البشرية في الوطن العربي _ بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاسكوا* ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

20. الجابري، محمد عابد، *إشكالات الفكر العربي المعاصر* ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1990.

21. الجابري، محمد عابد، *إشكاليات الفكر العربي المعاصر* ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

22. الجابري، محمد عابد، *قضايا في الفكر المعاصر – العولمة – صراع الحضارات – العودة إلى الأخلاق – التسامح – الديمقراطية ونظام القيم – الفلسفة والمدنية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1997.

23. **جامعة الدول العربية** ،*التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004* ، أبوظبي ،2004.

24. جدعان، فهمي، *الطريق إلى المستقبل: أفكارٌ– قوىً للأزمنة العربية المنظورة*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ بيروت، 1996.

25. الجميل سيار،، ***العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم*** ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،1997.

26. الجهني، علي بن طلال، *موضوعات اقتصادية معاصرة*، الكتاب العربي السعودي، جدة، 1980.

27. جيرالدن ماير وروبورت بولدوين،*التنمية الاقتصادية نظرياتها تاريخها سياستها*، ترجمة يوسف صايغ، مراجعة برهان رباني، ج2، مكتبة لبنان، بيروت، 1964،.

28. الحبابي، محمد عزيز، *عالم الغد العالم الثالث يتهم (مدخل إلى الغدية*)، ترجمة فاطمة الحبابي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1991.

29. حجازي، عزت ، ***التحدي التنمية والتخلف في الوطن العربي***، (دار التنوير للطباعة والنشر)، ط 1، بيروت1985،.

30. حربي محمد عريقات، *مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي* . دار الكرمل ، عمان،1997.

31. حسن، محمد **حسن** *التنمية الاجتماعية والتخطيط*، مكتب كريدية اخوان بيروت، 1995، .

32. حسين، مصطفى وآخرون، *أبعاد التنمية في الوطن العربي*، عمان ، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، عمان. ، 1995.

33. حيدر، فؤاد، *التخلف والتنمية في الوطن العربي*، بيروت، أطروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت، 1990.

34. خضر، بشارة، *أوروبا والوطن العربي*، ترجمة جوزيف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، بيووت ، 1993.

35. الخفاجي، عصام، *رأسمالية الدولة الوطنية*، دار ابن خلدون، بيروت، 1979.

36. الدجاني، احمد صدقي وآخرون، *التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي* ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1994.

37. دليلة، عارف، *دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق*، مركز دراسات الوحدة العربية- سلسلة كتب المستقبل العربي -13- بيروت،1998 .

38. زكي، رمزي، *الليبرالية المستبدة*، دار سينا للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.

39. زويلف، مهدي، احمد اللوزي، *التنمية الإدارية والدول النامية*، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

40. سعيد، ادوارد، *الثقافة والامبريالية*، بيروت، ترجمة كمال أبو دي ب، دار الآداب، بيروت، 1997.

41. سلامة، غسان، *نحوعقد اجتماعي عربي جديد* ، بيروت ، بحث في الشرعية الدستورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987.

42. سمارة، عادل، *التنمية بالحماية الشعبية*، القدس، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، 1990.

43. سنتش، توماس، *الاقتصاد السياسي للتخلف*، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت،1987.

44. سيار، الجميل، *العولمة الجديدة*، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت،1997.

45. شرابي، هشام، *البنية البطركية بحث في المجتمع العربي المعاصر* . دار الاسوار،عكا،1987 .

46. شفيق، منير، *الفكر الإسلامي المعاصر والتحديات*، دار البراق للنشر،تونس،1991..

47. –شفيق، منير، *النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة* ، لبنان، الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، بيروت،1992.

48. شكري، غالي، *دكتاتورية التخلف العربي*، مقدمة في تأصيل سوسيولوجيا المعرفة، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، 1994.

49. الشيخلي، فالح عبد الكريم، *معالم المديونية الخارجية للدول النامية* ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1999.

50. صايغ، يوسف، *التنمية العصية من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

51. صليبا، جميل، *المعجم الفلسفي*، –ج 2–، دار الكتاب اللبناني–بيروت،1982.

52. عبد الفضيل، محمود، *الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة* ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

53. عبد الله، إبراهيم سعد الدين وآخرون، *الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة* ، بيروت – أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، تحرير محمد محمود الإمام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

54. عبدالرحمن، أسامة، *تنمية التخلف وإدارة التنمية –إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد* –سلسلة الثقافة القومية– 32، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

55. عبدالله، اسماعيل صبري، *العرب والعولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة)*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1998.

56. عتيقة، علي احمد، *الطاقة والتنمية في الوطن العربي في دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق عارف دليلة وآخرون* –سلسلة كتب المستقبل العربي– مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ص 274+275، 1998.

57. العروي، عبدالله، *الايدولوجيا العربية المعاصرة* ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1995.

58. عريقات، حربي محمد، *مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي* ، عمان، دار الكرمل، 1987.

59. العطية، عبد الحسين وداي، *الاقتصاديات النامية أزمات وحلول*، رام الله، دار الشروق،2001

60. العظم، صادق جلال وحسن حنفي، ***ما العولمة***، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1999.

61. عيسى، نجيب، *مسالة المياه ومشروعات التكامل* البديلة في اعما ل المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت،1997.

62. عيوش، ذياب، *النظريات الاجتماعية المحدثة، دراسة نقدية لمواقف نظريات التوازن في علم الاجتماع من قضايا التغير والصراع*، مطبعة دار الأيتام، القدس، 1982 .

63. غليزرمن، *قوانين التغير الاجتماعي*، ، دار الفارابي، بيروت ، 1978.

64. فتح الله، سعد الدين، *التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج* ، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،1999.

65. فرجاني، نادر، *رحل في ارض العرب*، بيروت–عن الهجرة للعمل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

66. قرم، جورج، *لتنمية المفقودة*، دراسة في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

67. الكواري، علي خليفة، *تنمية للضياع ام ضياع لفرص التنمية*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

68. الكواري، علي خليفة،*دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية* ، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 1986.

69. لوتسكي، *تاريخ الأقطار العربية الحديث*، ط8، دار الفارابي، بيروت ، 1985.

70. مرسي فؤاد، *التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي*، ادارة الوحدة ، بيروت، 1992.

71. مركز الدراسات العربي الأوروبي، *التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية*، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، 1995.

72. مشورب، ابراهيم، *قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث*، دار المنهل اللبناني ط 1، بيروت،1997 .

73. مصطفى، محمد سمير. *اعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية* – مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت، 1997 .

74. معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية: *حالات فوضى – الآثار الاجتماعية للعولمة*، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،، بيروت، 1997.

75. مؤنس، حسين، *الحضارة، دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها* ، ط2، عالم المعرفة، 237، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1998.

76. نخبة من الباحثين السوفيات ، *الموسوعة الفلسفية*، –ترجمة سمير كرم–، دار الطليعة، بيروت،1987.

77. يسين، السيد وآخرون، *العرب العولمة*، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، تحرير أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998،.

78. يموت، عبد الهادي، *الاقتصاد العربي والشوق أوسطية* ، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1998.

المجلات

.

- أسامة عبد الرحمن "التنمية العربية:من المسار المغلوط إلى تلاشي الأمل "، ***المستقبل العربي*** ع 156، شباط(1992)، ص 57 – 68.
- الأطرش، محمد، ما العمل، العرب والعولمة، *مجلة فكر ونقد*، سنة اولى ، ع229،،(1998) ص96–123.
- أمين، جلال، المستقبل العربي بين الممكن والمستحيل، *الهلال*، العدد 107، فبراير(1997)، ص34–38
- أمين، جلال،.الاقتصاد العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين، **شؤون عربية**، ع101، آذار،(1995) ص176–183.
- أمين، سمير، أشباح الرأسمالية، ***كنعان***، ع92، أيلول،)1998(ص88–91.

- برغوثي، محر م، تنمية بمفهوم مختلف، *الكات ب*، ع78، تشري ن الأول، (1986)ص42–51.
- بلقزيز، عبد الاله، تحديات إقامة النظام الشرق أوسطي وانعكاساته في الثقافة، *المستقبل العربي*، ع203، كانون الثاني،، (1996)ص13–33.
- تركي، علي ربيعو، ايدولوجيا التنمية والتبعية في الخطاب العربي المعاصر، *الفكر العربي*، ع54، كانون اول،(1998) ص135–143.
- الجابري، محمد عابد "العولمة والهوية الثقافية – عشر أطروحات "، *المستقبل العربي* 269، اذار، 1998، ص91 – 99 .
- الجراد، خلف محمد، "العلاقة الإشكالية بين المثاقفة والغزوالثقافي في الخطاب العربي المعاصر "، *المستقبل العربي*، ع176، تشرين الثاني 1993،ص67 – 77 .
- الجرباوي، علي "العالم العربي بين واقع التحدي وهدف التخطي "، *دراسات عربية* ع8/7،أيار / حزيران1988، ص3– 25 .
- الجرباوي، علي : "العرب والأزمة الحضارية "، *المستقبل العربي*، ع74، نيسان 1985، ص5– 24 .
- الجرباوي، علي، "نقد المفهوم الغربي للتحديث "، *مجلة العلوم الاجتماعية* ، المجلد 14، ع4،، (1986)ص39–58.
- حديدي، صبحي:–"الحديث والحداثة وما بعد الحداثة ماذا في ال ما بعد من قبل ومن بعد "، *مجلة الكرمل*،عدد 51، (1997)،ص50–61.
- الدخيل، عبد العزيز محمد، "عرب الخليج. . وقضايا قطرية وقومية "، *المستقبل العربي*، ع234،(1988) ص40 – 57.
- سلمان،عدنان، الفكر التنموي نقد فلسفته ووعي تداعياته، *مجلة الفكر العربي*، 1999.
- سمارة، عادل، العولمة الاقتصاد الفلسطيني وعملية التسوية، *كنعان* ، ع96، أيار،(199) ص39–67.
- شومان، عدنان شوكت، العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الإقليمية والدولية، *المستقبل العربي*، ع234،(1998) اب، ص70–88.
- الصلح، رغيد، ، "التكتلات الإقليمية والثقافية،والنظام الإقليمي العربي"، *شؤون عربية* ، ع 101،(2000) ص87 – 101 .

- طاهر، جميل، مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، *شؤو ن عربية* ع76/75، (1993)، ص37–67.
- الطرابلسي عبد القادر، ، التنمية في الوطن العربي بين التقليد والتبعية وهدر الأفكار "*شؤون عربية*، ع78، 77،(1994)ص7 – 24 .
- عبد الله، إسماعيل صبري، الكوكبة:الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، *الكرمل*، ع53، خريف (1997)، ص85–107.
- عبد الملك، أنور، العرب والشرق مسالة المشروع الحضاري، *شؤون عربية* ، ع101،(2000) ص77–86.
- عبد الملك، انور، ملاحظات حول مفهوم الخصوصية، *شؤون عربية* ع، خريف (1997) ، ص64–75.
- العجاني، محمد احمد،، "المستقبل العربي وقضايا التحرر والوحدة "، *المستقبل العربي* ، ع240، (1999)ص 105 – 115 .
- الكواري، علي، عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الوطن العربي: حالة قطر، بيروت، *مجلة المستقبل العربي* – مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 199، (1995)بيروت .
- محمود أمين العالم :أزمة ثقافة أم أزمة حكم "، **مجلة الكاتب** ع 78 (1995)ص–75–87.

النجار، خالد السبع، ، "مأزق التنمية العربية الشاملة قراءة أولية "، *شؤون عربية* ، ع 69،(1992) ص55 – 70.

- يوسف، محمد فهيم ، حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة–عولمة حقوق الإنسان أم عولمة الفهم الغربي لحقوق الإنسان؟ *المستقبل العربي* ، ع235، (1998)أيلول، ص63–69.
- العالم، محمود أمين، أزمة ثقافة أم أزمة حكم "، *مجلة الكاتب* ، ع 78سنة 1986 ص–75–87.
- أمين، سمير، الحداثة أم تطويرها، *الكرمل*، ع51، ربيع 1997(ص24–37.
- عبد الخالق، عبد الله، 1986، قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي، *المستقبل العربي*، *ع94، كانون الاول*،(1986) ص124–135.

- الشريف، ماهر،2000، "قراءة في الخطاب العربي عن الأزمة (2)"، ***مجلة الكرمل*** ،ع 62،(200) ص−5531.
- مبارك، زكي، 1998، الثقافة الإسلامية ومخاطر العولمة الثقافية، ***الكلمة*** ، ع19، ربيع،(1998) ص107−109.
- يسين، السيد، في مفهوم العولمة، ***المستقبل العربي***، ع218، شباط 1998، ص4−13.
- العمار، منعم، 1999، "الفكر الوحدوي العربي – إلى أين "، ***المستقبل العربي***، ع240، (1999)ص100 − 104 .
- خدوري، وليد،2000، النفط على مشارف القرن الحادي والعشرين، ***شؤون عربية*** ، ع101، آذار 2000، ص232−242.
- عبد الفضيل، محمود، 2000، فريدمان:تسويق "تزويق" العولمة، ***الهلال*** ، ع108، فبراير، (2000)ص20−27.
- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن، 2003، الاقتصاد المعرفي المفهوم الدلالات الأهمية، ***مجلة التخطيط والتنمية***، العدد 9. (2003)ص7−24.

الجرائد

- . اسماعيل، فادي،عولمة الانهيارات تاملات في الازمة العالمية،***جريدة القدس*** 1/22/، 1999.

أتالي ، جاك،حول الألفية، فرصة أخيرة في معركة وقف هيمنة العولمة الأمريكية "***جريدة القدس*** 11/10/،القدس، 1999،.

- ـالأفندي، عبد الوهاب.العولمة-قدر محتوم أم تسويق للهيمنة الرأسمالية؟"***جريدة الأيام*** ،ع 17،9/1344/ 1999 راماالله.
- امين، جلال، "الفلسفة الاقتصادية وشريط الانهيارات العالمية"، جريدة الايام، ع 1129، 1999/2/11 رام الله.
- امين، حسين احمد، "القرن الواحد والعشرين – توجهات يكتنفها الغموض "، ***جريدة الايام***، ع 1137، 1999/2/12.
- حجازي، مصطفى، "مجتمع الخمس العولمي –بشر فائضون عن الحاجة "، ***الايام***، ع 1137، 2/12/، 1999رام الله.
- زلوم، عبد الحي، "نذر العولمة"، ***جريدة الايام***، الاعداد المنشورة في شهر اذار/ نيسان/ايار1999.
- صعب، سعيد، "العولمة نقيض الإنسانية "، ***جريدة الايام*** ع 1121، 2/3/، ، 1999رام الله.

- طرابيشي، جورج، "أرقام الفقر ما هي الا مرايا لواقع التخلف"، ***القدس***، 1999/3/20،.
- كرزم، جورج، افقار الفقراء العرب وإغناء الاغنياء"، ***القدس الاسبوعي***، 1999/3/12.
- المديني، توفيق، "السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الاوروبي"، جريدة *القدس*، 1999/7/9.
- معلوم، حسين، "الفكر العربي تباينات في مواجهة العولمة"، ***الايام***، ع 1058، 1998./11/30.

- **الشبكة الالكترونية**

- أبويعقوب المرزوقي : *تقارير التنمية العربية ما دلالاتها* Khttp://aleftoday.info/?option=content&view=article&id=1778 استرجعت في 2010/2/23.
الصوراني،غازي، العولمة وطبيعة الأزمات السياسية/ الاقتصادية/ الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل الحوار المتمدن 2003.*ww.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9533* استرجعت في 2009/8/22.
- إبراهيم احمد عمر :– *فلسفة التنمية رؤية إسلامية* .ط2. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.فرجينيا،ن،.2009.،http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-40-3012.htm.،استرجعت في 2009/6/5.
- ابورمان، محمد،– الفكر الإسلامي في زمن العولمة، 2003،صww.islamtoday.net/nawafeth/artshow-40-2985.htm، استرجعت في 2010/2/23.
- الأمين ، محمد حسن، *آفاق المعاصرة والتنمية في فكر الإمام الصدر*، 2004،www.iraqcenter.net/vb/5867.html استرجعت في 2010/2/23.

- الرواف عثمان، *الفكر العربي ومشكلة التخلف*، 2003، http://www.mafhoum.com/press5/153C37.htmK، استرجعت في 2009/8/22.